

# عادل عبد العاطي

## إستقلال دارفور بين الحقيقة والخيال

((قراءات ليبرالية في مآلات الحرب الأهلية في دارفور))

2014

عادل عبد العاطي

إستقلال دارفور بين الحقيقة والخيال  
(قراءات ليبرالية في مآلات الحرب الأهلية في دارفور)

الطبعة الأولى – 2014

## المحتويات

3	المحتويات
4	الإهداء
5	قصة هذا الكتاب
8	الجزء الأول: المتابعة والقراءات
9	جيش تحرير دارفور ومآلات الصراع المسلح في السودان
14	من المحلي الخاص الي الوطني العام:
14	المعارضة المسلحة في دارفور: ما هي، والي اين تتجه.
18	من المعارضة السياسية الي الحرب الاهلية:
18	جذور ومآلات الصراع المسلح في دارفور
22	مليشيات الجنجويد في دارفور: ما هي، وما هو دورها ومستقبلها؟
27	صراعات النخبة وجذور الأزمة في دارفور
33	قراءة تاريخية لسيرورة الصراع في دارفور
39	النوستالجيا الثورية والهجوم على امدرمان
39	ضربة البداية أم ضربة النهاية لحركة العدل والمساواة؟؟
44	دور الحرية الاقتصادية في مستقبل نهضة دارفور
47	خليل ابراهيم : حياة عاصفة ونهاية مشرفة
48	استقلال دارفور – بين الحقيقة والخيال
54	الجزء الثاني: الوثائق والشهادات
55	حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان : الإعلان السياسى ( المانيفستو)
59	موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان من التطورات فى دارفور
62	مشروع برنامج الحزب الديمقراطي الليبرالي
62	إنهاء حرب دارفور وإعادة تعمير الإقليم والمناطق المتأثرة بالحروب
67	مشروع دعوة أمان دارفور المقدم من الحزب الديمقراطي الليبرالي
67	(دعوة للسلام ومقترحات عملية لانتهاء الحرب في دارفور)
71	مقترح استقلال دارفور في الذكرى الوداشر لقيام ثورة الغرابة*
79	عن المؤلف:

## الإهداء

الى اصدقائي :

عبد المولى كنجوم وعبد المجيد صالح وعبد الرحيم أبو البشر ومحمد سليمان خاطر ويوسف عمر  
ومحمد علي أسحق وضرار آدم ضرار وفضيل عبد الرحمن وعلي عبد الله سابا ومحمد حسين آدم ومنعم  
سليمان عطرون، فقد تعلمت منكم الكثير.

وإلى الضحايا:

إعترافاً بالتقصير ورغبةً في التكفير !!

## قصة هذا الكتاب

(٢٤٤)

يخرج هذا الكتيب المتواضع، عن الحرب الأهلية في دارفور، في فترة انتقل فيها الصراع المسلح في ذلك الاقليم من حرب بين المعارضة والنظام الى عنف شامل دائم وتفسخ كامل في الاقليم، وأصبح انعدام الأمن مشهد ثابت في حياة مواطنيه، ووصلت فيه الأزمة السياسية والانسانية الى الذروة، حاصدة لارواح الآلاف من المواطنين، ومهددة لحياة عشرات ومئات الالاف منهم، وذلك بالموت جوعاً وضنكاً في معسكرات اللاجئين البائسة، او سحلاً وتصفيّة في ساحات القتال الشرسة.

ان الصور التي تناقلتها وسائل الاعلام لاعوام ولا تزال تتناقلها كل يوم عن المأساة الانسانية في دارفور، انما هي مجرد لقطات خاطفة في أحدي الحلقات المتأخرة، لما ظل يمارس في هذا الاقليم البائس، طوال الخمسة وعشرين عاما الماضية. إن مسلسل النزاعات المسلحة في دارفور، وحصده للمدنيين، في سيناريو يتصاعد تعقيده، قد اصبح اكبر مأساة واطول حرب مستمرة في افريقيا، في الوقت الذي نشهد فيه تراجعاً في الاهتمام بهذه الأزمة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

(٢٤٥)

في الصفحات التالية أقدم رؤية مواطن سوداني إنفعل بالازمة في دارفور، وتابعها منذ البداية، وحاول بقدر جهده ان يرصد جذورها ومآلاتها، وان يساهم بالقلم والدعوة والفعل، في اطفاء نارها علي اسس عادلة تستجيب في المقام الأول لمصالح مواطني دارفور، بمختلف قومياتهم وتكويناتهم الإثنية والعرقية، كما تستجيب لمصالح مواطني السودان علي وجه العموم.

إنني في القراءات التي قمت بها لسيرورة الازمة في دارفور، خلال الأعوام القليلة الفاتنة، لم ازعم انني اقوم بها من موقع الخبير المتخصص، وليس كذلك من موقع الصحفي او المراقب المنعزل والمغترب عن الحدث، وإنما حاولت جهدي ان أقرأها من منطلق الناشط السياسي والمدني السوداني، والذي ينفعل بقضايا اهله وبلاده، ويحاول ان يصل لدرجنا من برائن الازمات المتراكمة، والتي اصبح شكل تجليها الاساس هو الدم والعنف والدمار.

من هذا المنطلق فأنا مدرك لكل اوجه القصور التي تكمن في هذه القراءات، كما انا مدرك لواقع أي لو فكرت في الاصل عن كتابة كتاب عن دارفور، لكان شكل العمل عليه، ونتيجته النهائية بالمقابل، مختلفان تماما عما اعرضه اليوم. إن المقالات الرئيسية المنشورة في هذا الكتاب، كتبت - ساخنة - وسط الاحداث، وكانت تعبير عن تطور اهتمام كاتبها بهذا الاقليم واهله، وقد فرضت ظروف نشرها كمقالات في الصحف السيارة او المواقع الالكترونية، طابعاً مميزاً عليها، من ناحية الشكل أو المضمون.

رغماً عن ذلك كله، فاني اغامر بنشر هذه المقالات بشكلها هذا، وبكل ما فيها من قصور، في هذا الكتيب. افعل ذلك لانني اري ضرورة اعمال كل الجهد لحل هذه الازمة المستفحلة، وحل جميع ازمات السودان، عن طريق الحوار السياسي والصراع الفكري الاجتماعي السلمي، والذي ارجو ان يكون هذا الكتيب واحداً من ادواته، في زمن ارتفع فيه صوت البندقية وحاملها.

(٢٤٦)

في هذا الكتيب قمت بنشر المقالات التي تحدثت عنها اعلاه، والتي كتبت علي مدي حوالي عشر سنوات، من تطور الصراع المسلح في دارفور، حسب تسلسلها التاريخي، ولم ادخل فيها اي تعديلات فيما يتصل بافكارها وصياغتها، رغم التحول الملحوظ في طريقة تناولي والذي تم خلال دراسة الازمة. انني اذ احتفظ بتلك المقالات كلها علي هيئتها تلك، فذلك حفاظاً علي الطابع التوثيقي للكتاب، وفتحاً للحوار حولها وحول التطور في مواقف الكاتب، والذي لا يمكن ملاحظته ورصده دون ايراد النصوص الاصلية للمقالات.

أن المقالات الاولى التي نشرتها في كل من صحيفة اخبار العرب الاماراتية وسودان نايل الالكترونية قد كانت من اول التحليلات لقضية الصراع المسلح في دارفور في صيغته الحديثة. ان اول مقال لي عن الحرب بعنوان <<جيش تحرير دارفور ومآلات الصراع المسلح في السودان>> قد صدر بعد يومين من الهجوم على جبل مرة

في فبراير 2003 وحين كانت المعلومات شحيحة او منعدمة، مما جعله مرجعا للكثيرين. وكذلك كان حال المقال المكتوب بعد ثلاثة اسابيع من ذلك التاريخ والموسوم بعنوان: << من المحلي الخاص الي الوطني العام: المعارضة المسلحة في دارفور: ما هي، والي اين تتجه>> .

أدى ذلك لأن يطلب مني موقع الجزيرة نت التابع لقناة الجزيرة الفضائية كتابة تحليل عن مآلات الصراع في دارفور، وقد كتبتة بعنوان << من المعارضة السياسية الي الحرب الاهلية: جذور ومآلات الصراع المسلح في دارفور >> وهو المقال الذي وجد انتشارا واسعا حيث نشرته عشرات المواقع الالكترونية والصحف، حتى قررت وكالة الانباء الصينية أن تكون من ضمن ناشريه، كما تم الاقتباس منه بشكل كبير في الكتابات اللاحقة.

لقد قمت أيضا بمحاولة للتحليل النظري للصراع في مقال عن دور النخبة في الصراع بعنوان << صراعات النخبة وجذور الأزمة في دارفور>>. وقد تطرقت للأسس النظرية للصراع في مقالات أخرى لم تكن مخصصة لدارفور؛ يمكن ان يجدها الراغب في كتابي " الحصاد المر: قراءات ليبرالية لأزمة الدولة السودانية" . الا اني اعتبر المقال الذي كتبتة بناء على طلب الراحل الكبير د. اسامة عبد الرحمن النور لموقع اركماني بعنوان: <<قراءة تاريخية لسيرورة الصراع في دارفور>> هو من أفضل اعماله المنشورة في هذا الكتيب، وتطويرا لكل المقالات التي كتبتة قبله.

لقد قمت أيضا بتحليل ظواهر اثار الجدل، وفي ذلك فإن مقالي عن حركة الجنجويد تحت عنوان << مليشيات الجنجويد في دارفور: ما هي، وما هو دورها ومستقبلها؟>> قد كان اول مقال منفصل عن تلك الحركة حسب علمي. كما اني بعد أقل من 12 ساعة من الهجوم على ادمرمان من طرف حركة العدل والمساواة في 10 مايو 2008 قد قمت بتحليل ذلك تلك الخطوة في مقال تحت عنوان << النوستالجيا الثورية والهجوم على ادمرمان، ضربة البداية أم ضربة النهاية لحركة العدل والمساواة؟>>. لقد اعتمدت في ذلك المقال بكثافة على محضر لقاء تم بالخارج مع بعض قادة حركة العدل والمساواة قبل ايام من الهجوم على ادمرمان كان احد اطرافه ممثلي الحزب الليبرالي السوداني الناشط وقتها، وكان الخط المعن من الحركة في ذلك اللقاء يشكل لي مفتاحا رئيسيا لفهم ذلك الهجوم. أنني أزعم انه رغما عن عدم الدقة في بعض المعلومات الواردة في ذلك المقال (عدد الجنود المساهمون في الهجوم مثلا) ، الا ان قراءاته السياسية تثبتتها الأيام والاحداث، وخصوصا تثبتتها جولات الحوار بين تلك الحركة واطراف النظام، وهو ما يوضح ان الحرابية في السودان تؤدي في احد مآلاتها للتسوية الانتهازية، وهو ما رصدناه من قبل، ونشرناه في غير هذا المكان. ولقد رثيت قائد حركة العدل والمساواة بعد استشهاده فيما بعد بكلمة نشرتها بعنوان <<خليل إبراهيم: حياة عاصفة ونهاية مشرفة>> رأيت أيضا ان ارفقها في هذا الكتاب.

كما ختمت الجزء الخاص بي في الكتاب بمقالين ، الاول هو <<دور العامل الاقتصادي في نهضة دارفور>> فيه اقدم محاولة لقراءة اقتصادية للنزاع وخطوط اقلام فيما يتعلق بإمكانات نهضة دارفور ؛ والثاني مقالا بعنوان <<استقلال دارفور>>، كتبتة في ابريل 2014 وهو آخر مقالاتي المطولة عن قضية دارفور؛ وهو المقال الذي أثار ولا يزال كثيرا من الجدل كونه يطرح من مواقع اكااديمية وليس سياسية ولأول مرة امكانية استقلال دارفور في ظل التدهور الجاري في الاقليم وعجز الدولة السودانية والقوى الفاعلة عن ايجاد حل مرضي للنزاع .

(٢٤٤)

في أثناء اعدادي وترتيبي للكتاب، فقد استقر رايي علي تقسيمه الي جزئين رئيسيين: في الجزء الاول منه قمت بنشر المقالات سالفة الذكر، وفي الجزء الثاني قمت باعادة نشر بعض وثائق اساسية تتعلق بالصراع الحالي في دارفور، ووجهة نظر بعض الفرقاء فيه، مع التركيز علي بعض الوثائق المبكرة من اول بداية النزاع. من جهة اخرى قمت بايراد بعض اطروحات الحزب الديمقراطي الليبرالي عن الأمر، وخصوصا مشروع برنامج الحزب وما تولد عنه من مبادرة امان دارفور، مما اعتقد انها في مجملها تقدم بعض الحلول الإستراتيجية او المرحلية للأزمة. كما قمت بايراد مقال الصديق منعم سليمان عطرون تعليقا على مقالي عن استقلال دارفور، باعتباره معبرا عن رؤية شابة اشاطرها الكثير من المواقف والافكار.

(٢٤٥)

لقد ادهشني في زيارتي للسودان في اعوام 2006 -2013 أن اجد اهتماماً واسعاً بمقالاتي المتواضعة هذه وسط العديد من الباحثين والناشطين، وخصوصا من شباب دارفور. إن هذا الاهتمام قد اتلج صدري، رغم اني كنت

افضل لو لم تقم الحرب في دارفور ولو لم اكتب عنها أصلا، ولكن طالما ان الصراع قد انفجر، فليكن لنا جهد العقل في محاولة ايقافه، وذلك بالجهد السياسي والعملي والمدني، وفي ذلك لا بد لنا من فهمه، لأن طرح الاسئلة الصحيحة ومعرفة الاسباب هي أول الطرق للبحث عن الحل وتقديم الجواب .  
لقد واجهني التساؤل أيضاً لماذا كتبت بشكل كثيف أثناء شهور الصراع الاولى، ثم صمتُ طوال اعوام . كان تفسيرى انى فى الشهور الاولى للصراع وجدت فجوة فى المعلومات والتحليل كان لا بد من ملئها، فلما وجدت القضية الاهتمام بها من قبل الباحثين والناشطين فضلت ان اسمع لهم، وخصوصا الدارفوريين منهم.  
عموما كما قلت لأولئك الشباب والناشطين أنني اعد بالرجوع الى قضية دارفور بدراسات اكثر علمية وتوفراً، حالما تتوفر لذلك الظروف المناسبة، واتمنى ان يتم ذلك فى ظل شروط افضل، يعيش فيها مواطنى الاقليم ومواطنى السودان فى سلم وحرية، تتوفر بعد وقف الحرب وتصفية الدكتاتورية.

(٢٤٤)

قد يطرح البعض ان معظم المكتوب فى هذه المقالات هو جهد توثيقي وتحليلي، ويتساءل اين هو الجهد المطروح لحل الازمة ؟ اجيب بانى قد قمت بجهد قليل فى صياغة ملامح حلول لازمة دارفور، وذلك بمساهمتى فى صياغة برنامج الحزب الليبرالى السودانى، ثم الحزب الديمقراطى الليبرالى فيما بعد، لحل تلك الازمة، وهى الجهود التى تم تبنيها من بعد بواسطة دوائر اوسع. كذلك قمت بمساعدة حركات سياسية دارفورية وحركات ضغط اخرى وهى فى طورها التأسيسى، بما لدى من معرفة بسيطة وخبرة قليلة، فى تأطير خطها العام وصياغة البرامج العملية وتنفيذها وفى عملها الاعلامى الخ. لقد عملت دائما على نقل افكارى للواقع، وذلك أيماناً منى بأن خطوة عملية واحدة هى اكبر مرات من ألف كلمة، واتمنى ان يكون عملنا فيه جهد العقل انحيازاً للضحايا، إبراء لذمتنا امام المواطنين وامام التاريخ.  
فى كل الاحوال أومن انه سبقي مهمة التوثيق الكامل لمجريات الصراع فى دارفور، وفى كامل الوطن، متروكة للمؤرخين والناشطين من ابناء وبنات هذا الاقليم، ومن بنات وابناء بقية السودان، لينجزوا فى تروى وتفصيل، ما لمسناه نحن هنا فى عجالة وعمومية. كذلك أومن انه يظل لشباب دارفور وشباب السودان الدور الأول والجهد الأكبر، للمساهمة الفعلية فى حل النزاع، الذى عجزت القوى القديمة عن حله، بعد أن كانت سبباً رئيساً فى خلق الازمة واشعال الحرب.

(٢٤٥)

يتضح من الشرح اعلاه ان، إن الهدف الاساسى لهذا الكتاب، ليس أن يؤرخ لصيرورة الصراع المسلح فى دارفور، والذي نعتقد انه وصل مصاف الحرب الاهلية، فهذا جهد كبير لا يمكن ان يتوفر ونحن فى قلب الازمة. كما ان غرضه ليس تقديم حلول ناجزة وشاملة للازمة، فهذه لن تتأتى إلا بجهد جمعى تتوفر له مختلف الارادات والقدرات المحلية والاقليمية والعالمية، اذا ما اريد حل الصراع بصورة جذرية، وليس تهدنته بالمسكنات والحلول الفوقية.

فما هو غرض هذا الكتاب ان؟

ان غرض هذا الكتاب هو استشراف شكل من اشكال الحوار السياسى والفكرى، بين مختلف العناصر والقوى الحريضة على مواطن دارفور والمواطن السودانى، عسى ان تصوغ بدائلها، وتدخل بها الساحة بقوة، مزيجة بذلك من يريد ان يجعل صوت البندقية ورشاش الدم هو الأعلى.  
فى سبيل هذا الهدف اقدم هذا الجهد المتواضع، واؤمن ان القراء والقارئات سيعذرونى عن عدم الكمال فيه، وانهم سينظروا الى اى تقصيرات محتملة، كقرايين يقبلوها من اجل ان نصل معا الى ابواب الحوار، وان نستشرف ايقاف نزيف الدم، والانطلاق من بعد الى العمل فيما ينفع الناس، وما يحفظ حياتهم ومصالحهم وكرامتهم.

عادل عبدالعاطى  
سبتمبر 2014

## الجزء الأول: المتابعة والقراءات

## جيش تحرير دارفور ومآلات الصراع المسلح في السودان

(١٩٤٦)

نقلت الانباء في الاسبوع المنصرم قيام هجمات فعالة من قبل المعارضة المسلحة، فى اقليم دارفور باقصى غرب السودان، تحت قيادة جيش تحرير دارفور، فى منطقة جبل مرة وما يجاوره ، على قوات النظام الحاكم فى الخرطوم ، بما فيها تنفيذ هجمات ناجحة وكمان ضد قوات الجيش وقوات الشرطة ومراكزه ، وكذلك على اهداف وسيارات ومؤسسات النظام المدنية، فى تصعيد جديد لمسارات الحرب الاهلية فى السودان ودخول لاعب جديد اليها، فى جبهة جديدة ضد النظام تضاف الى جبهات الجنوب وجبال النوبة وشرق السودان وجنوب النيل الازرق.

ويقع اقليم دارفور فى أقصى غرب السودان، وتشكل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع عدة دول، ومن بينها مصر، ليبيا، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، وبيدين سكانه بالاسلام، المختلط فى مناطق كثيرة بدارفور مع الاعراف المحلية، متخذاً طابعاً شعبياً محلياً. وتسكن الاقليم مجموعات قبلية وعرقية متعددة، من اهمها الفور والتي اخذ الاقليم اسمه منها، وقبائل البقارة العربية مثل الرزيقات والبنى هلبه والمعاليا، وقبائل الزغاوة والمساليات والتنجر والداجو والقمر الحامية الخ، ويتقاطع العديد من هذه المجموعات مع امتدادات لها فى الدول المجاورة، وخصوصاً دولة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى . وقد قامت فى اقليم دارفور قديماً ممالك مستقلة، من اهمها سلطنة الفور، والتي استمرت فى الوجود منذ القرن الخامس عشر الميلاد، بفترات اندثار بسيطة، حتى العام 1917، حيث انهزمت نتيجة للتفوق الحربى الانجليزى، وخسرت وجودها المستقل نتيجة للتنافس الاستعماري. وقد كان اقليم دارفور آخر اقليم يضم للسودان تحت الاحتلال الانجليزى الذى سيطر على اغلب اجزاء السودان فى العام 1898.

ويتميز اقليم دارفور والذي يتوزع مناخه ما بين المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي فى الشمال، والسافانا الفقيرة فى الوسط، والسافانا الغنية فى الجنوب، باحتوائه تضاريس سهلية وجبلية مختلفة، ومن بينها وجود اعلى هضبة فى السودان فيه، وهي الهضبة التي تسمى بجبل مرة، والتي يصل ارتفاعها الى ثلاثة الاف متر.

ويعمل اهل دارفور عموماً بالرعي والزراعة، وتكاد الأنشطة الانتاجية تتوزع مناطقياً وقبلياً فى وحدات ايكولوجية – اثنية، حيث يعمل سكان الجزء الشمالي من الاقليم من قبائل سامية وحامية فى رعي الابل (الابالة)، بينما يعمل سكان القطاع الاوسط من الفور والقبائل الزنجية المستقرة فى الزراعة، بينما يعمل سكان المناطق الجنوبية من القبائل العربية فى رعي الابقار (البقارة). كما نجد وجوداً مميزاً للفئات التجارية القادمة من وسط وشمال السودان والتي تعمل فى التجارة (الجلابية)، فى المدن الرئيسية بالاقليم، وقد دخلت النشاطات التجارية قطاعات متزايدة من افراد قبيلة الزغاوة وغيرهم من ابناء الاقليم.

ويكاد معظم المحللون يتفقون، على ان اقليم دارفور قد عانى تهميشاً واضحاً من قبل الحكومات المركزية فى الخرطوم، حيث ان نصيبه من المشاريع الحديثة الصناعية والزراعية يساوى صفراً، كما ان مستوى التعليم والخدمات الصحية متدنٍ للغاية، ويلاقي مواطنو دارفور كذلك الاضطهاد والتعامل العنصرى تجاههم فى وسط السودان، رغم اسلامهم، وذلك لواقع سحتهم الافريقية وثقافتهم، وقد رصدت هذا العديد من الدراسات والبحوث والاعمال الادبية، كما ضربت الاقليم العديد من الكوارث الطبيعية ومن اهمها التصحر والجفاف الذى يمسك بخناق الاقليم منذ سنين .

(١٩٤٦)

وقد شهد اقليم دارفور اضطرابات وصراعات مستمرة فى العقود الاخيرة، ابتداءً منذ العام 1981، حيث قامت انتفاضة دارفور الشهيرة ضد حكم السفاح نميرى، ثم شهدت دارفور ملامسات الصراع التشادى المريرة، ووجود قوات الفيلق الاسلامى المدعومة من ليبيا فيه لسنوات عديدة، ووجود ظاهرة الصراعات

القبلية على مناطق الرعي، والتي اججها وجود السلاح الحديث، كما انتعشت ايضا ظاهرة النهب المسلح. وقد قامت طوال التسعينات العديد من محاولات الثورة ضد النظام من قبل مجموعات سياسية وقبلية متعددة، كانت تقمع بعنف من قبل النظام ، وتصور فى وسائل الاعلام الرسمية إما بانها عصابات للنهب المسلح، او كجزء من الصراعات القبلية.

ويبدو اقليم دارفور معاديا فى مجمله للنظام الراهن، حيث هو موال تقليديا لحزب الامة المعارض، كما ان جيوب الجبهة الاسلامية التى قامت فيه، قد انحسرت بعد انضمام عناصر مهمة منها الى المعارضة، بما فيها المعارضة المسلحة، مثل الشهيد يحي بولاد ، وفاروق احمد دم، وأمين بناني نيو. اما العناصر الاخرى فقد انضمت فى غالبيتها الى تنظيم الترابى المنشق عن الحكومة، بقيادة القيادى على الحاج، وقد لعبت دارفور دورا مركزيا فى استراتيجية الترابى قبل عدة سنوات، حينما حاول اطلاق انتفاضة جماهيرية ضد النظام لم يكتب لها النجاح .

كما ظهرت بوادر الثورة فى دارفور باصدار ما يسمى بالكتاب الاسود، وهو وثيقة معادية للحكومة المركزية، وموثقة لمظالم اهل دارفور وغرب السودان عموما، وقد وزع الكتاب بشكل واسع، واصبح مدار حوار سياسى ساخن ابان ظهوره فى اواخر التسعينات. ورغم ان الكتاب قد اتى غفلا عن التوقيع، الا ان الاصابع قد اشارت الى عناصر الترابى، حيث ان الكتاب ينطلق من ثوابت الانقاذ لنقد سلبياتها، ومن الواضح ان كاتبه لهم دراية تامة بدارفور وعلى معرفة بتوازن القوى فيها وبتفاصيل العمل السياسى والادارى والتنفيذى فيها، وهو امر لا يتوفر ولم يتوفر لمجموعات المعارضة الاخرى. وقد اعلنت حركة العدالة والمساواة فيما بعد مسؤوليتها عن تأليف ونشر هذا الكتاب .

وفى ظل انحسار النفوذ التقليدى لحزب الامة بدارفور، وتضعف نفوذ الاسلاميين فيها، فقد بدأت فى الظهور تيارات جديدة اكثر ثورية ومعارضة للنظام، فبدأت مجموعات موالية للحركة الشعبية لتحرير السودان، استجابة لدعوتها فى حلف المناطق المهمشة، ودعايتها لاستنهاض العناصر "الافريقية" فى السودان، كانت منها مجموعة الشهيد بولاد. كما نظم احمد ابراهيم دريج حزبا اعتمد بصورة رئيسية على ابناء دارفور وكردفان، وفى العام الماضى تأسس فى الخرطوم حزب العدالة من عناصر منشقة عن الحكومة، من ابرزها لام اكول وامين بناني نيو ومكى على بلايل، وامين بناني من ابناء دارفور، ومكى بلايل من جبال النوبة، وكلاهما من تيار "الغرب" القوى فى المجلس الوطنى سابقا وفى مؤسسات النظام قبل خروجهم عنه. كما قد ظهر اسم جيش الخلاص الوطنى لسنوات خلت، وان لم يقم بعمليات عسكرية ذات شأن .

(٢٤٤)

فى هذا السياق، فقد برز الى السطح أخيرا اسم جيش تحرير دارفور. وقد جاء فى تقرير امنى سياسى قدمه الفريق فى جيش النظام ابراهيم سليمان رئيس ما يسمى بألية بسط الأمن واستعادة هبة الدولة بدارفور و وزير دفاع النظام السابق، قدمه للملتقى التشاوري لابناء دارفور بالفاشر، المنعقد فى يومي 25 و26 فبراير الجارى ان هناك معارضة سياسية مسلحة مقرها جبل مرة بدارفور، وان لها علما خاصا بها، وقد رفع هذا العلم بعد الاستيلاء على مقر المحافظة فى مركز قولو، وقد تم طرد المحافظ السابق وتعيين محافظ جديد من قبل الثوار للمنطقة، وقد حذر الفريق من " خطورة ما يحدث فى دارفور ووصفه بأنه يمكن أن يكون نقطة تحول فى دارفور والسودان بصورة أشمل".

وقد نقلت الانباء ان المجموعة المسلحة تعمل باسم جيش تحرير دارفور، كما ورد ايضا اسم جبهة تحرير دارفور، ويبدو ان الاسمان هما فى الحقيقة اسم مذدوج لتنظيم واحد، له جناح سياسى وجناح عسكري، فيكون بذلك اسم التنظيم جبهة تحرير دارفور/ جيش تحرير دارفور. ومن الواضح ان الهجمات الاخيرة قد سبقها تحضير طويل، فقد قامت وحدات من جبهة تحرير دارفور فى يوليو من العام الماضى بتوزيع منشورات و أشرطة كاسيت تحث فيها المواطنين للثورة وتحرير دارفور من الظلم والتهميش، كما بدأت المناوشات والعمليات العسكرية منذ نوفمبر الماضى.

كما اشار تقرير حكومي آخر الى ان جيش تحرير دارفور والمجموعات المرتبطة به تملك 6 معسكرات للتدريب فى المنطقة، وان عدد مقاتليها حوالى 300 جندي، وانها تمتلك اسلحة حديثة ووسائل اتصالات متقدمة وسيارات وناقلات وموارد مالية فى العملات الصعبة. ويبدو لنا ان جيش تحرير دارفور يملك عددا اكبر من المقاتلين، اما الحديث عن امتلاكه للعملات الصعبة ووسائل اتصال متقدمة تعمل عن طريق الاقمار الصناعية فلا يعدو ان يكون دعاية من قبل النظام لربط التحرك بدعم خارجي وتدخلات اجنبية، الامر الذى لمح اليه تقرير رئيس ما يسمى بألية بسط الأمن واستعادة هيبة الدولة بدارفور. وفى تصريحات اخرى فقد زعمت مصادر النظام ان قائد جيش تحرير دارفور هو المحامي عبد الواحد محمد نور، وزعمت بانتمائه الى الحزب الشيوعي السودانى، فى محاولة لصرف مواطني دارفور عن الانضمام الى حركة المعارضة الجديدة. ومن الواضح عدم صحة معلومة الإلتئام الشيوعي هذه، حيث نفاها الناطق الرسمى باسم الحزب الشيوعي يوسف حسين فى تصريح لصحيفة الوان التى تصدر فى الخرطوم، وقال أن الخط السياسى والتكتيكى لحزبهم هو خط اتصال سياسى جماهيرى ولا يوجد فيه فكرة لاحتلال جبل مرة أو غيره، وأن العمل المسلح ينافى توجهات الحزب الشيوعي، واكد عدم انتماء قائد "التمرد" للحزب.

ومن المعروف ان الحزب الشيوعي السودانى من معارضى العمل المسلح، رغم تأسيسه لتنظيم صغير فى العام 1997، كوّن له معسكرا بشرق السودان، اسماه مقاتلى الجبهة الديمقراطية السودانية "مجد"، والذى لم يشارك فى العمل العسكرى بعمليات ذات شأن، وكان محاولة من الحزب للحاق بنشاطات المعارضة المسلحة بالشرق التى كادت ان تسحب البساط من تحت قدميه، بانضمام اعضاء عديدين ومؤيدين للحزب الى مجموعات المعارضة المسلحة الاخرى، فكان تأسيس "مجد" محاولة للحفاظ على العضوية الثورية، اكثر منه اقتناعا بمبدأ العمل المسلح، وقد جاء برنامج مجد ونشاطها العملى مصدقا لهذه التصورات.

من الجهة الاخرى فان دعاية النظام ومن قبله الجبهة الاسلامية للترابى، قد كانت تصر على ربط كل معارضة مسلحة للدولة المركزية السودانية بالماركسية والشيوعية والالحداد، فى محاولة منها لعزلها وابعاد جماهير الريف منها. فكان ان اتهم الجيش الشعبى لتحرير السودان ولا يزال فى اعلام النظام بانه منظمة ماركسية، كما تم اتهام العميد عبد العزيز خالد عثمان رئيس التحالف الوطنى السودانى وقائد قوات التحالف السودانية بانه عضو فى الحزب الشيوعي، وهو الرجل الذى لم ينضم يوما الى الحزب الشيوعي، بل لقد اتهم الشيوعيين والبعثيين تنظيمه فى الجيش فى السبعينات والثمانينات بانه ذو ميول امريكية، وها قد اتى الدور الان على قائد جيش تحرير دارفور لنسب عضوية مزيفة له بالحزب الشيوعي.

(١١٤٤)

ويبدو ان جيش تحرير دارفور هو استمرار لمحاولات سابقة للمعارضة العسكرية فى الاقليم، فقد حاول الشهيد يحي بولاد فتح جبهة جديدة بدارفور فى العام 1991، تحت لواء الجيش الشعبى لتحرير السودان، الا ان المحاولة قد قمعت بعنف، وتمت تصفية الشهيد بولاد ومجموعته من قبل قوات النظام التى اسرتهم، فى عملية استخدمت فيها الطائرات والمروحيات. كما حاول التحالف الفيدرالى الديمقراطى السودانى، وهو تنظيم فيدرالى يضم فى غالبية ابناء دارفور وكردفان، ويعمل تحت قيادة المحافظ الاسبق لدارفور احمد ابراهيم دريج والبروفسور شريف حرير، حاول بناء وحدات مسلحة له، وقد اسست معسكرات تدريب بدارفور. الا ان التحالف الفيدرالى ولظروف النزاعات القبلية بدارفور واسباب اخرى، لم ينجح فى اشعال الثورة بدارفور وكردفان، بينما شاركت وحداته المسلحة فى العمل العسكرى المشترك لقوات المعارضة فى شرق السودان.

من جهة اخرى يبدو ان جيش تحرير دارفور قد تجاوز نقطة الصراعات القبلية فى دارفور، والصراع المرير الذى خلقته الجبهة الاسلامية والنظام الحاكم ما بين القبائل الزنجية والعربية فى دارفور، او ما يسمى بالعرب والزرقة، وذلك بتركيزه على ضرب مؤسسات النظام وقواته، وعدم انخراطه فى اى هجومات قبلية، ودعوته لكل ابناء دارفور للثورة. وقد اعترف بذلك اقصاب النظام الحاكم، حيث صرح

المهندس الحاج عطا المنان امين أمانة الحزب الحاكم بالخرطوم والوالي الاسبق لجنوب دارفور في الملتقى ان " التمرد" بجبل مرة تمرّد حقيقي له أهدافه الواضحة ولا يمكن مدارته وأكد انه ليس صراعاً قبلياً بل هو عمل موجه ضد الدولة ولا علاقة له بصراع العرب والفرور. كما في ذات السياق أتت تصريحات اللواء ابراهيم سلمان، في تقريره الذي قدمه للملتقى، حيث اوضح ان قوات النظام ومؤسساته هي المستهدف الاول في نشاطات جيش تحرير دارفور.

(٢٤٤)

ومن الواضح ان حكومة الخرطوم قد ركبتها الرعب والذعر من هذا التحول في دارفور، وذلك بعد ثلاثة عشر عاما من سياسة القبضة الحديدية وتاجيج الصراعات القبلية التي مارستها في دارفور، وتبدو امكانية فتح واستمرار جبهة جديدة بدارفور بمثابة خطر محقق بنظام الخرطوم، حيث سيحاصر من كل الجهات، و ستتوزع قواته على جبهات متعددة. وقد مارست المعارضة المسلحة من قبل سياسة نقل الحرب بين الجبهات السابقة ببراعة، فحينما كان النظام يهجم في الجنوب ، كانت قوات المعارضة تحرك جبهة الشرق، وحينما كان يركز على الشرق، كانت تنشط جبهة الجنوب، والان اضيفت جبهة جديدة تزيد عبئا ثقيلا على استراتيجي النظام وقادته.

وفي ظل ضعف النظام في دارفور، وانفضاض كوادره القديمة المؤثرة عنه في هذا الاقليم، فان النظام يلجأ في استراتيجته لمواجهة الموقف الى اسلوب الوساطات عن طريق القيادات القبلية من جهة، كما دعا الى ذلك ملتقى قيادات النظام بدارفور ، والى تشديد الارهاب من جهة ثانية، وذلك عن طريق استخدام المروحيات والطائرات في قصف مواقع الثوار، الامر الذي مارسه النظام من قبل ببربرية في مناطق جبال النوبة وشرق السودان، وفي تاجيج النزاعات القبلية من الجهة الثالثة، وهي سلاح النظام المجرب في تفتيت وحدة اهل دارفور.

وقد حملت حتى القيادات الموالية النظام، حكومة البشير المسؤولية عما يحدث في دارفور، حيث راي الملتقى التشاوري الذي عقد برعاية النظام، ان تاجيج الصراع القبلي وانتشار النهب المسلح في دارفور يرجع الى "ضعف المقدرة الإدارية لبعض أجهزة الدولة وتباطؤها للتصدي للاندفاعات الأمنية الى جانب عدم التزام وتنفيذ الحكومة والأطراف المحلية لما يتم التوصيل اليه من اتفاقيات ومقررات لمؤتمرات الصلح السابقة، الأمر الذي يشكل عاملاً إضافياً في تاجيج الصراع القبلي في دارفور". وأمن الملتقى أن "من أسباب تاجيج الصراع القبلي انتشار النهب وخلق كيانات إدارية جديدة والاستغلال السياسي للقبيلة مع اتخاذ الموازنات القبلية أساساً في التعيينات السياسية الأمر الذي شكل عاملاً أساسياً في تاجيج الصراع".

(٢٤٤)

اما من جهة المعارضة، فتبدو الاحداث الجديدة بمثابة استجابة لتكتيك قديم قد طرح في اوائل التسعينات، يقوم على محاصرة النظام والضغط عليه من الاقاليم من جبهات متعددة، وفي نفس الوقت ممارسة العمل المعارض الجماهيري في الخرطوم، في ممارسة شبيهة بعملية اسقاط نظام الدكتاتور منقستو هايلا مريام في اثيوبيا في عام 1991، حيث تحالفت ضده قوات الاريتريين من الشرق والتقراي من الشمال والارومو من الغرب، فادت الى نهايته المحتومة. ويبدو هذا التكتيك اقرب الى التحقق الآن، وخصوصا بعد تحرك طلاب دارفور في العاصمة ودعوتهم جماهير الشعب السوداني الى العصيان المدني لاسقاط النظام الفاشستي، وبوادر الاستجابة من التنظيمات الطلابية المعارضة.

ويبقى دور المعارضة المنظمة متمثلا في الدعم السياسي والعسكري العاجل لجيش تحرير دارفور، وتبدو الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان اكثر القوى مصلحة وقدره في تقديم هذا الدعم، رغم انها قد وقعت اتفاقا لوقف اطلاق النار يعم كل السودان. من الناحية الاخرى فإن قوات التحالف السودانية ومؤتمر البجة لم يوقعا اتفاقا كهذا ، ويمكنهما تقديم الدعم بتحريك جبهة الشرق وتشيتت جهودات النظام

وقدراته العسكرية، فهل تقوم الحركة الشعبية والجيش الشعبي، وبقيّة القوى المسلّحة الأخرى بهذا الدور، أم تتشأغل عنه تاركه ثوار دارفور يواجهون مصير الشهيد بولاد في أوائل التسعينات؟

28 فبراير 2003  
نشرت بجريدة أخبار العرب الإماراتية

## من المحلي الخاص الي الوطني العام:

### المعارضة المسلحة في دارفور: ما هي، والي اين تتجه

(٢٤٤)

تلاحقت الاحداث تباعا، منذ بداية العمل المسلح السياسي في دارفور، والذي اعلن عن نفسه بقوة، في عمليات عنيفة وجريئة، رصدتها الصحف ووكالات الانباء العالمية والمحلية، في خلال شهري فبراير المنصرم ومارس الجاري. وقد كان اعلان جبهة تحرير دارفور/ جيش تحرير دارفور عن نفسها، وعن مسؤوليتها عن هذه العمليات، حدثا اذهل الجميع، واسترعى اهتمام السودان والعالم. وبدأ اعلان حركة مسلحة معارضة جديدة، وكانه صاعقة قد اتت من سماء صافية، رغم ان كل المؤشرات كانت تدل علي حتمية انفجار الاوضاع في دارفور، الامر الذي لم يقرأه الجميع في السودان، من حكومة ومعارضة وراي عام.

وقد اتت التعليقات وردود الفعل، متسارعة ومتتابعة، من طرف الحكومة واطراف المعارضة المختلفة، ولكنها متناقضة ومتضاربة، بما يوضح أن هذه الاطراف، قد اخذت علي حين غرة، بهذه الاحداث. الا ان التطور المهم، قد جاء في اعلان جبهة تحرير دارفور وجيش تحرير دارفور عن تغيير اسمها، الي حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان ، واصدار الاعلان السياسي لها، مع جملة من التطورات الاخرى

(٢٤٤)

فعلي سعيد الحكومة السودانية، فقد اعترف ممثلوها في الشهر الفائت، بوجود معارضة مسلحة سياسية في دارفور، مركزها في جبل مرة، ووصفتها بانها تمرد حقيقي لا علاقة له بالصراع القبلي، او النهب المسلح. وتحدثت مصادر النظام عن معسكرات الحركة وعدد حنودها واسلحتها، كما جاء في تقارير الفريق في جيش النظام إبراهيم سليمان رئيس ما يسمى بآلية بسط الأمن واستعادة هيبة الدولة بدارفور و وزير دفاع النظام السابق، والمهندس الحاج عطا المنان امين أماتة الحزب الحاكم بالخرطوم والوالي الاسبق لجنوب دارفور، والتي قدماها للملتقى التشاوري لابناء دارفور بالفاشر، الذي انعقد في يومي 25 و26 فبراير المنصرم. إلا ان تصريحات اقطاب النظام تميل الآن الي انكار وجود هذه المقاومة المسلحة، وترجع الي نغمة الحديث عن عصابات النهب المسلح، كتفسير لما يحدث في دارفور.

فقد صرح البروفيسور ابراهيم احمد عمر الامين العام لحزب النظام الحاكم، ب"ان ما يثار عن وجود جيش لتحرير السودان بدارفور لا اساس له من الصحة في ارض الواقع"، بينما ذهب الزهاوي ابراهيم مالك، وزير اعلام النظام والعضو القيادي بحزب الامة جناح الفاضل المهدي، الي ان" الاحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة جبل مرة في غرب البلاد هي أحداث "عادية" قامت بها مجموعة من العصابات المسلحة التي دأبت علي السلب والنهب ". وقال نفس الوزير ان" الاعلام المحلي والفضائيات العربية صورت تلك الأحداث كأنها تمرد عسكري وذكرت وقائع لا تستند اطلاقا الي معطيات". كما ذهب الي ان ان حكومته" قد دخلت في مفاوضات للالتزام بمقررات مؤتمر الصلح لكن "القبائل" لم تلتزم وعادت الي أعمال السلب والنهب".

من الجهة الثانية، وفي تصريحات متناقضة تماما، فقد كشف اللواء الركن بكرى حسن صالح وزير حربية النظام، ان حكومة الخرطوم تعطي الأولوية للمعالجة السياسية لأحداث دارفور الاخيرة اقتناعا منها بمشروعية المطالب التي تسعى الي تحقيقها على سعيد توفير الخدمات والتنمية، وفي الوقت نفسه حذر صالح من أن الحكومة السودانية قد تلجأ الي اساليب اخرى في حال تجاوز حركة دارفور ما أسماه بالحدود أو هددت أمن المواطنين المدنيين المسالمين.

التحولات والتناقضات في خطاب النظام، توضح انه في الوقت الذي يتحدث فيه عن الحلول السلمية لثورة دارفور، التزاما بقرارات الملتقى المذكور، فانه يعد كل العدة للحرب، في تصعيد جديد ورؤية عسكرية نهاه عنها كل المهتمين، بما فيهم زعماء قبائل دارفور، وقيادات الحزب الحاكم بدارفور، وقيادات الانصار وحزب الامة، وممثلي روابط وابناء دارفور بالداخل والخارج. وقد نقلت الانباء بالفعل قيام مروحيات النظام وطائراته باجراء قصف عشوائي وبربري في مناطق جبل مرة وفي مناطق اخري، تسبب في مقتل وجرح العشرات من المواطنين، في اسلوب عقيم ينعكس اساسا علي المدنيين، ولا يؤثر علي المعارضين المسلحين، ويضاف الي سجل جرائم النظام المتعددة .

(٢٤٤)

علي صعيد المعارضة، ولعدم تبين القوي الحقيقية التي تقف خلف الانتفاضة العسكرية في دارفور، فقد سارعت اطراف عديدة لتبني العمل المسلح هناك ، ونسبته الي نفسها. وفي هذا الصدد فقد نسب الاستاذ خليل ابراهيم من لندن، زعيم حركة العدل والمساواة السودانية، وهي حركة غير معروفة علي نطاق واسع، العمل العسكري الي حركته، وصرح بان حركته تتألف من جناحين سياسي وعسكري، يتولى هو قيادة الجناح السياسي في الحركة، فيما يقود الجناح العسكري العميد التيجاني سالم درو الموجود حالياً في منطقة العمليات في ولاية غرب دارفور.

من جانب آخر فان البروفسور شريف حرير، نائب رئيس التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني، قد اعلن في تصريحات صحفية في اسمرأ، عن نسبة المعارضة المسلحة الي تنظيمه حصراً، ثم عاد بعد ايام ليصرح بان هذه الحركة المسلحة هي جزء من الاطار العام للحركة الفيدرالية السودانية، وجزء اصيل لا يتعارض مع حركة المعارضة السودانية، وقال ان التحالف الفيدرالي جزء رئيسي وفاعل في حركة جبل مرة.

ضعف تصريحات الاستاذ خليل ابراهيم، تاتي من عدم قدرته علي تقديم اي بيانات واسعة عن العمل المسلح في دارفور، وذهابه الي ان العلاقة بين جناحي "حركته" السياسي والعسكري، هي علاقة "اتفاق علي الاهداف"، الامر الذي ينفي التواصل التنظيمي بينهما. والرجل علي كل حال وزير سابق في نظام الانتقاد، حيث كان مستشارا لحكومة ولاية بحر الجبل في جنوب السودان ومقرها جوبا الي العام 1999، كما هو عضو سابق في المؤتمر الوطني الحاكم، ويتهم بعلاقته بحزب الدكتور حسن الترابي - المؤتمر الشعبي -، كما ظهرت اتهامات بان الرجل يحاول احتواء الحركة الجديدة لصالح حزب الترابي، وهو حزب كانت لدارفور اسبقية في استراتيجته المعارضة.

من الجهة الاخرى، فالتحالف الفيدرالي الذي نسب العمل المسلح في دارفور لتنظيمه، قد تراجع لاحقا ليصفها بانها حركة مقاومة شعبية تسعى الي بناء السودان الجديد، ويتحدث عن دور لنفسه في الحركة، دون ان ينسبها كلية الي نفسه هذه المرة. ويبدو ان للتحالف الفيدرالي علاقات ما مع قادة الحركة وبعض كوادرها، او ان كوادره له قد انضمت الي الحركة المسلحة، الا ان تبعية الحركة المسلحة للتحالف الفيدرالي كلية ، تبدو لنا بعيدة عن الاحتمال. ننطلق في تحليلنا هذا، من كون التحالف الفيدرالي قد فشل حتي الان في نقل نشاطه الي دارفور، وكون ان النشاط المسلح قد بدأ، ومعظم قيادات وكوادره التحالف الفيدرالي متواجدة في الجبهة الشرقية على الحدود الارترية، البعيدة عن مسرح العمليات في دارفور.

الكاتب والمحامي والناشط اليساري، كمال الجزولي، يكتب في مقال له بجريدة البيان، عن المظالم التي تتعرض لها بعض قبائل دارفور، ونتيجة لسياسات النظام في الخرطوم، ويصل الي النتيجة التالية، بان تمرد دارفور عفوي في البداية، ما لبث ان تسييس، حيث يقول: "وكان طبيعياً أن يحفر ذلك كله أخاديد عميقة من المرارات في النفوس، ومن الشعور بالظلم والغبن والضعينة والبغضاء، مما أفضى بالفور للتسلح، بدورهم، والتمترس في سفح جبل مرة، للانتقام، في البداية، لمقتل ذويهم وحرقت قراهم ونهب ممتلكاتهم الشحيحة. لكن حركتهم، تماماً كما في الحكاية الأفريقية الماثورة من بيافرا إلى جنوب السودان، سرعان ما تسيّست تحت قيادة نفر من أبنائهم أعلنوا عن بعض الاجراءات، على رأسها تكوين حركة وجيش تحرير دارفور!"

من جهتها ، فجبهة تحرير دارفور/ جيش تحرير دارفور ، والتي ظهرت بياناتها قبل واثناء المعارك الاخيرة، اصدرت في مارس مجموعة من البيانات السياسية والعسكرية المتلاحقة، من بينها الاعلان عن اسقاط مروحية تابعة للنظام في شمال دارفور، في 8 مارس، الامر الذي نفته السلطات، وزعمت بان الطائرة قد تعرضت لعطل فني ، اجبرها علي الهبوط الاضطراري، كما اعلنت الحركة عن اعادة سيطرتها علي بلدة قولو، مركز المحافظة الاقليمية في جبل مرة، في 14 مارس. من جهتها فقد نفت السلطات هذه الاتباء ، وذهبت الي ان المجموعات المسلحة، تحظى بدعم فلول المعارضة التشادية، وقوي المعارضة السودانية الاخرى. كما انتشرت الشائعات ، بقيام لقاءات ما، بين قيادة جبهة وجيش تحرير دارفور، وقيادات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، بغرض التنسيق والتعارف.

الا ان التطور الالهم، قد جاء في اعلان جبهة تحرير دارفور وجيش تحرير دارفور، في بيان لهما بتاريخ 14 مارس، وقعه السكرتير العام للجبهة ميني اركو ميناوي ، من مكان نشاطه في جبل مره في دارفور، عن تبني اسم جديد لتنظيمهم، وهو حركة تحرير السودان / جيش تحرير السودان. كما أصدر الاعلان السياسي للتنظيم، باسمه الجديد، والذي يحمل تاريخ 13 مارس 2003، والذي ارسله السكرتير العام للحركة الي وكالات الانباء العالمية، التي تداولته ووصل منها الي وسائل الاعلام المحلية والاقليمية .

يتكون الاعلان السياسي لحركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان، من 1794 كلمة، مصاغة بلغة انجليزية متمكنة، وموزعة علي عدة فقرات، تتناول المحاور الاساسية لاهتمامات التنظيم. يبدأ البيان بمقدمة عن دارفور، تحكي عن تاريخها والظلمات التي تعانيها ، والتي ادت في المحصلة الي تكوين تنظيم حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان، والذي رغم انطلاقه من دارفور، نسبة لظروف الابداء الجماعية التي يتعرض لها ذلك الاقليم ، الا انه يشكل تنظيمًا وطنيا، يعمل مع التنظيمات المتقاربه معه سياسيا، علي حل المشاكل المصيرية لكل السودان .

ثم ينتقل الاعلان الي اهداف التنظيم، والتي يسردها في بناء سودان ديمقراطي موحد، علي قواعد جديدة من العدالة واعادة توزيع الثروة، والتعددية الثقافية والسياسية والرخاء المادي والمعنوي لكل السودانيين.

يمضي الاعلان بعد ذلك ليناقد مسألة وحدة السودان، والتي يربطها بالاعتراف بالتعددية، وبالاعتراف بحق تقرير المصير والاختيار الحر، والتي تقوم علي تنمية ورفع المناطق المهمشة، كما يدعو الاعلان لاحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية كما جاءت بالمواثيق الدولية، والي الحكم اللامركزي في شكل نظام فيدرالي او كونفدرالي. ثم يناقد الاعلان قضايا الهوية والثقافة والثروة، فيدعو الي الاعتراف بالتعددية، وبناء الهوية علي مفهوم السودانية، وعلي اعادة توزيع السلطة والثروة في كل محاورها.

في مسألة العلاقة بين الدولة والدين، يطرح الاعلان ان الدين محفز روحي للسودانيين، ولكنه يدعو الي فصل الدين عن السياسة، وان لا يتحول الي عامل صراع بين ابناء الوطن الواحد، وبذلك تطرح الحركة الجديدة وقوفها بصورة واضحة مع التيار المدني (العلماني)، في الحياة الفكرية والسياسية السودانية. اما في مسألة الكفاح المسلح فيطرح الاعلان انها احدي وسائل النضال، مع غيرها من الوسائل السياسية، ويسجل عزم الحركة والجيش علي الحوار والعمل السياسي والعسكري المشترك مع المجموعات المتقاربة معها سياسيا، ومن ضمنها التجمع الوطني الديمقراطي وقواه العسكرية، وخلق قاعدة لتقريب الرؤي والتعاون من اجل اسقاط النظام الحاكم.

يتناول الاعلان ايضا مسألة الصراع القبلي في دارفور، ويتحدث عن القبائل العربية باعتبارها متعرضة للتهيش ايضا في دارفور، وان مصلحتها في توحيد الجهود ضد النظام، ويدعوها للانخراط في صفوف حركة وجيش تحرير السودان، في الوقت الذي يوضح معارضته للتجمعات العنصرية الموالية للحكومية مثل التجمع العربي وقريش. كما يدعو الي خلق علاقات صداقة وتعاون مع الدول المجاورة، وخصوصا تلك التي تحد دارفور، والي خلق علاقات خارجية مبنية علي السلم، وهادفة الي اصلاح ما خربته سياسات النظام الخارجية.

يسجل الاعلان كذلك موقفه مع الحل السلمي للمشكلة السودانية، شرط ان تؤدي الي سلام عادل وشامل. وينتهي البيان بدعوة لابناء دارفور ولعموم السودانيين بدعم الحركة الوليدة والانخراط فيها، كما يدعو الي دعم المجتمع الدولي لقضيتهم، والي تقديم دعم انساني عاجل لدارفور، ارتباطا مع ظاهرة الهجرة والتهجير التي افرزتها سياسات النظام في دارفور.

يشكل البيان في تقديرنا، خروجاً واضحاً من حدود المحلية الضيقة، والتي عبرت عنها التسمية الاولى للتنظيم -جبهة تحرير دارفور/ جيش تحرير دارفور-، الي رحاب القومية والارتباط بالهم السوداني في اتساعه. وقد تكون تجربة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان قد شكلت عاملاً تحريضياً، كحركة بدأت محلية وتوجهت قومياً، وقد تكون شجعته تجارب مماثلة في افريقيا، مثل تجربة الجبهة الشعبية لتحرير النقرائي في اثيوبيا، والتي انطلقت محلية، ثم ما لبثت مع تطور الاوضاع وملانمة الظروف ان اسست مع بعض التنظيمات الصغيرة المتحالفة معها، الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب اثيوبيا، والتي هزمت دكتاتور اثيوبيا، ووصلت الي السلطة في اديس اببا، ولا تزال بها الي الآن.

كما يقف البيان بصورة واضحة مع مشروع السودان الجديد، كمشروع لبناء سودان مدني ديمقراطي، تلعب في بنائه واعادة صياغته القوي المهمشة دوراً اساسياً، وبذلك فان الحركة الجديدة تتناهي عن القوي التقليدية، مثل حزب الامة، صاحب النفوذ القوي في دارفور، بل وتطرح نفسها كبديلة عنه، ممثلة لاقليم دارفور، وربما لغرب السودان كله، وشرائح ومناطق اخري في المستقبل. كما تقطع الحركة الشك بنفي تبعيتها او تاثرها بحزب الترابي، المؤتمر الشعبي، او ايدولوجية الاسلام السياسي، وتلحق نفسها بذلك بقوي الثورة والتغيير في الاطراف والمركز.

(٢٤٤)

إن الايام لا تزال حبلية بالاحداث، ولا يزال هناك الكثير من الغموض، الذي يكتنف الاحداث في دارفور. الا ان حركة الاطراف المختلفة، من تيارات المعارضة المختلفة، واطراف النظام، والقوي الاقليمية، سوف تشهد تفعيلاً مستمراً في تقديرنا في خلال الاسابيع القادمة، سنظل في متابعة له. ويبقى السؤال في النهاية مطروحاً: هل ستشكل انتفاضة الدارفوريين، في حركة وجيش تحرير السودان، اضافة نوعية لصيرورات الصراع السياسي والعسكري والثقافي في السودان، ام انها ستكون محاولة مبتسرة، لا تلبث ان تنهزم بتاثير الاعداء والحلفاء، وتترك المشكل السوداني في مرحلة اكثر تعقيداً، وابعد ما يكون من الحل!

18 مارس 2003

نشرت بصحيفة سودانايل بالشبكة العالمية

## من المعارضة السياسية الي الحرب الاهلية:

### جذور ومآلات الصراع المسلح في دارفور

#### مقدمة:

وصلت الازمة السياسية والانسانية في إقليم دارفور في اقصي غرب السودان، الي مراحل خطيرة من تطورها، والتي تبنت في ارتفاع وتائر العمل المسلح، واستهدافه اساسا للمدنيين، مما ادي فيما ادي الي نزوح اكثر من مليون مواطن من سكان الاقليم الي دولة تشاد المجاورة، ووجودهم في معسكرات اللاجئين البانسة التي ملات صورها وسائط الاعلام المختلفة. وتبدو معاناة اللاجئين مفزعة، حيث يعيشون تحت ظل ظروف قاسية من انعدام ابسط الضروريات، بل يواجه العديد منهم وخصوصا الاطفال والعجزة، خطر المجاعة وسوء التغذية والمرض، وكانهم كانوا يهربوا من خطر الموت بالسيف، الي موت آخر بطئ بانعدام ما يسد الرمق.

كما تتحدث الاخبار عن ممارسات التطهير العرقي وحرب الابداء، والتي تنسب للحكومة وحلفاؤها من مليشيات الجنجويد، ضد بعض الإثنيات من سكان الاقليم. وعلي خلفية كل هذه المأساة، يبدو التدخل الاجنبي يطل برأسه، سعيا لحل المشكلة من قبل بعض اطرافه، او استغلالها لمصلحة بعض المتدخلين الآخرين، فيما تبدو النخبة السياسية والاجتماعية للأقليم والسودان عاجزة عن التعامل مع هذه الازمة، والتي انفجرت بقوة لم تكن في الحسبان.

فما حقيقة ما يدور باقليم دارفور، وهل الصراع فيه لا يزال صراعا عسكريا-سياسيا، بين اطراف معارضة والحكومة المركزية، كما كان في مبتداه، أم تحول الي حرب اهلية طاحنة، يختلط فيها الصراع حول الموارد المحدودة، بالنزاع حول هوية السودان وتوجهه القومي ومستقبل العلاقات الاثنية فيه، وتنفجر فيه مكبوتات العلاقات المتخلفة، وترسبات الصراعات القديمة والمتجددة، بحيث تؤدي الي محرقة عرقية، تتراجع امامها احوال رواندا وبوروندي؟

#### جذور الازمة واركولوجيا الصراع:

يكاد معظم المحللون يتفقون، على ان اقليم دارفور قد عاني تهميشا واضحا من قبل الحكومات المركزية في الخرطوم، علي مدار تاريخ السودان المستقل، رغم اسهامه الكبير في الدخل القومي السوداني، بثرواته الحيوانية والنقدية. ويبدو نمو دارفور معتقلا، حيث ان حصة الاقليم من المشاريع الحديثة الصناعية والزراعية تكاد تساوي صفرا، وما يدخله من الميزانية العامة، لا يتناسب مع اسهام الاقليم فيها. كما ان مستوى التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية في دارفور متدنية للغاية.

ويشكو العديد من مواطني دارفور من تعرضهم للتمييز السلبي تجاههم من بعض المواطنين في وسط السودان، وذلك رغم اشتراكهم في الاسلام. وتعزي الاطراف المختلفة ذلك التمييز لواقع سحتهم الافريقية وثقافتهم المتميزة، ولكونهم يؤدوا في الغالب اعمالا يدوية وخدمية بسيطة، مما يتعالي عليها ابناء الوسط. ويجد الكثيرون مثالا علي هذا الاستعلاء في المقولة الدارجة المنتشرة في وسط السودان والتي تقول: "البجي من الغرب، ما بسر القلب".

ويمكن ان تكمن بعض اسباب التوتر في علاقة بعض نخب ومواطني الوسط، مع اهل دارفور، في كون الأخيرين كانوا السند الاساسي للثورة والدولة المهديية، والتي ناضلت وحكمت في اواخر القرن التاسع عشر. وقد شهدت العلاقة بين الدولة المهديية بقيادة الخليفة عبدالله التعايشي، والذي ترجع اصوله لغرب السودان، وبعض تكوينات الوسط القبيلية، توترا حادا، القي بظلاله علي حساسية العلاقة بين بعض مجموعات الوسط، المسمون ب"أولاد البحر" اي النيل، وابناء دارفور وكردفان، والمسمون ب"أولاد الغرب".

وقد شهد الاقليم في تاريخه الحديث، جود ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الارض والماء المحدودة، في ظل الانفجار السكاني وتزايد اعداد المواشي، وانعدام اي شكل من اشكال تنمية الموارد وتحقيق الخدمات ورفع الوعي العام. وقد اكتسب صراع الموارد هذا، شكل النزاع بين القبائل الرعوية المترحلة، ذات الاصول العربية في اغلبها، والقبائل الزراعية المستقرة من ذات الاصل الافريقي، متخذاً بذلك شكلاً عرقياً، مما سيسمي البعض لاحقاً بصراع الهوية.

كل هذه العوامل، أدت الي تآزيم الاوضاع الاجتماعية والسياسية في دارفور، واشاعة ثقافة العنف والحرب، والتي وإن كانت جزءاً من الثقافة السائدة في المجتمعات التقليدية القبلية، فإن انفجارها بهذا الشكل اليوم، انما يعلن سقوط مختلف المشاريع التنويرية، والرجوع القهقري الي جيوش وحروب القبائل، بعد حوالي 60 عاما من استقلال البلاد.

### الخريطة العامة للقوي الحزبية والايديولوجية في دارفور:

لقد كان اقليم دارفور موال تقليدياً لحزب الامة، وذلك لانتماء الغالبية المطلقة من اهله لطائفة الانصار، والتي تقودها اسرة المهدي. وقد كان الاقليم بمثابة منطقة مغلقة لنفوذ ذلك الحزب حتي منتصف السبعينات، رغم محاولات اختراقه من القوي والاحزاب العقائدية والاصلاحية، والتي ركزت في دعايتها علي اهمال الحكومات المركزية وقيادة حزب الامة، لقضايا تطوير الاقليم، فكانت ان قامت فيه جبهة نهضة دارفور كتنظيم جبهوي نهض به المثقفين اسلسا، واهتم بابناء الاقليم كذلك الشيوعيون والاخوان المسلمون من جناح حسن الترابي.

ويبدو ان الحركة الاسلامية قد استطاعت ان تحقق اختراقات مميزة للاقليم، وخصوصاً وسط الشباب والمتعلمين، وذلك بعد نشاطهم المشترك في اطار الجبهة الوطنية المعارضة لنظام نميري، مع حزب الامة وشباب الانصار من ابناء دارفور. وقد سجل الاسلاميون انتصاراً كبيراً لهم، بادخال ثلاثة نواب لهم للبرلمان من دارفور في انتخابات العام 1986، في اول كسر لاحتكار حزب الامة لدوائر الاقليم، من قبل القوي العقائدية الجديدة.

وقد دعم الاسلاميون من ابناء دارفور، انقلاب 30 يونيو 1989 الاسلامي، وانخرطوا في مؤسساته. ولكن عدم وجود اي مشروع تنموي للحكم لدارفور، واسلوب القبضة الحديدية الذي استخدمته الحكومة في التعامل مع مشاكل الاقليم، والصراعات بين اطراف النظام، وتبلور الصراع بين الاسلاميين كصراع بين اولاد البحر وأولاد الغرب، قد أدى الي ابتعاد اغلب الدارفوريين عن الحكم، بينما انضم من تبقي منهم لجناح الترابي، بينما إنفض الشارع الدارفوري عن الجانبين.

وفي ظل انحسار النفوذ التقليدي لحزب الامة بدارفور، وتضعف نفوذ الاسلاميين فيها، فقد بدأت في الظهور تيارات جديدة اكثر ثورية، فبدأت مجموعة موالية للحركة الشعبية لتحرير السودان بالنشاط في دارفور، بقيادة المهندس داوود يحي بولاد، والتي انهزمت في اوائل التسعينات واعدم قائدها. كما نظم احمد ابراهيم دريج وشريف حرير، حزب التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني، والذي اعتمد بصورة رئيسية على ابناء دارفور وكردفان، وانضم للتجمع الوطني المعارض في منتصف التسعينات.

بالمقابل فقد كانت تختمر تحت السطح نزعات عرقية تقوم علي اساس الصراع القديم بين القبائل الرعوية والزراعية، او العرب والزرقة، وقد اسفرت تلك النزعات عن تكوين تنظيم التجمع العربي في الثمانينات، وتنظيم قريش الغامض في التسعينات. من الناحية الاخرى فقد أدت تلك الصراعات القبلية والتحيز الحكومي ودعاية الحركة الشعبية الرامية الي مخاطبة المهمشين والافارقة، الي توترس مقابل وسط بعض ابناء القبائل الزنجية في دارفور، فتهيأت بذلك كل الظروف لانفجار الاوضاع.

### القوي الاساسية في التمرد المسلح في دارفور:

انطلقت العمليات العسكرية في دارفور، في فبراير من العام الماضي، باستيلاء مجموعات مسلحة مجهولة، علي حامية قولو في جبل مرة، وانطلاق العمليات العسكرية بسرعة فائقة، الي مدن كتم والفاشر وغيرها، بصورة اذهلت كل المراقبين واللاعبيين، بما فيهم الحكومة السودانية، والتي تعرضت قواتها لهزائم ماحقة علي يد المتمردين، طوال شهور العام السابق.

ورغما عن التكهّنات المختلفة، ومحاولات العديدين لتصنيف القوي المسلحة، حسب موقعهم من الصراع، فقد اتضح ان المجموعات المقاتلة متعددة وذات قيادات مختلفة، ظهر من بينهم حركة تحرير السودان بقيادة أمينها العام مني اركوي ميناوي، ورئيسها عبدالواحد محمد نور، وحركة العدالة والمساواة بقيادة خليل ابراهيم، ومجموعة متمردة من ابناء القبائل العربية، ممن لم يتفقوا مع قادة التمرد الآخرين، وانضموا لاحقا للحكومة لكيما يشكلوا النواة لما عرف لاحقا بـ"مليشيات الجنجويد".

وقد كان التمرد معزولا في البداية عن القيادات الدارفورية القديمة، ويبدو ان تنظيمه الأساسي، وهو حركة تحرير السودان، قد اسس من قبل شباب لهم تجربة سياسية ضعيفة وعلاقات عالمية محدودة، ولكنهم يمتلكون خبرة عسكرية جيدة وموارد مالية قوية. بينما اتجهت اصابع الاتهام للمؤتمر الشعبي وحسن الترابي، بالوقوف خلف حركة العدالة والمساواة، بينما افلحت الحكومة في تحييد المتمردين من القبائل العربية، وجرهم الي صفوفها.

الحكومة من جانبها، تعاملت مع التمرد باستخفاف في البداية، واصرت علي انه هجمات من قبل قطاع الطرق، وهي بهذا قد اغلقت الابواب امام اي حل سياسي في بداية الصراع. في المراحل اللاحقة ركزت الحكومة علي ان حركة تحرير السودان مدعومة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، واريتريا، واطراف خارجية اخري، ذكرت منها بعض عناصر الجيش والمخابرات الليبية والتشادية، وان حركة العدالة والمساواة انما هي من بنات افكار وتنفيذ خصمها العنيد حسن الترابي.

### الصراع في دارفور من المعارضة المسلحة الي الحرب الاهلية:

بعد حوالي عام ونصف منذ اندلاع العمليات المسلحة في دارفور، تدهور الوضع في هذا الاقليم تدهورا مريعا، حيث تكاد العمليات العسكرية بين قوات الحكومة والتمرديين تكون توقفت، بينما اذدادت وتوسعت العمليات ضد المدنيين، وهي العمليات القائمة اساسا علي اسس عرقية وقبلية.

وتنسب معظم العمليات ضد المدنيين الي مليشيات الجنجويد، وهي مليشيات تضم عناصر من القبائل العربية الدارفورية والوافدة، وتتحرك علي ظهور الخيل والجمال، وقد دعمت من قبل دوائر نافذة في الحكم، لمحاربة التمرد، وان كان يبدو انها تتحرك وفق حسابات خاصة بها.

و يفسر بعض المحللين اهداف هجمات الجنجويد المريعة، بطرد العناصر الزنجية من اراضيها، واحلال قبائل وافدة من خارج السودان مكانها، مما يذكرنا باهداف التجمع العربي الغامض وتنظيم قريش الاكثر غموضا. بينما نسبت بعض الانتهاكات لحركات التمرد، وخصوصا حركة تحرير السودان، علي هامش بعض عملياتها العسكرية.

ويبدو واضحا في خلال ذلك، انخراط عناصر اقليمية مختلفة، في الصراع الدائر في دارفور، حيث نسبت اقوال لمسؤولين بالحكومة السودانية، تتهم فيه عناصر من المخابرات التشادية والليبية ودولة ارتريا بدعم التمرد، بينما تتهم حركات التمرد الحكومة التشادية بمحاربة الخرطوم، وتتردد مختلف الاقوال عن مشاركة عناصر من دول افريقية شتي في الصراع المسلح في دارفور، ومن بينها عناصر من مالي والنيجر وبوركينا فاسو واوغندا.

ان كل هذه العوامل، قد أدت الي تحويل الصراع من طابعه كمعارضة مسلحة لحركات سياسية ضد الحكومة المركزية، الي كونه حرب اهلية يتصارع فيها في المقام الاول ابناء دارفور، من عرب وافارقة، وتلعب فيها اياد اجنبية دورا خفيا، ويدفع ثمنها الفادح المواطن الدارفوري البسيط.

ويبدو المجتمع الدولي متحركا في اتجاه حل الازمة في دارفور، وذلك بعد فشل الاطراف السودانية في وقف الاقتتال والانتهاكات تجاه المدنيين، ومواجهة اللاجئين لظروف حياة قاسية، حركت ضمير العالم. ويعد فشل الاطراف الاقليمية ومن اهمها تشاد، في ايصال الاطراف المتقاتلة للاتفاق.

وقد دخلت الإدارة الامريكية بكل ثقلها لدفع الاطراف المتقاتلة للتفاوض، والضغط علي الحكومة لحل الجنجويد وتقييدهم، والوصول الي حل شبيه بما تم التوصل اليه في نيفاشا، آملة ان تقدم هذا الجهد كنجاح عالمي يحسب لها في الانتخابات القادمة، في مقابل فشلها في العراق. بينما دخلت الامم المتحدة من باب المساعدة الإنسانية، حينما عجزت عن تقديم حل عادل وناجع للإزمة، تلتزم به كل الاطراف.

2004/7/1  
نشرت بموقع الجزيرة نت التابع لقناة الجزيرة الفضائية

## مليشيات الجنجويد في دارفور: ما هي، وما هو دورها ومستقبلها؟

### مقدمة:

احتل اسم "الجنجويد" صفحات الاعلام السودانية والاقليمية والعالمية، دون شرح تام للاسم وما يعنيه، وفي ظل غموض كبير حول هذا التعبير. ويتم الحديث عن مليشيات "الجنجويد" باعتبارها مليشيات لعناصر من اصول عربية في اقليم دارفور السوداني، موالية للحكومة في الخرطوم، ومعادية للتمرد المسلح وللقبائل الزنجية هناك. وينسب لهذه المليشيات القيام باعمال قتل المدنيين وحرق القرى ونهب ممتلكاتهم، مما يصفه بعض المحللين بالتطهير العرقي او حملات الابداء او الابداء الجماعية (Genocide).

وقد اصبحت المطالبة بحل مليشيات الجنجويد وايقاف عملياتها التي يفترض بانها مسؤولة عن هجرة وهرب ما يقارب المليون مواطن من دارفور، مطلباً عالمياً. وقد شكلت مأساة المواطنين المهجرين من دارفور، وتكدسهم في معسكرات اللاجئين في الاقليم ودولة تشاد، بندا اساسيا في الضغط الدبلوماسي العالمي من اجل ايجاد حل لازمة في ذلك الاقليم. وقد ترددت الانباء عن الدعوة لفرض عقوبات علي "الجنجويد"، وكذلك ردد رئيس الحكم السوداني عمر البشير دعوات مختلفة بحل تلك المليشيات. فما هي مليشيات الجنجويد، وما هو دورها في الحرب القائمة في دارفور، وما هو مستقبلها السياسي والعسكري، ضمن فسيفساء الصراع الضاري في دارفور والسودان والمنطقة؟

### في اصل اسم "الجنجويد":

اول ما يسترعى الاهتمام حول هذه المليشيات، هو اسمها الغامض، والذي لا يعني شيئا محددا في اللغة العربية او اللغات المحلية في دارفور. وينطق الاسم مرات بالبدال "جنجويد"، ومرات بالتاء "جنجويت"، كما ينطق ايضا بتحويل فتحة الجيم الي ألف "جانجويد". فما هو اصل هذا الاسم الغريب، وما هي دلالاته في تحديد طبيعة هذه المليشيات، وفي سيكلوجية الحرب القائمة وثقافتها؟

التفسير الارجح لكلمة "جنجويد"، هو انها اختصار لجملة "جن علي جواد"، او بالدارجية السودانية "جن فوق جواد"، اي شخص مجنون علي ظهر جواد. وقد صغر كلمة الجواد تحببا الي "جويد"، ودغمت الكلمتان بالاستغناء عن كلمة فوق او علي لضرورة الاختصار، لتصبح "جنجويد"، اي جنون علي جواد، او شخص مجنون علي جواد.

كما يذهب البعض الي ان الكلمة ترجع لاسم احد مؤسسي المجموعة، وهو حامد جنجويت، والمنحدر من قبيلة الشطية، وهو من قيادات حركة النهب المسلح في دارفور، وقد ظهر ومجموعته في عام 1988، وقتل من بعد في معارك مع الشرطة في جبل كرقو في دارفور في 1991، بينما استمرت مجموعات من اتباعه محتمية بالجبل تمارس النهب المسلح، حتي قيام التمرد في دارفور، وانخراطها فيه معارضة للحكم في البداية، وموالية له من بعد، ومكونة للنواة الاولى لمليشيا الجنجويد القائمة.

كما يقال ان تكرار حرف الجيم في الاسم، هو اشارة الي ثلاثة "جيمات" يعتز بها "الجنجويد"، وهي الجن او الجنون، والجويد اي الجواد، والجيم3، اي السلاح الآلي - الكلاشنكوف- الذي يحملونه، اي تصبح التسمية في المحصلة اختصارا لتسمية قريبة مما اوردناه اعلاه، وهي جن علي جواد يحمل جيم 3، اي اختصارا "جنجويد".

وغض النظر عن الاصل التاريخي او اللغوي للتسمية، فان تعبير الجنجويد في دارفور، وخصوصا وسط قبائل الرعاة العربية هناك، قد كان له معنى سلبي، وقد رمز به طوال فترة التسعينات، للعناصر الخارجة عن السلطة وعن قبائلها، والعناصر اللامسؤولة عموما، ومن المعروف ان القبائل البدوية في دارفور تنطق الاسم كـ "جنجويت" بالتاء، مما يعزز الراي بان التسمية ترجع لقاطع الطرق "الهمباتي" حامد جنجويت.

ويهدف الاسم بغموضه والتفسيرات المفزعة التي تحملها بعض مضامينه - شخص مجنون علي جواد- الي احداث حالة من الفزع والرعب في نفوس الاعداء المحتملين. واذا كان غرض الجنجويد كما يفترض

هو احداث نوع من التطهير العرقي ضد القبائل الافريقية في دارفور، واجبارها علي الهرب والنزوح من اراضيها، واذا كان المستهدفين هم المدنيين، فان مجرد التسمية تلعب هنا دورا محوريا، باحداثها للفرع قبل المعارك، وشلها للخصم بالخوف، واجباره علي الهزيمة والهرب قبل ان يري الجنجويد. وتلعب مثل هذه العوامل السيكولوجية المشار اليها اعلاه، دورا مهما فيما يسمي بالحروب القذرة، وخصوصا الحروب الهادفة الي احداث نوع من التغيير الديمغرافي في منطقة ما.. وقد استخدم المغول مثل هذه الحرب النفسية بمهارة في هزيمة الشعوب التي هاجمها، كما في العهد الحديث كانت شهرة كتائب ال"SS" الالمانية مماثلة، في اثناء الحرب العالمية الثانية. كما في غمار الحرب في اليوسنة والهرسك، ومن بعد في كوسوفو، كان لمليشيات القائد الصربي "اركن"، والمشهورة بقسوتها ووحشيتها، نفس الدور في اجبار المواطنين المدنيين علي الهرب، لمجرد سماع الاسم، وقبل بدء المعارك. ويأتي اسم الجنجويد او الجنجويت، كواحد من الاسماء الشعبية، التي تتفاعل بها المجموعات الاقل ثقافة، مع واقع إعلامي وسياسي يحاصرها ويتجاوز وعيها البسيط. وقد تم تبني تسميات شعبية مختلفة لوصف المجموعات المسلحة في دارفور، بما فيها تلك التي تحمل مسميات رسمية كحركتي التمرد. وتقتبس هذه التسميات من تعبيرات اعلامية مشهورة، دون فهمها بصور كافية، ومن ذلك مثلا اطلاق اسم تورا بورا علي عناصر المعارضة المسلحة -المحتمية بالجبال-، او الجنجويد علي العناصر الموالية للحكومة، او تعبير البشمركة المطلق مرات علي الجانب المعارض، ومرات علي الجانبين.

### في تاريخ تكون مليشيات "الجنجويد":

تدل الوقائع علي ان قوات الجنجويد قد تكونت عبر ثلاثة افرع رئيسية: عناصر النهب المسلح من بعض المنحدرين من القبائل العربية، وعناصر قبلية موالية للحكم في الخرطوم، من مليشيات "الفرسان" او الدفاع الشعبي، وعناصر اجنبية من خارج السودان، ترجع اصولها الي دول افريقية شتي، هاجرت الي دارفور في العقود والسنوات الاخيرة واستقرت فيها او تنوي الاستقرار فيها. اما عناصر النهب المسلح، فقد تكونت هذه المجموعات وانتشرت طوال فترة الثمانينات والتسعينات، وذلك بعد ضرب موجة الجفاف لاقليم دارفور، وفقدان العديد من القبائل لمواردها، وخصوصا القبائل الرعوية المتنقلة، فكان ان اتجه عدد كبير من افرادها للاستقرار والعمل في المدن، بعد ان فقدوا مصدر ثروتهم الاساسي والمتمثل في قطعان الماشية او الابل.

من بين هؤلاء وجدت عناصر لم تستطع ان تتأقلم مع جو المدينة، او تنجح في ايجاد اعمال شريفة فيها، وذلك لضعف تأهيلها وتجربتها، وتعودها علي الحياة البدوية. وفي ظل التفكك القبلي الذي تم بوتائر حثيثة في الثمانينات والتسعينات في دارفور، وتوفر السلاح وتوتر الاوضاع السياسية والامنية في الاقليم، والمرتبطة بالحرب الاهلية في تشاد، فقد لجأت هذه العناصر الي تكوين عصابات النهب المسلح وقطع الطرق، واحتمت بجمال دارفور المنيع، لتهاجم منطلق منها الطرق والمواطنين، محدثة ازمة انسانية وامنية حقيقية في اقليم دارفور طوال عقدي الثمانينات والتسعينات.

وتعد مجموعة حامد جنجويت من اهم هذه العناصر، وقد احتمت بجبل كرقو كما اسلفنا، وانضمت اليها مع الزمن عناصر متمردة علي القيادات القبلية، او عناصر دفعها الفقر خارج قبائلها، او لأسباب اخري شتي. وقد تميزت هذه المجموعة بصراعاتها المتعددة مع الشرطة، وقيل ان ثلثة من العاندين من ليبيا والعراق، وهم اكثر تجربة وتأهيلا، قد انضموا الي هذه المجموعة، ولعبوا دورا في تسييسها، بعد ان كانت مجرد عصابات للنهب.

وعند اندلاع التمرد المسلح في دارفور في فبراير 2003، اعلنت احدي هذه المجموعات انضمامها له، وبدأت في مهاجمة المواقع الحكومية، وحاولت التنسيق مع المجموعات المسلحة في جبل مرة وفي كرنوي. ولكن يبدو ان عناصر الحكم كانت اقرب، حيث تم فتح معسكرات التائبين في الفاشر ونيالا، وتم العفو عن جميع العناصر الخارجة عن القانون، بما فيها المتهمه بجرائم القتل، شرط الانضمام لتلك المعسكرات. كما تم اغراء العناصر "التائبة" باعطائهم مبلغ مليون جنيه سوداني، وبندقية حديثة، وخمسائه الف جنيه كمرتب شهري.

وفي ظل ضبابية الموقف، والاستفادة من حساسية العلاقات القبلية والمرارات القديمة، وفي ظل الغفوة العام وامكآتية الخروح من وضع المطارد من قوي الامن، الي وضع الشريك، وفي ظل التخوف من مستقبل ونيات المجموعات المسلحة في جبل مرة وكرنوي، فان اغلب هذه العناصر قد انضمت الي المعسكر الحكومي، والذي استغل قيادات قبلية نافذة للتعاور معه وجذبها له، وبذلك تكونت النواة الاولى لقوات الجنجويد.

اما قوات "الفرسان" او الدفاع الشعبي، فهي جزء من مليشيات متعددة كونتها الحكومة السودانية في دارفور، واستغلتها لمحاربة التمرد في جبال النوبة وفي جنوب السودان. وقد كانت هذه القوات شبه النظامية تنحدر من جميع القبائل في دارفور، من عربية وأفريقية وخليطة، وقد لعبت دور محوريا في القضاء علي تمرد المهندس داوود يحي بولاد، والذي انتدبته الحركة الشعبية علي راس فصيل مسلح في اوانل التسعينات، لاشعال التمرد في دارفور. ويعتقد ان قوات الفرسان هي من اعتقلت المهندس داوود بولاد، وتم تسليمه للحكومة، والتي وعدت بمحاكمته، ثم لم تلبث ان اعلنت موته من بعد، مما يعده المراقبون اشارة واضحة الي اعدامه.

وقد انضمت بعض القيادات القبلية للصف الحكومي بعد بدء التمرد المسلح في دارفور في عام 2003، ولعبت دورا محوريا في اقناع قوات الفرسان التابعة لقبائلها بمحاربة التمرد، كما لعبت دورا مهما باقناع متمرد و خارجي جبل كرقوا بالانضمام للجانب الحكومي، ومن هذه العناصر يعتبر الشيخ موسي هلال شخصية مركزية وسط هذه القيادات، ويعتبره العديدين الزعيم السياسي الاول واحد القيادات العسكرية الفاعلة والمتحدث الرسمي باسم عناصر الجنجويد.

اما العناصر الاجنبية فتسب لقبائل عربية مهاجرة من تشاد ومالي والسنغال وبوركينا فاسو والنيجر، وقد نشطت بعض هذه العناصر في "الفيلق الاسلامي" الموالي لليبيا في الثمانينات، والذي تلقى قبولا صامتا لوجوده بدارفور من قبل حكومة الصادق المهدي في ذلك الوقت. كما بينها بقايا جيوش القائد النشادي "ابن عمر"، ومجموعات اخري من العناصر المهاجرة لظروف الجفاف او الصراع السياسي في بلدانها. ويبدو ان قوات الجنجويد، فوق ما تملكه من اسلحة ومعدات، حصلت عليها بالتهب او الشراء او من قوات الدفاع الشعبي، قد تلقت دعما مكثفا من قبل بعض الاطراف النافذة في الحكومة السودانية، تمثل بتزويدها بالسلاح والمال والعتاد. كما ضمت الحكومة عناصر واسعة من الجنجويد للقوات المسلحة و الشرطة وحرس الحدود، ووزعت عليهم ملابس عسكرية، ومنحت قادتهم رتبا عسكرية عالية في الجيش السوداني، ومخصصات وامتيازات مقابلة لوضع تلك الرتب.

وتعمل قوات الجنجويد بشكل غير مركزي، في صورة مجموعات تتكون من 50 الي 500 عنصر، حسب نوع الهدف المطلوب مهاجمته، وتشن هجماتها علي ظهور الجياد والجمال في الغالب، وتستخدم بعض وحداتها السيارات العسكرية الحديثة. كما تسبق المليشيات هجماتها مع الجيش الحكومي، وتهاجم غالبا بعد التمهيد لها بالقصف المدفعي او عن طريق الطيران لمواقع المتمردين او قري المدنيين، او بعد معارك الجيش الحكومي وانسحابه واتاحة الفرصة للجنجويد من بعد، كما تم في مدينة كتم مثلا.

### دور ومستقبل الجنجويد في سيرورة الأزمة بدارفور:

لعبت عناصر الجنجويد دورا رئيسيا في الصراع المسلح في دارفور، وذلك بعد أن تلقت القوات الحكومية هزائم ساحقة علي يد المتمردين هناك، من حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة، والتمثلة في الهجوم علي قولو واحتلالها وعلي مطار الفاشر وتدميره ودخول كتم والاستيلاء علي الطينة وغيرها من المعارك.

وقد انتبعت الحكومة السودانية لاهمية الجنجويد، وذلك لخبرتهم العسكرية العالية ومعرفتهم الممتازة بتضاريس دارفور وجبالها وودياتها، الامر الذي يفقده الجيش الحكومي، وبذلك فقد شكلوا لها قوة عسكرية واستخباراتية ضاربة. من الناحية الاخري فقد قاصت الحكومة بتكوين ودعم الجنجويد من احتمال انتقال التمرد المسلح ضدها للقبائل العربية، وحاولت ان تجيش تلك القبائل في صفها، وان تحوّل الصراع من كونه صراعا سياسيا لاهل دارفور ضدها، الي صراع بين الدارفوريين انفسهم.

وقد لعب الجنجويد دورا في المعارك ضد المتمردين، ولكن اسهامهم الاكبر كان في ترويع المدنيين من القبائل الافريقية، والتي يشنّبها في دعمها للتمرد، وخصوصا قبائل الفور والمساليات والزغاوة، والتي تنحدر منها معظم قيادات حركتي التمرد في دارفور، وفي تنفيذ سياسة الارض المحروقة، وتغيير التوازن الديمغرافي للسكان في دارفور.

ويبدو الهدف السياسي للحكومة واضحا في تعاملها مع الجنجويد، وهو شق الجانب الدارفوري، وعدم السماح بقيام تحالف هناك بين القبائل العربية والافريقية، وفق برنامج دارفوري موحد، يمكن ان يشكل تهديدا خطيرا للحكم في الخرطوم، وتمتد آثاره الي الاقاليم المجاورة لدارفور، وهي بحر الغزال جنوبا، وكردفان شرقا، والاقليم الشمالي في الشمال الشرقي، وخصوصا بعد محاولات حركة تحرير السودان نقل نشاطاتها وتكوين مجموعات موالية لها في كل من كردفان والاقليم الشمالي.

ويذهب بعض المراقبين، الي ان بعض العناصر تستغل الجنجويد لتنفيذ مخطط قديم، تتبناه تنظيمات غامضة، من بينها التجمع العربي في دارفور، والذي تأسس في الثمانينات، وتنظيم قريش الذي يزعم بقيامه في التسعينات. وتسبب لهذه التنظيمات ايدولوجية وبرنامجا "قوميا عربيا" شوفينيا في دارفور، يقوم علي ضرورة سيطرة العنصر العربي علي الاقليم، وابعاد وتهميش القبائل الافريقية فيه. وقد جاء في الوثيقة الاستراتيجية المنسوبة لتنظيم قريش، ان التنظيم له قيادات نافذة بالحكم السوداني، وانه سيستغل سياسات الحكومة في الاقليم، لتحقيق مخططاته الاستراتيجية طويلة الأمد.

وإذا كان الجنجويد لا يعبروا عن كل القبائل العربية في دارفور، وانما هم عناصر متمردة علي قبائلها في الغالب، او شرائح من بعض القبائل العربية هناك، وذلك في وجود عناصر عربية اخري وسط قوات التمرد، فان نشاطهم قد احدث حالة من تغيير طبيعة الصراع، وتحوله من معارضة مسلحة، الي ما يشبه الحرب الاهلية في دارفور، وانكفأت معظم القوي السياسية والنخبة الدارفورية الي مواقع اثنية و قبلية متضادة، عبرت عنها الحرب الكلامية بينهم علي صفحات الصحف وفي شبكة الانترنت وفي مختلف المنابر، الامر الذي يوضح نجاح استراتيجية الحكومة في شق الصف الدارفوري.

إلا انه من الناحية الاخري، فان فظائع ممارسات الجنجويد تجاه المدنيين، وانفلاتهم عن قبضة الحكومة، ودخولهم الي حدود دولة تشاد وشنها للهجمات داخلها، وردود الفعل الواسعة المحلية والاقليمية والعالمية علي نشاطاتهم وممارساتهم، والخوف من انفلات "الجن" الاثني في دارفور، قد جعل من وضع الجنجويد وضعا محرجا للحكومة السودانية، وللقبائل العربية في دارفور.

وقد اعلنت الحكومة السودانية علي لسان رئيسها، انها عازمة علي حل قوات الجنجويد، ودعتهم الي القاء السلاح. ويأتي هذا في ظل ضغط عالمي خطير علي الحكم السوداني، وخصوصا من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والماتيا، والتي تدعو مجتمعة الي حل الجنجويد ونزع سلاحهم، ويذهب بعضها مثل الولايات المتحدة الامريكية الي ضرورة محاكمة قادتهم، بتهم جرائم الحرب والجرائم ضد الاسانية.

ويقدم قرار الرئيس السوداني البشير بحل الجنجويد، اشارة مباشرة بصلة الحكومة بتلك المليشيات، بعد طول إنكار، اذ ان الحكومة لا تستطيع حل مليشيات لا تخضع لها. من ناحية اخري فان تنفيذ القرار يبدو صعبا، حيث يمكن ان ينقلب الجنجويد ضد الحكومة، فيما لو حاولت نزع سلاحهم بالقوة، ويمكنهم الانضمام الي التمرد المسلح ضدها، وهو أمر تتخوف منه الحكومة تماما، وتبدو مدركة له جيدا.

كما يبدو واضحا، ان الجنجويد والقوي السياسية التي تقف خلفهم، سواء كانت اطرافا نافذة في الحكم، او تنظيمات التجمع العربي وقريش الغامضة، سيعملوا علي الاستفادة من وضعهم العسكري القوي، لايجاد موطئ قدم سياسي لهم، وانهم لن يتنازلوا عن سلاحهم بسهولة، وسيحاولوا الدخول كطرف في اي محاورات لحل الازمة في دارفور، مثلهم مثل الطرف الحكومي او حركتا التمرد.

الا ان استمرار الجنجويد في ممارساتهم الفظيعة، والضغط العالمي ضدهم، ورفع دعم الحكومة عنهم، وتحولها ضدهم، حماية لمواقعها، قد يهدد الجنجويد بخطر الانتقام والابادة، وذلك نتيجة لشحنات الغضب والثار العالية، التي فجرها في نفوس ضحاياهم ومناهضيهم. وفي ظل تعقد العلاقات السياسية والقبلية، والانخراط المتزايد فيه علي اسس اثنية وقبلية، فإن الاية يمكن ان تنقلب، ويمكن ان نواجه بتطهير عرقي او تصفية عرقية مضادة، وحرب اهلية طويلة المدي، كما قد رأينا في تجربة كوسوفو الأليمة، وفي تجارب بورندي ورواندا المستمرة تداعياتها الي اليوم.

5 يوليو 2004

## صراعات النخبة وجذور الأزمة في دارفور

### صراعات النخبة وازمة السودان السياسية:

يشهد السودان منذ عقود، صراعا مريرا بين النخب الاجتماعية السياسية القديمة التي تضعف تدريجيا، ونخب سياسة جديدة تتكون وتزحف الي الامام، وان لم تحتل بعد مواقع الصدارة تماما. واذا كان الصراع بين هاتين المجموعتين يحسم تدريجيا لصالح النخب الجديدة، وابعاد وتهميش النخب القديمة، فان صراعا اكثر مرارة يدور بين مختلف شرائح وتكوينات هذه النخبة الجديدة، يتجلي في سباق شرائحها المختلفة للوصول للسلطة، من أجل تأمين وضع افضل لنفسها والقوي الاجتماعية التي تدعمها، في البلد المسمى بالسودان.

وتتكون النخب السودانية القديمة، من قادة الطوائف الدينية وزعماء القبائل والعشائر والتجار الشماليين التقليديين – الجلابة-، وبعض المخضرمين من الموظفين ورجال الجيش ورجال الدين، والذي تعبر عنهم علي المستوي السياسي الاحزاب التقليدية الرئيسية في السودان، وهي حزبا الامة والاتحادي الديمقراطي. اما النخب الجديدة، فهي تعتمد علي فئة المثقفين والمتعلمين من ابناء المدن، وعلي العناصر المتعلمة والعصرية وسط المجتمعات الريفية، وتدعمها فئات واسعة من الموظفين وسكان المدن وضباط الجيش الصغار والوسطيين، واعدادا مضطردة من العناصر التجارية الصغيرة العاملة في السوق، وجماهيرا تتزايد باستمرار من المغتربين السودانيين. وقد وجدت مختلف الاحزاب العقائدية والاصلاحية مرتعا خصبا لنشاطها وسط هذه الفئات، مجندة من بينها ومكونة من خلالها النخب الجديدة.

وقد كانت هذه النخب الجديدة حتي نهاية الستينات، متوزعة ما بين توجهين: يساري غير عنه الحزب الشيوعي ومختلف تيارات القوميين والاشتراكيين العرب، واتجاه يميني عبرت عنه حركة الاخوان المسلمين. ولم يكن غريبا وقتها، نتيجة لضعف الجناح اليميني وسط النخب الجديدة، ان يقف ممثلوه – الاخوان – وراء مواقع النخب القديمة، والتي يمينيتها ومحافظتها وايدلوجيتها الدينية، قد كانت اقرب اليهم من (اخوانهم – الاعداء) في اليسار، ممن تجمعهم بهم الحداثة ومواقع الدراسة ومشارك التجارب، وان باعدت بينهم الايدلوجية.

الا انه بمجئ نظام 25 مايو 1969 بقيادة جعفر نميري الي الحكم، فان ضربة عنيفة قد وجهت للنخب القديمة، لم تستفك منها حتي الان. واذا كان نظام الفريق ابراهيم عبود العسكري الحاكم في السنوات 1958- 1964 قد نقل السلطة السياسية من يد الشريحة التقليدية من النخب القديمة، وهي قيادات الاحزاب الطائفية، الي يد شريحة اخري، وهي كبار الجنرالات، فانه لم يمس مواقع مجمل النخب القديمة الاقتصادية ولا نفوذها الفكري والاجتماعي بصورة كبيرة، ولذلك فقد عادت بعد اكتوبر وهي مستقرة المواقع نوعا ما، عكس ما جري لها ابان وبعد نظام مايو الحاكم في الفترة 1969-1985، وما تعرضت له من صراع عنيف معها، وضرب شديد لمواقعها الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية .

واذا كان النظام المايوي قد بدأ من مواقع النخب الجديدة - اليسارية العلمانية- ، فانه قد تطور مع الايام، لادراج شرائح جديدة في تكوينه، من فئات النخب الجديدة، ومن بينها الاتجاه اليميني البيروقراطي في السنوات 1971-1977، وبعدها الاتجاه اليميني لنخبة الاخوان المسلمين، والذي بمختلف الموارد المالية – بنك فيصل واموال الاغتراب والدعم الاجنبي، وبفضل جهاز الدولة، قد اخذ موقعا متقدما في السيطرة علي ما اسماه الترايبي "سيل البنوك والملوك"، اي السيطرة علي المال والسلطة، وتسلم موقع القيادة في التحالف المايوي، البيروقراطي "الإشتراكي" الاسلاموي.

هذا التحالف الجديد، سيكون له دوره فيما بعد، وسيكون كامنا وقويا طوال سنوات الديمقراطية الثالثة 1985-1989، ليأتي الي السلطة، دون حماية نميري هذه المرة، وبالاصالة لا بالوكالة، في 30 يونيو 1989. بالمقابل فان الاتجاه اليساري وسط النخب الجديدة، ونتيجة لضعفه وسيطرة التيارات اليمينية علي قيادته، سيتراجع القهقري، وسيمارس منذ العام 1977، وبصورة اكثر وضوحا بعد العام 1985 والتي الان، تكتيكا طالما مارسه الاخوان المسلمين في الستينات، وهو الاحتماء تحت عباءة القوي التقليدية والطائفية، وما دري هؤلاء انهم يحتموا بقوي تخرج تدريجيا من الميدان.

مع ذلك، فقد اتفقت كل هذه الشرائح من النخب الجديدة، رغم اختلافاتها، علي شي واحد: وهو ان يكون جهاز الدولة مصدرا للسلطة والثروة، وموقعا لاعادة توزيع السلطة والثروة. وفي هذا فقد استوي الماركسيون والاسلاميون والبروقراطيون، حيث عملوا كلهم علي محاربة آليات السوق الحر، وعلي التمسك بجهاز الدولة بما يوفره من امتيازات وبما يتيحه من سيطرة. ومن هنا فان كل التنظير اليساري والتدجيل البروقراطي والتدليس الاسلامي عن التنمية المتوازنة والتطور المستقل في السودان وفي المنطقة، لم يخرج عن بناء راسمالية الدولة في افضل الاحيان، أو عن بناء طبقة طفيلية تعيش علي حساب المجتمع في اسواها .

### النخب الجديدة الحاكمة نخب شمالية وسطية امدرمانية:

وبالرغم من ادعائها الوطنية السودانية او القومية العربية او الاممية (الاشتراكية او الاسلامية)، الا ان كل هذه النخب الجديدة، من يسارية متمركسة وبيروقراطية متعلمة ويمينية متألمة، قد كانت نخباً تنحدر من السودان الوسط النيلي "الشمالي"، بل وجاء اغلب قادتها من مدينة واحدة بذلك الوسط، وهي مدينة امدرمان، المعبر النموذجي عن ثقافة ونخبة الوسط النيلية. وقد فشلت هذه النخب فشلاً ذريعاً في ان تستوعب في قوامها، رغمًا عن ايدلوجياتها الكونية، ايا من ممثلي النخبة الجديدة من الاطراف، من مناطق الشرق او الغرب او الجنوب. ولأن جهاز الدولة محدود، ولأن الطابع الحاكم للاقتصاد السوداني قد كان طابعاً ربيعياً، متوجهاً نحو الاستهلاك، دون تطوير الانتاج، فقد ادي ذلك الي تقلص ما يمكن السيطرة عليه وتوزيعه واحتلابه، من خلال ذلك الجهاز.

تزامن هذا كله، مع بروز النخب الجديدة لمناطق الاطراف، وابعادها عن جهاز الدولة بآليات مختلفة، رصدتها الدكتور ابراهيم آدم اسماعيل في مقاله الموسوم: <<جدلية المركز والهامش واشكالية الهوية في السودان>>. وقد تم هذا الاقصاء اساساً لان هذا الجهاز لا يكفي لاشباع حاجات كل تلك الشرائح، فكان ان سعت النخب الجديدة لعناصر الوسط والشمال ان تحافظ علي مواقعها في جهاز الدولة بالقوة، وتم ابعاد واقصاء الشرائح الاخرى من النخب الجديدة المنحدرة من اقاليم السودان المختلفة الاخرى عن ذلك الجهاز. شكل هذا العنف والاقصاء نقلة نوعية جديدة في الصراع السياسي، حيث كانت النخب القديمة تحافظ علي مواقعها المهيمنة بشكل من التراضي، وباشراك شركاؤها من الاقاليم - زعماء العشائر والقبائل في بعض كعكة السلطة.

التوسع في تكوين النخب الجديدة، والتدهور في موارد البلاد، وبالتالي محدودية الفائض الصالح للابتلاع، هو ما يفسر لنا، كون قوي النخب القديمة، والتي عملت في ظل ظروف اكثر استقراراً، قد فضلت الشكل البرلماني (الرضائي) للسيطرة علي جهاز الدولة والادارة، وان كانت قد مارست البرلمانية بدرجة فيها الكثير من التشويه وتغييب الجماهير. بينما مالت شرائح النخب الجديدة من يمينية ويسارية وبيروقراطية الي الشكل العسكري الانقلابي، واتخذت نظام الحزب الواحد المهيمن علي الدولة والمجتمع، سبيلاً لحكمها وسيطرتها.

بالمقابل فانه في سيادة مثل هذا النمط الريعي والاستهلاكي للاقتصاد، فقد حققت بعض نخب الاطراف تراكمات نقدية عن طريق عملها في التجارة وتجارة الحدود وعبر الاغتراب، وفي ذلك يتم ضرب المثال بتجار مجموعة الزغاوة الاثنية، والتي وان اكتسبت نخبتها مواقعاً اقتصادية (نقدية اساسياً) متقدمة، فانها ظلت مبعدة ومهمشة عن دائرة القرار السياسي، والذي ظل محتكراً في دائرة الوسط.

هذا كله مربوطاً بالتوسع - العشوائي- في التعليم، والانفتاح علي العالم من طرق مختلفة - اهل الجنوب عن طريق كينيا واوغندا، و اهل الغرب عن طريق ليبيا وتشاد وافريقيا الوسطي-، قد ساهم في بناء شرائح اضافية للنخبة الجديدة في الاقاليم، لم تجد لها مكاناً للاستيعاب في منظومات واحزاب النخبة القديمة، وفي نفس الوقت اقصتها شرائح النخبة الجديدة النيلية "الامدرمانية" عن قوامها، وذلك لعدم وجود اي برنامج ومشروع وطني تنموي للاخيرة، يستوعب مصالح جماهير ونخب كل السودان، واقتصارها بدالاً عن ذلك الي الوصول لكعكة الحكم وجهاز الدولة، واحتلاب الفائض منه، وابعاد الاخرين عنه.

## نخبة دارفور الجديدة والمراوحة بين اليمين واليسار:

شرايح النخبة الدارفورية القديمة من رجال الادارة الاهلية وزعماء العشائر، كانت توجهاتها واضحة، حيث كانت قد ربطت نفسها بقيادات النخبة القديمة في المركز، وكانت تشكل حليفها الاستراتيجية. في ذلك فقد كانت هذه النخبة (هي وفئة الجلابة)، تعمل في تنسيق تام مع قيادات احزابهم الطائفية، بل كانوا هم قيادات تلك الاحزاب في الاطراف، وهي المناطق التي كانت مصدر الدعم السياسي المضمون، واليد العاملة الرخيصة، والقوي المحاربة اذا استدعي الامر "الحاربة"، لقيادات الاحزاب الطائفية.

اما النخب الدارفورية الجديدة، فقد راوحت بين اليمين واليسار، ولم تحسم موقفها تماما. كان هذا لطبيعتها المتأثرة بالريف والإسلام الشعبي، وغير الميلالية للعقائدية من جهة، واقصائها المتعدد من جانب القوي العقائدية "النيلية الامدرمانية" من الجهة الاخرى. هذه المراوحة جعلت بعضها يبحث عن خيارات جديدة، فكانت "جبهة نهضة دارفور"، ذلك التنظيم الجبهوي الذي ضم النخب الدارفورية الجديدة، من اليمين واليسار، في فترة الستينات، وكان له دور كبير في بزوغ ونشاط الاجيال اللاحقة من النخبة الدارفورية الجديدة.

من جهة اخرى، فان تاريخ دارفور وتراث سلطاتها العظيم، وتميزها الثقافي عن بقية اقاليم السودان، وارتباطها بغرب افريقيا، قد جعل هناك امكانية لبروز تيار قومي دارفوري، يمكن ان تتحلق حوله بعض النخبة الدارفورية الجديدة، وقد كانت منظمة "سوني" المسلحة بذرة له، وان كان هذا التيار قد تعرض للهزيمة سريعا، وذلك للشكل الفطير الذي قامت به "سوني". وفي المستقبل لم يجد هذا التيار التعبير السياسي عن نفسه، الا في فترة قصيرة، هي فترة "جبهة تحرير دارفور".

وكما خدع نظام مايو بعضا من النخب الجديدة في الوسط، فانه حاول خداع النخب الجديدة في الاطراف، وفي ذلك كانت اتفاقية اديس ابابا، والتي كسب بها لمددة، ولاء النخبة الجنوبية الجديدة. الا ان علاقة النظام بالنخبة الدارفورية كانت اسوأ حظا، ورغم نجاحه في جذب رجال مثل احمد ابراهيم دريج - الممثل التقليدي للنخبة الدارفورية الجديدة من جيل الستينات-، ليعمل حاكما لدارفور، فانه قد فشل في المحصلة، حيث وقفت دارفور الشعبية ضده في انتفاضة يناير 1981، ودفعت النخبة ضده، وذلك عندما هجره دريج وذهب الي المعارضة في الخارج.

## النخبة الدارفورية والمشروع الاسلامي:

ولكن ولأن الطبيعة لا تعرف الفراغ، فان التمدد الاخواني في السلطة والمجتمع، قد صاحبه تمدد لهم وسط النخبة الدارفورية الجديدة الاصغر سنا، فكان ان شهدت السبعينات والثمانينات تحولا كبيرا وسط متعلمي دارفور، تجاه الاصولية. وربما كان للخلفية الانصارية للدارفوريين - وهي حركة دينية جهادية-، او للاختراق الذي قامت به الحركة الاسلامية للاحزاب الطائفية في الجبهة الوطنية، او غيرها من الاسباب، دورا في ان اتجهت هذه النخبة اسلاميا، وظل هذا حال معظمها، حتي تم انقلاب 30 يونيو 1989.

وقد دعمت النخبة الدارفورية المشروع الاسلامي في 1989، ولكنها سرعان ما صدمت فيه. وقد تجلي هذا في انفضاض ممثلين بارزين لها عن الحركة الاسلامية، كفاروق احمد ادم، النائب الاخواني السابق، وكداوود يحي بولاد الذي تحول الي معارضتها بالسلاح، وابتعاد ابراهيم ايدام، عضو مجلس الانقلاب عن الحكم، وخروج امين بناتي نيو، بعد صراع حافل مع بعض اطراف السلطة عنها، وتكوينه لحزب معارض.. بالمقابل فان الحركة الاسلامية قد ابدت بعد ان وصلت للسلطة، ضيق افق "شماليا" ليس له حدود، حينما القت بثقلها كله وراء النموذج الوسطي الامدرماتي، وابتعدت وهمشت عناصرها من نخب الاطراف، وكل ذلك في ظل صغر حجم كعكة السلطة، و انعدام وجود اي مشروع تنموي وتحديثي لها، الامر الذي انكشف في تعاملها العسكري مع الازمة الاقتصادية -الاجتماعية - البيئية العميقة في دارفور، والتي عالجتها بان ارسلت لهم د. الطيب ابراهيم محمد خير، والمعروف بالطيب سيخة لعنفه الشديد، حاكما علي الاقليم.

أدي كل هذا، مترابطا بالتصدع الكبير الذي مرت به الحركة الاسلامية، وكون الصراع في حزب الاسلاميين، قد اخذ الوجه القبيح لصراع اولاد البحر واولاد الغرب التاريخي، الي ان تنفض اغلبية النخبة الدارفورية عن الحركة الاسلامية، وان يبتعد عنها المواطن الدارفوري بصورة عامة. اما من بقي منهم

في الحركة الإسلامية، فقد مال لصالح جناح الترابي، والذي اقتنعهم - الي حين - انه معهم، وان قلبه مع اولاد الغرب ضد اولاد البحر.

في ظل هذا ، بدأت بعض الرموز القديمة في النخبة الدارفورية الجديدة في الحركة، فكان ان كون احمد ابراهيم دريج تنظيم التحالف الفيدرالي السوداني. وكما كانت جبهة نهضة دارفور في الستينات غير محددة الاتجاه، فان التحالف الفيدرالي كان مائعا وغير محدد الاتجاه، وحينما طلب بعض ابناء دارفور من الاستاذ دريج تزعم تنظيم يجمع الدارفوريين كلهم في التسعينات، رفض بحجة انه رجل قومي سوداني، وكان التحالف الفيدرالي موزعا من جديد في هويته، ما بين كونه تنظيما دارفوريا محضا، ام تنظيما لغرب السودان - دارفور وكردفان-. ام تنظيما قوميا سودانيا جامعاً. كما كان موزعا في نشاطه، ما بين كونه تنظيم ثوري راديكالي يناضل بالسلح، كما اراده شريف حريز، البروفسور الثائر ونائب رئيس الحزب، ام تنظيما اصلاحيا تدريجيا، كما يريد "الليبرالي" احمد ابراهيم دريج، رئيس الحزب. في خلال ذلك، وفي ظل ابتعاد النخبة الدارفورية الجديدة من جيل الستينات والسبعينات والثمانينات، عن واقع دارفور المريع ، وعن ازمتها العميقة، وعن جيلها الشاب، فقد برزت قيادات جديدة في التسعينات، بمعزل عن هذه النخب، واعلنت عن نفسها بانطلاق العمل المسلح في دارفور، كاعنف شكل من اشكال الاشهار، وذلك بعد ان ينست من خلاص وقيادة يمكن ان تأتيها من النخبة الدارفورية "الإسلامية" "د. علي الحاج" او تلك النهضوية " أحمد ابراهيم دريج".

### جبهة تحرير دارفور أم حركة تحرير السودان؟

بدأت الحركة الأكبر وسط تنظيمات المعارضة المسلحة في دارفور، نشاطها العلني في اكتوبر 2002، بتوزيع بعض البيانات والكاسيتات، باسم جبهة تحرير دارفور، ثم ما لبثت ان غيرت اسمها في مارس 2003، اي بعد اقل من 6 اشهر علي بدء نشاطها العلني، وبعد انطلاق نشاطها المسلح الكبير، الي اسم حركة تحرير السودان.

تشكل قيادة جبهة تحرير دارفور / حركة تحرير السودان، جيلا شابا وجديدا، وسط شرائح النخبة الدارفورية الجديدة. فالمعلومات المتوفرة تقول ان المحامي عبدالواحد محمد نور، رئيس التنظيم، يبلغ من العمر 36 عاما، بينما القائد مني اركوي ميناوي، الامين العام للتنظيم، من مواليد عام 1972، وهو بذلك يبلغ الان 32 عاما، وهذه اعمار جد شابة في السياسة السودانية التي يسيطر عليها الديناصورات. هذا ما قد يفسر، الانتقال السريع من اسم الي اسم، وهو تعبير عن الحراك الفكري والسياسي للمؤسسين والقيادة، وربما يرجع الي ضعف التجربة السياسية، وانعدام او ضعف الاطر لنظرية للحركة في مجموعها. فالاسم الاول جري التخلي عنه بسرعة غريبة، والاسم الثاني جري اختياره، في تطابق يكاد يكون شاملا، لاسم تنظيم عامل علي الساحة السودانية.

جبهة تحرير دارفور، تتماهي من جهة، مع الاسم التاريخي ل"جبهة نهضة دارفور"، وها هنا قد ظلت كلمة الجبهة، تعبيرا عن الطبيعة العامة للتنظيم، وطابعة التوحيدي للدارفوريين، وظلت صيغة دارفور، باعتبارها الهدف الاساسي للنشاط والمحور الرئيسي للعمل، بينما تغيرت المهمة المطروحة من النهضة الي التحرير، في شبه يأس من ان تتم النهضة في تفاهم مع الاخرين، فكان تحرير دارفور هو طريقها الي نهضتها، او هو بديلا عن نهضتها، او هو نهضتها في ظروف جديدة.

تحرير دارفور من جهة اخري، يعيد الي الاذهان افكار القومية الدارفورية، والمشبعة بتراث السلطنة المستقلة، وعودة السلطان علي دينار مرة اخري، في صورة مني اركوي ميناوي او عبد الواحد محمد نور. ومن جهة اخري هي استمرار لتجربة سوني، والتي رفعت السلح، بديلا ايضا عن نهضة دارفور، او طريقا لنهضتها، حيث اعتبر الكثيرون سوني في وقتها، الجناح العسكري للجبهة التي ستمل من بعد. من جهة اخري، فان اسم "جبهة تحرير دارفور"، هو اعلان انفصالي لا يقبل الشك، وهو امر لم تنضج له حتي اكثر العناصر تطرفا، وسط مؤيدي القومية الدارفورية. كما هو مدخل لحوار - او قل نزاع- جدلي طويل، حول ما هي هذه القومية الدارفورية، وهل هي قومية الفور و"الزرقة" فقط، اي القبائل الافريقية، ام هي قومية كل ساكني دارفور؟ واذا كانت الاجابة بانها الاخيرة، فما اختلافها اذن عن القومية السودانية

العامّة؟ وهب بعيدا عن الصراع الذي يمكن ان يدور بين الدارفوريين انفسهم، هل يتقبل العالم والمنطقة طرحا انفصاليا، في هذا الجزء الحساس من السودان؟

لذلك كان التخلي عن اسم جبهة تحرير دارفور، طالما بدأ التنظيم يخرج من مرحلة السرية الاولى، والتي كان يمكن فيها ان تلعب افكار القومية الدارفورية دورا محرضا للبعض، او لايغيرها البعض الاخر اهتماما، في ظل رغبتهم في "الحرابة"، بينما عندما اشتهر التنظيم واصبح هدفا للنقاش والتأييد والهجوم، فانه ينبغي تفكيك المحاور التي يمكن ان تستغل ضده، ومن بينها محور "تحرير دارفور" كان الاختيار بالمقابل، لاسم حركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان. لماذا تم اختيار هذا الاسم، والذي يذكرنا بالحركة (الشعبية) لتحرير السودان والجيش (الشعبي) لتحرير السودان، وباللغة الانجليزية - التي صيغ بها الاعلان التاسيسي لحركة تحرير السودان، فان تقارب الاسماء يكون اكثر وضوحا وسطوعا؟

ذهب البعض الي تاثير التجربة البولادية - نسبة الي داوود بولاد- ، والذي اراد ان يأتي بالحركة الشعبية لتحرير السودان الي دارفور، ولكنه فشل. واذا كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان لا يمكن ان تأتي، لظروف عدة، واذا كانت جبهة تحرير دارفور لا يمكن ان تمر، لظروف اخري، فلماذا لا يكون الحل في تماه جديد، يسجل التقارب والاختلاف في آن، مع التجربة البولادية المعتالة، والتنظيم الحليف المحتمل، فتسمى الحركة باسم حركة تحرير السودان؟

في هذا الاسم يمكن ان نري نموذج النخبة الجنوبية الجديدة الجاذب، لهذا الجيل الثوري الشاب، وهي النخبة التي ناضلت بالسلح، من اجل اشراكها ليس فقط في ادارة اقليمها، بعد ان كان مسيطرا عليه من قبل الجلابة - فئة التجار الشماليين - والدولة المعبرة عنهم، وانما في ادارة كل السودان. كما يبدو جاذبا الانتصارات التي حققتها النخبة الجنوبية الجديدة بهذا الصدد، رغم فداحة الثمن الذي دفعه المواطن الجنوبي البسيط، والمواطن السوداني البسيط عموما، وهو المتضرر دائما من صراعات النخب.

ربما كان هذا النموذج مؤثرا، خصوصا في ظل مناخات نيفاشا التي انطلق فيها التمرد المسلح في دارفور. ويبدو مهما هنا قوة المثال وما حققته النخبة الجنوبية، في انتزاع جزء من السلطة السياسية، في دفع نخب الاطراف الاخري، الي اختراط نفس الطريق، اي العمل المسلح، عسي به ان تاخذ حصتها من السلطة السياسية والاقتصادية - وهما في واقع الدولة الريعية صنوان- ، او علي الاقل ان تسيطر علي مقدرات اقليمها الخاص، اذا فاتها ذلك.

يبقي في النهاية معرفة مدلول تحرير السودان، ومدلول السودان الجديد الذي تطرحه حركة تحرير السودان، وهل هو طرح لاعادة تفكيك وتشكيل البنية الاجتماعية - السياسية في السودان، ام هو مجرد "مدافرة" من قبل بعض النخب الجديدة، للحصول علي موقع في علاقات السلطة والامتيازات؟ .. واذا كانت الحركة (الشعبية) لتحرير السودان، قد فشلت في ذلك التحرير، وبنيت "السودان الجديد" وفق قسمة ضيزي لاقتسام الحكم مع من لايملك، من شريحة النخبة الاسلامية، وفي غياب المواطن السوداني، فما هي الضمانات لنا، ان مفهوم التحرير عند حركة تحرير السودان، وكذلك مفهوم السودان الجديد، يختلف عن ما مارسته "سميتها" واختها الكبيرة، وانها تبحث من ورائه عن شي اكثر من صراع النخب علي الامتيازات والريع؟

### تنظيمات المعارضة في دارفور واشكاليات النخبة:

فوق حركة تحرير السودان، تعمل في دارفور مجموعة من الحركات السياسية والعسكرية الاخري، ومن بينها حزب الامة، والتحالف الفيدرالي السوداني، وحركة العدل والمساواة، والمؤتمر الشعبي، ومجموعة من التنظيمات الفئوية والقبلية والتجمعات المدنية، والناشطة في دارفور او في الخرطوم او بخارج البلاد. ما علاقة كل هذه التنظيمات وقياداتها وقواعدها ومؤيديها ياشكاليات النخبة وصراعاتها، وهل فرضت قيادات التمرد المسلح في دارفور نفسها كممثل اوحده للنخبة الجديدة، ام ستخضع للشرائح الاقدم، وكيف ستحسم اكبر تنظيماتها - حركة تحرير السودان والعدل والمساواة- الخلافات الفكرية والسياسية فيما بينها، وما علاقة القيادات العسكرية للتمرد، بالعناصر المدنية التي تدعمها، والنخبة التجارية التي اشرفنا اليها آنفا، الخ الخ من التساؤلات.

نقول ان التمرد المسلح في دارفور قد قام بمعزل عن النخب الدارفورية القديمة، والجيل الاقدم من النخب الجديدة. وقد حاولت بعض النخب الدارفورية، مثل قيادة التجمع الفيدرالي، وقيادة حزب الامة، التأثير في مجري الاحداث، وجبرها لمصلحتها السياسية. الا ان تبلور الصراع واشتداده قد دفعها للخلف، فكان أن انضم اغلب اعضاء التحالف الفيدرالي بغرب البلاد لحركة تحرير السودان، وكذلك بعض كوادر التحالف الخارجية، مما دعا التنظيمين لتوقيع اتفاق وحدوي بينهما، وبدأ كأن نائب رئيس التحالف الفيدرالي، "الثوري" شريف حرير يقف وراء التماهي مع الحركة او الاندماج بها، بينما يتناهي عن ذلك رئيسه "الليبرالي" احمد ابراهيم دريج، والذي التقى نائب رئيس الحكم السوداني، علي عثمان محمد طه، في تصرف جلب عليه سخط كل الشباب الدارفوري المعارض.

من جهة اخري فان تكرار اتهام كوادر حزب المؤتمر الشعبي، بدعم حركة العدالة والمساواة، يشير من جانب الحكومة الي الحبل السري الذي يربط بين التنظيمين. وفي ظل الخطاب الغامض الصادر من هذين التنظيمين حول تلك النقطة، والطابع القومي السوداني الاوضح - ولكن الاكثر ديماجوجية- في طرح حركة العدالة والمساواة، فاننا نتساءل هل تعبر هذه الحركة عن نهوض نخبة دارفورية مستقلة، ام هي جزء من الشريحة الاسلاموية الترايبيية، تحاول في دارفور ان تنفذ جزءا من الصراع الدائر علي نطاق السودان كله، والمدار من قبل هذه الشريحة المهزومة والمغامرة.

من جانب آخر، يبدو حزب الامة ومن يتبعه من النخبة الدارفورية القديمة، بمثابة الخاسر الاكبر والمهمش الاول بعد اندلاع التمرد. فقد فشل الحزب في احتواء التمرد او التأثير علي عناصره، او في التأثير علي الموالين للحكومة من الجنجويد. كما اعترف الصادق المهدي زعيم الحزب، ان اعضاء حزبه يقاتلوا في الجانبين. بهذا الشكل فان التمرد المسلح في دارفور، يدق جرس النهاية لنفوذ النخبة القديمة، المركزية والدارفورية، ممثلة في حزب الامة وقياداته المركزية والمحلية.

جديد بالذكر في المنتهي، اننا نرصد مع تردي الصراع في دارفور الي حالة حرب اهلية بين الدارفوريين انفسهم، بدلا من كونه مواجهة مسلحة ضد الحكومة المركزية، ارتفاع صوت الخطاب العنصري والعريقي من جانب ممثلي النخبة الدارفورية الأحدث، من العناصر العربية او الزنوجية. ان ارتفاع هذا الصوت وانتصاره وسط الحركات المعارضة، ووسط مناهضيتها، انما ينبئ عن خراب عظيم ينتظرنا، ويوضح ان النخبة الدارفورية الجديدة، او قل شرائحها الناشطة الان، لم ترتق الي مستوى المسؤولية التاريخية، ولا تزال تعلق اساليب ورؤي وعقلية "السودان القديم"، في اسوأ تجلياتها، وتعمل فقط للبحث عن مصالحها، في غمرة الانهيار العام الذي تتعرض له دارفور، ويتعرض له السودان.

10 يوليو 2004

نشرت في موقع سودانيز اونلاين كوم

## قراءة تاريخية لسيرورة الصراع في دارفور

لمحة عامة عن اقليم دارفور:

يقع اقليم دارفور في أقصى غرب السودان، ما بين خطي العرض 10-16 درجة شمال وخطي الطول 22-27 درجة شرق، وتصل مساحته الاجمالية الي 160 الف ميل مربع، اي ما يساوي مساحة فرنسا، وتشكل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع عدة دول، ومن بينها مصر(قبل الترسيم لحدود الاقليم)، ليبيا، تشاد، جمهورية افريقيا الوسطى.

ويدين سكان اقليم دارفور بالاسلام. وتسكن الاقليم مجموعات قبلية وعرقية واثنية مختلفة، تصل عند البعض الي 170 مجموعة اثنية، من اهمها الفور والتي اخذ الاقليم اسمه منها، وقبائل البقارة العربية مثل الرزيقات والبنى هلبه والمعاليا، وقبائل الزغاوة والميدوب والمساليت والتنجر والداجو والقمر الحامية الخ، وكذلك قبائل الابالة العربية مثل المهريّة والزيادية والمحاميد الخ، ويتقاطع العديد من هذه المجموعات مع امتدادات لها في الدول المجاورة، وخصوصا دولة تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى .

وقد قامت في اقليم دارفور قديما ممالك مستقلة، من اهمها سلطنة الفور، والتي استمرت في الوجود منذ القرن الخامس عشر الميلاد، واندثرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تحت ضغط التركية والمهدية، ثم انبعثت في العام 1898 علي يد السلطان علي دينار، وواصلت الوجود حتى العام 1917، حيث انهزمت نتيجة للنفوق الحربي الانجليزي، وقد كان اقليم دارفور بذلك آخر اقليم يضم للسودان تحت الاحتلال الانجليزي الذي سيطر على اغلب اجزاء البلاد في العام 1898.

ويتميز اقليم دارفور والذي يتوزع مناخه ما بين المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي في الشمال، والسافنا الفقيرة في الوسط، والسافنا الغنية في الجنوب، باحتوائه علي وديان ومجاري مائية متعددة، وتضاريس سهلية وجبلية مختلفة، ومن بينها اعلى هضبة في السودان، وهي الهضبة التي تسمى بجبل مرة، والتي يصل ارتفاعها الي ثلاثة الاف متر.

ويعمل اهل دارفور عموما بالرعي والزراعة، وتكاد الانشطة الانتاجية تتوزع مناطيا وقبليا في وحدات ايكولوجية - اثنية، حيث يعمل سكان الجزء الشمالي من الاقليم من قبائل سامية وحامية في رعي الابل (الابالة)، بينما يعمل سكان القطاع الاوسط من الفور والقبائل الزنجية المستقرة في الزراعة، بينما يعمل سكان المناطق الجنوبية من القبائل العربية في رعي الابقار (البقارة).

### دارفور تحت الحكم الانجليزي وفي العهد الوطني:

تميز اقليم دارفور عبر التاريخ بوجود وحدة سياسية ميزته، عبرت عنها الدولة الفيدرالية لسلطنة الفور، كما تشكلت في الاقليم بيئة ثقافية اجتماعية ميزته عن باقي اجزاء السودان، رغمًا عن الاصول العرقية المختلفة لسكانه، وحركات الهجرات الكبيرة داخل وخارج الاقليم، واختلاف نمط النشاطات الاقتصادية فيه.

وقد تعامل الاستعمار الانجليزي بحذر مع اقليم دارفور، وهمشه بصورة كبيرة، ومارس في اجزاء منه سياسة المناطق المقفولة، وذلك خوفا من الروح الثورية والاستقلالية الكامنة في دارفور، والتي عبرت عنها ثورة الفكي عبدالله السحيني في 1921، والانتفاضات التي تلتها، وولاء دارفور للارث المهدي المناضل. هذه الروح الثورية عبرت عنها دارفور باعلان استقلال السودان من مدينة عد الغنم (عد الفرسان)، عبر شخص المناضل الوطني السيد عبدالرحمن دبكة.

أما العهد بعد الكولونيالي، فقد تميز باهمال وتهميش مماثل للاقليم ومواطنيه وقضاياهم، حيث لم تهتم الحكومات المتعاقبة باتشاء البنية التحتية في دارفور من بناء الطرق وتوفير الطاقة الكهربائية وحفر آبار المياه الخ. كما لم تهتم بتوسيع التعليم او توفير الخدمات الصحية والبيطرية الخ، وفي ذلك لم تختلف الحكومات العسكرية عن المدنية، بما فيها حكومات حزب الامة المختلفة، صاحب الاغلبية الكاسحة في الاقليم، والذي ظلت دارفور تقدم له الدعم السياسي والعسكري عبر العقود.

في كل هذا اعتمد مواطنو دارفور علي انفسهم، عن طريق نشاطاتهم الانتاجية التقليدية في مجالي الرعي والزراعة، واداروا شؤونهم وخلافاتهم عن طريق الادارات الاهلية، بكل محاسنها ومساوئها، وعلموا بعض ابناؤهم عن طريق مدخراتهم وبالجهد الذاتي، فيما رفعت الدولة يدها عن واجباتها نحوهم تماما. بالمقابل فقد اسهم مواطني دارفور ايجابيا في كل النشاط الوطني والاجتماعي، حيث شاركوا في النضال ضد الدكتاتوريات، مثل ديكتاتورية عبود والتي قاومها اهل الاقليم سواء بدعم حزب الامة، او عبر منظمة سوني وجبهة نهضة دارفور، او ديكتاتورية مايو والتي سجل اهل دارفور انصاع السطور في مقاومتها منذ البدء، مروراً بمشاركة ابناؤهم في حركة الشهيد محمد نور سعد، وانخراط كامل الاقليم في انتفاضة دارفور في 1980-1981، او غيرها من المساهمات.

كما كان لدارفور اسهام كبير في الدخل القومي السوداني والنتاج القومي وعائدات الصادرات، حيث الاقليم يسهم بمحاصيل نقدية مهمة، ترجع عواندها وفوائدها الي الخزينة المركزية مثل السمسم، والصمغ العربي، والكردي، وحب البطيخ، اضافة الي اسهامه الهام بالثروة الحيوانية، وكذلك الاسهام بمنتجات البترول المستخرج في الاقليم.

ان واقع التخلف والتهميش الذي عانت منه دارفور في خلال العهد الوطني، والذي انعكس سلبا علي مواطنيها من مختلف الاصول القبلية وفي جميع مناطق دارفور، انما تتحمل مسؤوليته في المقام الاول النخب العسكرية والمدنية الفاشلة والانانية التي حكمت السودان، والمنحدرة غالبا من مناطق الوسط النيلي، والتي هيمنت علي الحكومات المركزية، وسيطرت علي جهاز الدولة، واستخدمته مصدرا لتراكم الثروة واحتكار السلطة لها، وافقار واقصاء بقية المواطنين.

من ضمن هذه النخب تتحمل مسؤولية مباشرة قيادة حزب الامة الاسرية الطائفية، والتي يفترض لكل تاريخ دارفور النضالي والداعم لهم، وارتباط اهل الاقليم التاريخي بطائفة الانصار وحزب الامة، ان يجدوا اهتماما افضل بهم من قيادة ذلك الحزب، فكان جزاؤهم منه جزاء سنمار. كما تتحمل المسؤولية ايضا بعض القيادات الدارفورية ممن وضعت نفسها مطية لمختلف الاحزاب الطائفية والعقائدية والانظمة العسكرية، تستخدمهم كمخلب قط، في سياساتها المعادية لمواطني دارفور.

#### التدهور البيئي في دارفور وتصاعد الصراعات القبلية:

أدي الاهمال الواضح للحكومات المتعاقبة لقضايا الاقليم، وعدم وجود اي تصور تنموي لها، والتعامل العدمي مع واقع التدهور البيئي في دارفور، والذي هو جزء من التدهور البيئي العام في منطقة الساحل، مرتبطا بالزيادة المطردة في عدد السكان ورؤوس المواشي والحيوانات، الي كارثة بنيية وسياسية خطيرة ضربت اقليم دارفور، بدءا من اول السبعينات في القرن الماضي، ولا تزال مستمرة الي اليوم.

أدي هذه التدهور البيئي، والذي سببته ظواهر طبيعية مثل الجفاف والتصحر، والتي لم تجد اي برامج لتجاوزها والحد منها، وكذلك انعدام الادارة الجيدة للموارد المتوفرة الشحيحة، واهمال وتآكل او انعدام وجود المؤسسات المعنية بحماية البنية وتطوير الموارد، كبرامج حماية الغابات والغطاء النباتي وحماية التربة الخ، ومؤسسات الارصاد الجوي واستغلال المياه الجوفية واستصلاح الاراضي الخ، الي ان يواجه مواطن دارفور الطبيعة منعزلا وفي ظل ادوات ضعيفة، فكان لا بد له من الانهزام.

أدي هذا الي هجرات واسعة من مناطق شمال دارفور، من القبائل الرعوية، الي مناطق وسط وجنوب دارفور، الامر الذي ادي الي تكديس سكاني كبير، في منطقة ذات امكانيات بنيية وانتاجية محدودة، فأدي هذا الي تدهور مماثل في الموارد بتلك المناطق، نتج عن الاجهاد الرعوي والزراعي، والرعي الجائر وقطع الاخشاب وتدمير الغطاء النباتي، الخ.

في ظل هذا الوضع انفجرت الصراعات الاثنية والقبلية بين المجموعات المختلفة، طوال اعوام السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، والتي لم يمض عام دون ان تنفجر في تلك المنطقة او تلك، من مناطق دارفور حيث يتم التماس والصراع علي موارد محدودة، بين مجموعات تبحث عن الماء والكلا والارض لافرادها وقطعانها.

في كل هذا لم تتخذ هذه الصراعات طابعا عنصريا، وانما كانت تتم اما بين المجموعات الرعوية والمجموعات الزراعية، او بين مختلف المجموعات الرعوية، وكانت بنفس القدر الذي تدور به بين

المجموعات الزنجية والعربية، تدور أيضا بين المجموعات العربية فيما بينها ، او بين مجموعات زنجية مختلفة.

في كل هذا، فقد لعبت الدولة المركزية دورا سلبيًا، وكما لم تقم باي مجهودات للتنمية وتطوير البنى التحتية وحماية الاقليم من اثار الكارثة البيئية، فاناها لم تتدخل لتطويق الصراعات القبلية، وانما تركت امر حلها للقيادات القبلية والمحلية، والتي كانت تبذل وسعها لحل تلك الصراعات وفق العرف المحلي، لكن استمرار التدهور البنيوي وضعف الموارد كانا السبب الرئيسي للصراع، مما لم تكن تلك القيادات الاهلية تملك امكانية حله جذريا.

حكومات المركز تقدم دارفور قربانا لمصالحها الاقليمية والعالمية:  
وكان كل هذا لم يكن كافيا، فقد ادخلت الحكومات المركزية دارفور في معمعة الصراعات الاقليمية والعالمية، وجعلت منها معبرا وحديقة خلفية، لمختلف القوي المسهمة في الصراعات في الغرب من الاقليم، اي في الجماهيرية الليبية ودولة تشاد وجمهورية افريقيا الوسطي.

فقد قامت حكومة المشير نميري بالتدخل المباشر في النزاع التشادي - التشادي والتشادي الليبي، تنفيذًا لمخططات عالمية ليس للمواطن الدارفوري او السوداني عموما مصلحة فيها، قدّعت قوات القائد حسين هبري، وساعدته في الوصول الي السلطة في تشاد، وفي الحرب ضد ليبيا من بعد، ووضعت نفسها بذلك كاحد اطراف النزاع، وادخلت دارفور الي محرقة الصراعات التشادية المريرة.

وبعد انهيار نظام المشير نميري، غيرت حكومة الصادق المهدي تحالفاتها، واتجهت لتأييد ليبيا، وذلك لرد بعض ديونها القديمة والجديدة للعقيد القذافي، ومن ضمنها دعمه لحزب الامة في السبعينات، ودعمه لحملة حزب الامة الانتخابية في 1986، ففتحت اقليم دارفور امام قوات الفيلق الاسلامي المتعددة الجنسيات والمالية لليبيا، وكذلك امام قوات القائد التشادي بن عمر، وغيرها من القوي والجيوش والمليشيات.

أما نظام الانقاذ فقد قام بدعم قوات القائد ادريس دبي، وساهم بدور كبير في دعمه وتوفير الحماية والعمق له في اقليم دارفور، حتي استطاع الاطاحة بالرئيس حسين هبري، واعتلاء سدة الحكم في تشاد في اوائل التسعينات.

أدت هذه التدخلات غير المسؤولة، والسماح للجيوش الاجنبية بدخول الاقليم والتحرك فيه والضرب منه والهرب اليه، الي ان تتوفر بالاقليم كميات هائلة من الاسلحة الحديثة، كانت تتوفر من فلول كل جيش مهزوم، والتي تقوية نزعات ثقافة الحرب والقتال في دارفور، والي الدفع بقبائل كاملة من دارفور لمحركة الصراع في تشاد، دعما لهذا الطرف او ذاك.

ان الحكومات المركزية، بدلا عن ان تغلق الحدود الغربية وتحميها بقوة، وان تتخذ موقفا متوازنا من اطراف الصراعات التشادية، وان تنائي بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الاخرى، قد ارتضت لنفسها ان تصبح مخلب قط للقوي الاقليمية والعالمية، في حروبها الباردة والساخنة، وان تستخدم اقليم دارفور في كل ذلك، وتقدمه قربانا لمصالحها الضيقة وغير الوطنية، وان تدفع بمواطنيه الي خيارات لم يختاروها، ولا تنسجم مع مصالحهم الحقيقية ولا رغباتهم.

النهب المسلح والانفراط الأمني بين التجاهل والقبضة الحديدية:

ادي الانهيار البنيوي المتصاعد، وهجرة العديد من القبائل من مناطقها التقليدية، والتفكك الذي تم في مؤسسة القبيلة، وخصوصا بعد انتقال قبائل كاملة للعيش في المدن، وتوفير السلاح بصورة واسعة، ودخول عناصر اجنبية علي الاقليم من فلول القوات التشادية والافريقية المختلفة لدارفور، الي بروز ظاهرة النهب المسلح، كوسيلة لكسب العيش واسلوبا جديدا للحياة.

وقد انتشرت ظاهرة النهب المسلح، والتي تعتمد علي ارث نظام الهمبنة القديم، ولكنها خالية من كل اخلاقيات الهمبنة، لتمارس من عناصر ناشذة عن مجموعاتها القبلية، تدعمها عناصر من خارج الاقليم، لتمارس بقسوة وعنف ضد المواطن الدارفوري المغلوب علي امره.

وقد تكونت عصابات النهب المسلح ، وضمت عناصر من مختلف التكوينات الاثنية في دارفور، فكانت هناك عناصر من القبائل العربية والزنجية والمختلطة، ومن القبائل الزراعية والرعية، ومن العناصر

الوافدة والمحلية، ولم تكن باي حال ظاهرة مرتبطة بقبيلة معينة، كما اراد بعض العنصريون والمتحيزون ان يذهبوا من بعد.

وامام التسليح الجيد لعصابات النهب المسلح، وتمرس اعضاؤها علي فنون القتال، وةضعف اهتمام الحكومة المركزية بالامن في الاقليم، واهمالها لقوات الشرطة، فان عصابات النهب المسلح قد كانت تزداد قوة كل يوم جديد، وكانت تكسب العديد من معاركها امام الشرطة، وتحولت الي كارثة امنية خطيرة تهدد كل الاقليم وطرقه وحركة البضائع والمسافرين فيه.

قامت حكومة الصادق المهدي بتجاهل هذه الظاهرة، وحتى عندما تناولتها، نظرت لها بمعزل عن الازمة الشاملة في دارفور، ولم تقدم اي برامج شاملة لاستعادة الامن في دارفور ومحاربة الظاهرة وجذورها وتجفيف منابع السلاح في دارفور، استجابة لمصالحها الاقليمية ودفعها الثمن لما قدم لها قديما وحديثا. سلطة الانقاذ من جانبها، رأت ان تلجأ لاسلوب القبضة الحديدية، فارسلت رجلها المشهور بالطيب سيخة، لكيما يحل المشكلة الامنية في دارفور، وذلك باستخدام القوة الغاشمة العمياء، دون اي برامج اجتماعية وثقافية او تعاون مع القوي الاهلية والمدنية في الاقليم، فكان لزاما ان تنتهي سياسته بالفشل، وان يظل النهب المسلح والانفراط الامني سائدا في دارفور.

من الجهة الثانية فقد عمدت الانقاذ الي اتهام قبائل بعينها، بممارسة النهب المسلح، استجابة لدعاويها وتحيزاتها العنصرية، وكان قبيلة كاملة يمكن ان تكون عصابة. كما ان الانقاذ قد وصفت كل محاولات الانتفاض ضدها في دارفور، وكل بذور المعارضة السياسية لها هناك، باتها عصابات نهب مسلح، فميعت بذلك الحدود ما بين الصراع السياسي والصراع الامني، وفسدت من حيث زعمت الاصلاح.

#### نظام الانقاذ واستفحال الازمة في دارفور:

ساهم نظام الانقاذ لقسط وافر في استفحال الازمة في دارفور، وواجهت دارفور علي يديه اقصي اشكال المعاناة والاضطراب والدمار، مما لايشبهه الا الخراب المتحقق بعد هزيمة السلطان ابراهيم قرص علي يد الزبير باشا في 1874 وانهيار السلطنة، والدمار الذي يحق بدارفور ايام المهدي، والحروب والتفريغ الذي تم لدارفور وسكانها آنذاك، وغيرها من فترات

وقد كان تنظيم الاسلاميين فاعلا في دارفور، قبل ان يصل للحكم بانقلابه العسكري في 1989، حيث شارك بدور كبير في الاحداث في دارفور، من موقع المعارضة والحكم، متدخلا في الصراعات القبلية بانحياز واضح للقبائل العربية، وداعما للتجمع العربي هناك، في سبيل توسيع نفوذه في دارفور، وخلق موطن قدم له هناك

وقد تميزت استراتيجيات الانقاذ في دارفور بالتناقض، وان كانت كلها مضره بالاقليم ومواطنيه، فقد عمدت الانقاذ الي اضعاف الاقليم وسكانه، فكان ان عمدت الي اقتطاع الجزء الشمالي من الاقليم وضمه الي الاقليم الشمالي، كما قسمت دارفور الي ثلاثة ولايات (اقليم)، ما لبثت ان قسمتها هي الاخري الي محافظات، ام تراعى فيها الارث الاداري للاقليم عبر التاريخ.

كما عمدت الانقاذ الي تكسير واطعاف القيادات التقليدية والادارة الاهلية في دارفور، واحلت محلها قيادات وسيطة وجديدة وتابعة لها، باعتبار ان القيادات التقليدية تابعة لحزب الامة، كما أتت بالعديد من القيادات العليا من خارج الاقليم، من كوادرها المشهورة بالعنف والصلف، وفي ظل انعدام اي اهتمام لها بتنمية دارفور او قضايا مواطن دارفور.

كما سعت الانقاذ من جهة ثانية، الي استيعاب دارفور في مشروعها الحربي التوسعي، وذلك عن طريق استغلال ابناء الاقليم في حربها في جنوب السودان، فكان ان كونت قوات الدفاع الشعبي ومليشيات الفرسان ودعمت قبائل جنوب دارفور العربية ومليشيات المراحل لتقاتل لها الحرك الشعبية في مناطق التماس، في استمرار لسياسة الصادق المهدي الفاشلة. وقد لعب الاسلاميون من ابناء دارفور دورا قدرا في تأسيس هذه المشروع الحربي وقياداته واستخدام اهليهم فيه.

من جهة اخري فقد تجاهلت الانقاذ الصراعات القبلية، وفي بعض الاحيان اتخذت جانب قبيلة او مجموعة قبائل ضد اخري، وسكتت عن سياسة القتل الجماعي والتهجير الي تمت ضد قبائل الفور والمساليب الخ ،

وذلك في سعيها لتفسير البنية التقليدية في دارفور، واضعاف حزب الامة، وشغل اهل دارفور بانفسهم، لكيلا يطالبوا بحقوقهم المشروعة في التنمية والتطور وحكم انفسهم وبلادهم. كما تعاملت الانقلاب بصورة عسكرية بحتة تجاه قضية النهب المسلح، وحاولت القلها علي عاتق مجموعات بعينها، في استعداد واضح لها، وحتى في هذا المجال، لم توفر الانقلاب النية الكافية والامكانيات الوفيرة لمحاربة الظاهرة وتحقيق الامن في دارفور، رغم جمعتهما عن الامن واستعادة هيبة الدولة الخ، وذلك لان كل هذا لا يدخل ضمن برامجها لدارفور. يمكننا الان ببساطة ان نقول، ان استراتيجية الانقلاب تجاه دارفور، قد قامت علي رفع يد الدولة تماما عن مهامها في بناء وتأهيل البنية التحتية ومعالجة الازمة البنينة في الاقليم، وعلي تفسير العلاقات التقليدية في دارفور، وعلي التمرس وراء قيادات وقبائل بعينها، ضد القسم الآخر من سكان دارفور، وعلي اشاعة ثقافة الحرب والعنف في دارفور، واستغلال ابناء دارفور ونوازعهم الدينية احتياطيا عسكريا وامنيا وسياسيا لها، ضد خصومها من الحركة الشعبية وقوي المعارضة الاخري.

### المعارضة المسلحة في دارفور وخطر الحرب الأهلية:

اندلعت المعارضة المسلحة في دارفور ضد النظام، بعد ان بلغ تسليح القبائل والصراعات بيتها حدها الاعلي، وعندما استمرت سياسات التصفية العرقية لقبائل بعينها، وبعد ان افتضح بؤس ولوم وخط البرنامج "الانقادي" لدارفور، وبتأثير من تجربة المعارضة المسلحة في الجنوب، ونشاط عدد من القوي السياسية التي ارادت جر دارفور الي الصراع مع النظام.

كانت حركة داوود يحي بولاد في اوائل التسعينات محاولة مبكرة لهذه المعارضة، وان ضررها ارتباطها المباشر بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وقيامها في وقت لم ينكشف فيه البرنامج الانقادي ضد دارفور، كما لم يتم فيه الانقسام في السلطة الانقادية الحاكمة، والذي وقف فيه معظم اسلاميي دارفور ضد جناح البشير - علي عثمان ومع جناح الترابي - علو الحاج.

في مطلع عام 2003 اندلع القتال في صورة تمرد سياسي ضد النظام، قادته ثلاثة قوي اساسية في جبل مرة وكرنوي وارقو، وقد توحدت قوات جبل مرة وكرنوي - وادي هور-، في اطار حركة تحرير السودان، بينما نجحت الحكومة في ضم قوات الجنجويد المتمردة في ارقو الي صفها.

عاب علي المعارضة المسلحة تشنتها وسعي جميع الاطراف للكسب الحزبي منها، فقد تأسست حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، وتساقتا في الميدان العسكري ونسبة الانتصارات لهما، بينما حاول الحزب الفيدرالي طويلا كسب المعارضة الي صفه، كما تدخلت اطراف من حزب الامة والمؤتمر الشعبي في الصراع، فخلقت حالة من البلبلة السياسية والتشويش منعت من وحدة البندقية الدارفورية ضد النظام.

بالمقابل فقد انتقل الانقاديون مباشرة الي الهجوم المضاد، حيث شنوا هجوما سياسيا كاسحا علي التمرد وقادته، وجذبوا الي صفهم احد شرانحه المهمة - الجنجويد-، ثم بداوا في استمالة بعض القيادات والمليشيات العربية لضمهم لصف النظام، في اتجاه تحويل الصراع الي حرب اهلية في دارفور، بدلا عن ان يكون صراعا لمجمل الدارفوريين ضدهم وضد سياساتهم

ان ضعف الخطاب السياسي لحركات المعارضة الدارفورية، والانكفاء الاثني والقبلي لبعضها، ووقوع بعض حركات المعارضة في تجاوزات ضد المدنيين، ووقوف حزب الترابي يلعب من الخلف وراء احداها، وعدم التنسيق مع اي قوي معارضة مسلحة اخري في الشرق او الجنوب عند انطلاق القتال، قد اعطي الفرصة والوقت والمبررات لحكومة الانقلاب لتبني وتنفيذ سياستها القائمة علي مبدأ فرق تسد، والهادفة الي قطع الوشائج التاريخية بين القبائل في دارفور، والرامية الي اغراق دارفور في بحر من الدم.

ان الصراعات القبلية علي الموارد المحدودة في دارفور، قد حولتها الانظمة الحاكمة ودعاية الحركة الشعبية ومختلف القوي المغامرة الي صراع اثني ثقافي، كما ان المعارضة المسلحة التي انطلقت ضد النظام، قد تحولت نتيجة لاستراتيجية النظام الكريهة واخطاء الثوار الي تمترس قبلي وعرقي، فاتحة الباب امام اندلاع حرب اهلية واثنية شاملة في دارفور.

ان حصيلة النزاع المسلح في دارفور في خلال عام ونصف مروعة الي حد كبير. فقد قتل عشرات الالاف من المواطنين، واحرقت مئات القرى والحلال، وتشرذ في داخل دارفور وخارجها ما يفوق المليون مواطن، ودمرت عشرات آبار المياه والاراضي الزراعية والبساتين ونهبت المحصولات والمواشي والممتلكات، وتسلم الجميع وانطلقت المليشيات تعيث فسادا، في ظل المشاركة الفاعلة والاساسية في مسلسل الدمار والتخريب هذا من قبل حكومة الخرطوم.

### الصراع في دارفور: صراع علي الموارد لا صراع هوية:

إن الصراع في دارفور في مجمله هو صراع علي الموارد الشحيحة، هذه الموارد التي تتناقص باستمرار، في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان وعدد حيوانات الرعي منت ابل ومن ماشية. إن الاقليم حسب مختلف الدراسات، قد تجاوز مرحلة التوازن البيئي في نهاية السبعينات، وما عادت الاشكال التقليدية للزراعة والرعي، وخصوصا في ظل واقع الجفاف والتصحر المتزايد، بقادرة علي ان تمارس دون تدمير كامل للبيئة وصراعات لا حد لها علي موارد الماء والارض المفقرة باستمرار.

لقد تجاهلت الحكومات المركزية المختلفة، بدنا من حكومة المشير نميري ومرورا بحكومات الصادق المهدي وانتهاء بحكومة الانقاذ الحالية، التدهور البيئي المتصاعد في الاقليم - وفي مناطق اخري من اقاليم السودان-، وبدلا من حل المشكلة في اطار برامج لمجابهة التدهور البيئي ولتطوير الموارد وادخال أنشطة اقتصادية جديدة وتقنيات جديدة للانتاج، عمدن الي التركيز علي مظاهر الازمة، وهي قضايا النهب المسلح والاحتراب القبلي، والتي هي نتائج لازمة لالزمة البيئية - الاقتصادية - الديمغرافية في دارفور. لقد كانت الصراعات في دارفور موجودة منذ القدم، ولكنها في ظل ظروف التوازن البيئي كانت محدودة وتحل عبر الادوات والقيادات التقليدية وبنظم التعويض والديات، وكانت العلاقات جيدة بين مختلف اثنيات دارفور، تدعت بالزواج المختلط والعلاقات المتشابكة بين القبايل والمواطنين، في ممارسات من التسامح الاثني لا يعرفها بقية اقاليم السودان.

ان محاولات تحوير الصراع الان الي صراع اثني بين القبائل الزنجية والعربية، او صراع علي الهوية بين افريقية السودان او عربيته، هذا الصراع الباس والمزيف، والذي يحاول البعض أن يحله عسكريا وفي دارفور وبايادي الدارفوريين، انما تعبر عن قصر نظر سياسي ومعرفي، وتجاهل للوقائع الموجودة علي الارض، ولا يقدم اي مساهمة في الحل الجذري للالزمة، والكامن في تطوير الموارد واعمار الاقليم. ان مختلف التنظيمات المتطرفة والمتخلفة، مما يسمى بالتجمع العربي في دارفور، وتنظيم قريش، والتنظيمات التي تدعي للتمترس الزنجي -الافريقي، انما تسجل قراءات خاطئة للالزمة، وستعمل علي تصعيدها وتحويلها الي محرقة وتصفية عرقية، علي غرار ما حدث في رواندا. جدير بالذكر ان معظم هذه التنظيمات المتطرفة انما اتت فكرتها من خارج دارفور، وتجد الدعم اسسا من قوي غير دارفورية، سواء كانت بعض اجنحة الحركة الشعبية لتحرير السودان، او الجناح العنصري الفاشي من نخبة الشمال المتعربنة.

ان الحل الصحيح يمكن في وحدة اهالي دارفور، والنضال المشترك بين مواطنيها من اجل تطوير موارد الاقليم وحسن ادارتها وتنويعها، ومواجهة التدهور البيئي المتصاعد، وحفز مبادرة سكان الاقليم من اجل العمل والانتاج والادخار والاستثمار، كما في تحقيق السلم الاجتماعي والذي يجعل كل ذلك ممكنا. علي المستوي السياسي يبدو من الالهمية بمكان انتزاع حق مواطني الاقليم في ادارة اقليمهم بنفسهم، وفي المساهمة العادلة في ادارة كامل الوطن السوداني، علي قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين من مختلف الاقاليم.

2004/07/31

نشرت بموقع اركماني بالشبكة العالمية

## النوستالجيا الثورية والهجوم على ادمرمان

### ضربة البداية أم ضربة النهاية لحركة العدل والمساواة؟؟

شهد السودان يوم أمس السبت 10 مايو 2008 هجوما نفذته وحدات من قوات حركة العدل والمساواة والتي تقاوت ضد السلطة السودانية في دارفور وفي بعض اجزاء كردفان على مدينة ام درمان، احدى مدن العاصمة السودانية المثثة، وذات الموقع الاستراتيجي الهام . وقد تم تقدير القوة المهاجمة بحوالي 250 الى 300 مقاتلا، محمولون على ظهر 50 عربة من عربات الحركة ذات الدفع الرباعي، ومزودون فوق سلاحهم الشخصي بأسلحة متوسطة مثل مدافع الدوشكا على العربات وبعض راجمات الصواريخ ، في عملية تعتبر الأجرأ في تاريخ الحركة وفي تاريخ العمل المسلح ضد سلطة الانقاذ، فما هي ابعاد هذه العملية، وما علاقتها بتطور الوضع السياسي في السودان، ومستقبل حركة العدل والمساواة على الساحة السياسية؟؟

#### حركة العدل والمساواة:

وقد اعلنت حركة العدل والمساواة على لسان اكبر قياداتها مسؤوليتها عن هذا الهجوم، رغم التناقضات في اقوال ممثليها. فما هي حركة العدل والمساواة، هي مطالبها ومن هم قادتها، وعلى رأسهم الدكتور خليل ابراهيم؟؟

حركة العدل والمساواة حركة ظهرت للعلن في العام 2003، مباشرة بعد انطلاق العمل المسلح الذي ابتدرته جبهة تحرير دارفور (حركة تحرير السودان لاحقاً) ، وما لبثت ان اصبحت التنظيم الثاني المنافس لحركة تحرير السودان في دارفور، أن لم تكن قد اصبحت التنظيم الاول من حيث القوة العسكرية. وقد كان واضحا من البداية انها تتمتع ببنية داخلية اكثر تماسكا من حركة تحرير السودان، وبقيادة مركزية موحدة تحت قيادة د. خليل ابراهيم.

وتعرف الحركة نفسها على لسان احد قياداتها بأنها "حركة ثورية سياسية اجتماعية سودانية الهوية قومية التكوين بها اعضاء من جميع مكونات المجتمع السوداني. لديها قوات في شرق السودان وقوة عسكرية في كردفان وقوة عسكرية فعالة في دارفور."\*

ويشكل رئيس الحركة د. خليل ابراهيم مصدر قوة الحركة ومصدر ضعفها في آن، فالرجل الذي كان وزيرا سابقا في نظام الانقاذ، حيث كان يعمل مستشارا لحكومة ولاية بحر الحبل في جنوب السودان ومقرها جوبا الي العام 1999، والعضو السابق في المؤتمر الوطني الحاكم، والقريب الى الدكتور الترابي وحزبه - المؤتمر الشعبي -، يبدو عارفا بالسلطة وتفصيلها لدرجة كبيرة، وقادراً على اختراقها، كما انه قد بنى لنفسه شبكة قوية من العلاقات الدولية، وخصوصا في اوروبا . وتبدو ممارسته السياسية اكثر حنكة ونضجا من قادة حركة تحرير السودان بفصائلها المختلفة، كما يبدو مستقلاً مادياً .. وهذا هي مصادر قوته، والتي لم تتح لمنافسيه في الحركة تهديده، وانتهت انقساماتهم عنه بتكوين حركات ممعنة في الصغر لم تؤثر على حركته او تهدد وجودها العسكري او السياسي، كما تم للعديد من فصائل حركة تحرير السودان التي شظنتها الانقسامات العمودية والافقية.

من الناحية اخرى فان تاريخ الرجل يثير حوله شكوكاً عميقة، فالرجل لم يحظ ابدا بثقة الفصائل الدارفورية الاخرى، ناهيك عن انه لم يجد لحركته أي حلفاء في الساحة السياسية المعارضة، وذلك بسبب تاريخه ذاك نفسه، ويسبب الاتهامات المستمرة له انه يعمل لصالح المؤتمر الشعبي وعرابه حسن الترابي، او انه جناح المؤتمر الشعبي في دارفور، وهي الاتهامات التي لم ينفها خليل ابراهيم نفسه بشكل واضح، ولم يقطع بشكل حاسم مع تاريخه القديم ومع زعيمه القديم، حسن عبد الله الترابي، مما جعله وحركته موضع شك دائم في نظر الشارع السوداني واغلب الحركات السياسية المعارضة، كل ذلك في ظل التدهور المستمر في مواقع حزب المؤتمر الشعبي، حليفه المفترض في الشمال والوسط.

## الهجوم على امدرمان والنوستالجيا الثورية:

يمكننا ان نقول انه بعد سيطرة قوات الحكم على الوضع وان بصورة غير كاملة في امدرمان، فان هذا الهجوم لم يحقق هدفه المعلن في الاستيلاء على السلطة او ضرب بعض مواقعها العسكرية الحساسة، مثل القاعدة الجوية في وادي سيدنا، وهي القاعدة التي تتحرك منها طائرات السلطة لضرب دارفور. وقد قال احد قادة العدل والمساواة ان هدفا رئيسيا للهجوم قد كان تدمير تلك الطائرات، بل ذهب احد قادتهم للتصريح ان ذلك الهدف قد تحقق وتم تدمير الطائرات فعلا، وهو زعم لا يوجد ما يؤكد من المعلومات المتواترة.

ان العدد الضئيل الذي تم به الهجوم (حوالي 300 فرداً) ، تجاه نظام يملك عشرات القواعد العسكرية وعشرات الآلاف من الجنود في العاصمة، وبسلحة ضعيفة تجاه جيش مدجج بالسلاح من دبابات ومدركات وحوامات وطائرات، لم يكن ليكتب له النجاح اصلا، وخصوصا في ظل انقطاع او تدمير جزء كبير من قوة حركة العدل والمساواة بكردفان (100 سيارة وحوالي 600 عنصر بقوا او عطلوا هناك) ، وبعد مراكز التموين والامداد، وعدم وجود أي مظهر لتنسيق عسكري مع وحدات من الجيش او قوى سياسية او عسكرية اخرى ، مما ادى لأن يكون الهجوم كله فاقد الهدف، ويعجز حتى عن السيطرة على مبني الاذاعة والتلفزيون، أو مبنى السلاح الطبي، ناهيك عن السيطرة على القواعد العسكرية الكبيرة في امدرمان.

بهذا المقام يمكن ان نقول ان الهجوم قد فشل من ناحية عسكرية، وكان مصيره مثل مصير هجوم محمد نور سعد في 1976 ، والذي كان افضل تجهيزا وعددا وعدة، وكانت تسنده ثلاثة احزاب لها معرفة بالسلطة وبواقع الخرطوم (حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الاخوان المسلمين)، وكان يتميز بدعم خارجي قوي (السلطة الليبية) ، ولكنه مع ذلك لم يستطع هزيمة الجيش النظامي في قلب الخرطوم، بسبب من عوامل مشابهة . فهل لم يدرس قادة العدل والمساواة تلك التجربة الفاشلة، والتي يبدو انهم اقتفوا اثرها في كل اخطائها؟؟

بالمقابل فان الهجوم على امدرمان، يبدو وكأنه يمثل نوستالجيا ثورية، تنظر في افقها البعيد لتجربة الامام المهدي الذي جاء من الغرب ، واحتل الخرطوم بعد ان هاجمها من جهة امدرمان في 1885، وفي افقها القريب ترى لتجربة الهجوم على الفاشر، والذي نفذته حركة تحرير السودان في 2003 لما كانت في اوج عفوانها القتالي، واستهدفت فيه في المقام الاول مطار المدينة، حيث ضربته بعنف ودمرت او اعطبت اربع طائرات كانت رابضة فيه، في ضربة مؤلمة للسلطة حينذاك.

ويبدو ان هذه النوستالجيا الثورية تنطلق من تقدير خاطئ لطبيعة السلطة وقوتها، فالحركة ترى ان النظام القائم "ليس هو بالنظام السياسي انما تشكيل عصابي يهيمن على القرار السياسي حيث يشغل جميع وزارات الدولة وقام بخصخصة جميع مؤسسات الدولة الاقتصادية لشخصيات تابعة للنظام خارج دائرة الموازنة العامة". .. كما تنطلق من يأس كامل من مكونات الحركة السياسية السودانية، اذ ترى على لسان أحد قادتها " فقدان الامل في التنظيمات السياسية فهي ليست على قدر طموح المواطن وفقدت قدرة الاستجابة لمطالب المواطنين، في ذات الوقت يوجد انعدام تام للديمقراطية السياسية الذاتية للأحزاب سواء حزب الحكومة أو الاحزاب التقليدية. وكل ما يتم الان انما هو شكلية هزلية مثل قانون تسجيل الاحزاب، الانتخابات، واخيرا بينما كانت الحكومة تقوم "بالاحصاء" كانت الطائرات تقصف دارفور وتبيد أهلها: اذن الحكومة ترى دارفور خارج قائمة الاحصاء!!"

الشاهد ان السلطة القائمة عصابة فعلا، ولكنها عصابة منظمة تعتمد على كامل جهاز الدولة، وعلى موارد مالية غير محدودة – مقارنة بخصومها- ، وعلى جهاز اعلامي ضخم، وعلى قدرتها الفاتكة على تفتيت الآخرين واضعافهم، وتتبدى اهم آليات الاضعاف في اجبار الآخرين على انتاج استراتيجيات السلطة وايقاعهم في حبالها، سواء باجبارهم على المغامرات العسكرية، او بدفعهم الى التسويات الانتهازية، فهل استغلت السلطة نوستالجيا العدل والمساواة الثورية، لتقودها الى هزيمة عسكرية يمكن ان تلحقها بهزيمة سياسية، ام ان خليل ابراهيم هو اكثر دهاءا من رفقائه القدامى؟؟

نظرية التهميش وتجاهل العلمانية و"حتمية" العمل العسكري:

وفي سياق ايضاح الفرق بين حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، فانه يجب ان نقول ان حركة العدل والمساواة تبدو الاغزر تنظيرا والاكثر تمسكا بمنطلقاتها النظرية، بينما يظل طرح فصائل حركة تحرير السودان عاما وهلاميا ولم يخرج من اطار المانفستو الاول الذي اصدرته تلك الحركة في 2003. بينما يبدو تنظير العدل والمساواة ممتدا من زمن صياغة الكتاب الاسود في 1999، ولا يزال قادة الحركة وكُتّابها هم الاكثر نشاطا على الساحة الايدلوجية في مجال تعميم نظريات ما يسمى بالتهميش والاستعمار الداخلي .

وفي حين ان اغلب فصائل حركة تحرير السودان تطرح العلمانية كشعار رئيسي لها، بل وتضعها شرطا للتغيير القادم في السودان، كما يطرح عبد الواحد محمد نور، قائد احد فصائلها، فان حركة العدل والمساواة تبدو أكثر غموضا او أقل وضوحا في هذا الجانب، وتركز على الطبيعة العنصرية للدولة السودانية اكثر من الطابع الاصولي للنظام القائم، مما يثير مرة اخرى الشك في ان قادتها لم يقطعوا بعد الحبل السري الذي يصلهم بالايديولوجية الترابية، وخصوصا ان اطروحات المؤتمر الشعبي عموما، وعلى الحاج (احد اهم قادة الترابي من دارفور) تركز على قضية التهميش والانحياز للاقاليم، في مفاصلتها مع ما تعتبره جهوية النظام القائم الآن، في سبيل ابداء تمايزها عنه، في غير نطاق الايدلوجيا الاسلاموية المشتركة.

وترى الحركة في سياق تحليلها للازمة السودانية والتطورات السياسية في السودان أن " هناك تهيمش لأقاليم السودان منذ الاستقلال، و لا توجد صيغة عقد سياسي لجمع أقاليم السودان المختلفة. وانه في الوقت الحاضر تعاني البلاد من انعدام الحريات العامة، وانعدام حرية الاعلام والصحافة، انعدام الحرية السياسية والديمقراطية في برنامج تسجيل الاحزاب" وفي مجال استراتيجيات التغيير فيبدو ان الحركة تعول اساسا على التغيير العسكري ، بل وترى حتميته، وذلك انها ترى أن " الخيار العسكري قائم لإنعدام وجود آلية واردة للعمل السياسي النزيه والديمقراطي في ظل السلطة الحالية، وانه حتى في حالة الخوض في العمل السياسي الديمقراطي، اذا كانت هناك امكانية لذلك، يظل موازيا لوجود عمل عسكري حتى لاتعطي فرصة للمؤتمر الوطني لأمتلاك السلطة مرة أخرى."

هذا الموقف مع ذلك مربوط بتوجس واضح او عدم ثقة في حركات دارفور الاخرى، رغم ان حركة العدل والمساواة قد دخلت مع بعضها في تحالف لفترة مضت، باسم جبهة الخلاص الوطني، وهو التحالف الذي ابتدر عمله بهجوم على مدينة حمرة الشيخ في شمال كردفان، ثم لم يلبث ان ينفتحت تحت تأثير عدم الثقة المتبادل وروية مختلف الفصائل والقيادات في احقيتها بالصدارة، مما أدى بحركة العدل والمساواة الى الانعزال من جديد، وخصوصا بعد توحيد اغلب الحركات الدارفورية في جوبا مؤخرا، تحت رعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان، وخصوصا بعد توحيد أغلب فصائل حركة تحرير السودان ، التنظيم المنافس على المستوى الايدلوجي والسياسي للعدل والمساواة لكسب قلوب وعقول الدارفوريين وغيرهم من السودانيين.

#### الانفتاح السياسي والتفاوض بديلا عن الانغلاق والتشدد:

الا انه رغما عن هذا الخيار، وربما بسبب العزلة السياسية، فان حركة العدل والمساواة بدأت في الفترة الاخيرة في انجاز تحولات في خطابها السياسي، وذلك في اطار الانفتاح على بعض القوى السياسية الاخرى في الشمال والوسط، وبدء حوارات معها، وتكثيف العمل الاعلامي ومحاولة اختراق جدار الحصار العربي والتضامن العربي مع السلطة في الخرطوم، وفتح امكانية التفاوض السياسي مع السلطة القائمة.

ففي المجال الاعلامي شهدنا هجوما اعلاميا مكثفا للحركة في الاسابيع والشهور الاخيرة، ومحاولة لاستغلال قرار عبد الواحد محمد نور بفتح مكتب لفصيله في اسرائيل، للتناهي عنه واظهار الحركة نفسها بمظهر الحريصة على علاقاتها العربية والاسلامية، فوق محاولاتها لتحديد قناة الجزيرة، وتحويل خطها المعادي لها والمنحاز للنظام في الخرطوم كما ترى الحركة، على لسان احد قادتها الاستاذ حامد حجر.

أما على مستوى العلاقات مع القوى السياسية الأخرى، فإن الحركة قد قامت في الشهور الأخيرة بتفعيل الحوار مع عدد من القوى السياسية المهمة، والفاعلة في وسط وشمال السودان، وذلك على أساس أن " تجنب السودان الانزلاق في هوة التشتت والهاوية عبر تدعيم الحوار مع القوى السياسية الأخرى لبناء أرضية مشتركة لتفعيل العمل السياسي والدفع بقضايا السودان للأمام " . وفي حين كانت بعض ابواب هذا الحوار مفتوحة مع بعض القوى التقليدية من اليمين واليسار، فإن بعضه كان مع قوى حديثة علمانية التوجه، بل مع قوى ترفض اصلا مبدأ العمل العسكري ولم تكن علاقاتها سالكة حتى الأمس القريب مع حركة العدل والمساواة.

أما في مجال التفاوض فإن الحركة تعلن استعدادها له، وذلك في ظل التكهّنات التي انطلقت عن اعدادها لاتفاقات سرية مع السلطة، او مع حزب المؤتمر الشعبي والمؤتمر الوطني، وفي ذلك فإن الموقف المعلن للحركة هو التركيز على التفاوض من منطلق القوة ، ومن منطلق ان العدل والمساواة هي اكبر الحركات العسكرية الفاعلة، وفي هذا السياق يتردد ان مبعوثين من الادارة الامريكية قد التقوا بممثلين من الحركة في احد العواصم الاوربية، وهو ما يفسره قادة الحركة على ان " الادارة الامريكية أدركت أن وحدة حركات دارفور في يد حركة العدل والمساواة وذلك لوجود برنامج سياسي وعمل عسكري وأنها الحركة المسيطرة الان على مسار الامور " وحسب مصادر مقربة من قيادة الحركة فإنه في ذلك اللقاء تم من قبل الحركة "تقديم خارطة طريق، والتأكيد على الدخول في المفاوضات السياسية مع السلطة، ورغبة الحركة في وجود ثلاثة وسطاء بدلاً من وسيطين".

ان الحركة التي تبدو للبعض ضعيفة ومعزولة ، تنظر لنفسها انها قوية. حيث انها بعد المؤتمر الذي نظّمته بوادي هور في أكتوبر الماضي بحضور قيادات من داخل وخارج السودان، ترى الحركة ان هناك تحول شعبي كبير نحوها لأنها "أثبتت أن هناك قيادة سياسية وعسكرية قادرة على مواجهة الحكومة وهزيمتها، و لإدراك المجموعات العربية لاستغلال الحكومة لها وتحولها نحو التضامن مع حركات دارفور، وكذلك لإمتداد " الثورة " وتجاوزها لدارفور/ كردفان، كما أن الشارع الان مهياً في كردفان وجنوب كردفان والنيل الازرق وجبال النوبة للتغيير".

فهل كان الهجوم على امدرمان جزءاً من هذا الفهم الجديد والاستراتيجية الجديدة، وهي الوصول الى مواقع التفاوض من منطلق القوة، والتعويل على الثورة كخيار استراتيجي، في نفس الوقت حماية ظهر الحركة بالانفتاح السياسي على بعض المكونات السياسية الداخلية والخارجية والاعلامي على المستويين المحلي والعربي؟؟

#### الهجوم على امدرمان والاسباب السياسية:

إذا كان الهجوم على امدرمان – والخرطوم في الأساس – فاشلاً من الناحية العسكرية، اذ لم يستطع تحقيق ايا من اهدافه الاستراتيجية المعلنة (الاستيلاء على السلطة) ولا التكتيكية (تدمير بعض مراكز قوة الجيش ومن ضمنها قاعدة وادي سيدنا الجوية) ، فهل ثمة اسباب ومكاسب سياسية لحركة العدل والمساواة منه ؟

وفقاً للناشط الداروفوري انور ادم فإن الهدف الاساسي للهجوم كان سياسياً و اعلامياً، حيث يقول : ((ضرب الخرطوم ليس بهدف اسقاط الانتقاد ، وهو بنفس الحال ليس لخوض حرب شوارع لبنائية ، و أنما : 1. رسالة للانتقاد بقدرة الحركات الداروفورية علي نقل الحرب الي خارج دارفور) هذه نقطة تعوضنا البكاء علي الوضع الانساني بدارفور) . 2. إشارة للذين صدقوا كذبة الانتقاد عن ان السودان آمن من مستثمرين. 3. إجبار الانتقاد علي تهذيب سلوكها السياسي بقبول تفاوض سياسي جاد. 4. وهذه لبقيّة الحركات ، إعتقاد وسائل و طرائق حرب جديدة تهدد الانتقاد في عقر دارها.))

ويواصل الاستاذ انور ادم ردا على من يعتقد ان الهدف من الهجوم كان اسقاط السلطة القائمة فيرد: ((1. هذه المعركة هدفها إعلامي و ليس عسكري. 2. الخرطوم لن و لم تكن يوماً مدينة محصنة، و ذلك لطبيعتها العمرانية ( هي من المدن التي تقبع ثكناتها بقلبها) . 3. هذه المعركة هي صفحة جديدة في أساليب حرب جديدة ضد الخرطوم ( هذه كانت اختبار). 4. و السؤال المهم هو برغم علم صلاح قوش <<رجل الأمن القومي في السلطة>> بهذه التحركات منذ يومين ، و لكن و برغمها وصلت القوات الي العاصمة ،السؤال هو هل الجيش كان متواطئاً؟)).

في زعمنا ان الغرض الرئيسي من الهجوم كان ايضاح قوة وقدرة حركة العدل والمساواة، امام السلطة وامام العالم الخارجي، واجبار السلطة على التفاوض معها بجدية، واجبار القوى السياسية الداخلية والخارجية على ان تتعامل معها باعتبارها القوة العسكرية الضاربة في دارفور وفي معسكر المعارضة، والخروج مرة واحدة والى الابد من دائرة المنافسة مع فصائل حركة تحرير السودان، باعتبار ان العدل والمساواة قد أتت بما لم تأت به الاوائل من تلك الحركات، حين هاجمت الخرطوم في وضح النهار.

ولان خليل ابراهيم يعرف اهل السلطة جيدا، فغالبا ان تقديراته سليمة في كونهم سيتجهوا الى التفاوض معه الآن، ولكن هل هذه السلطة فعلا حريصة على التفاوض الجاد، وهل معركة امدرمان ستغير من سلوكها السياسي، ام ستدفعها في طريق القمع والتصفيات ومحاولة كسر ظهر ما تبقى من الحركات الدارفورية، وتصفية براعم القيادات والنشاطات الدارفورية المدنية البديلة التي بدأت تتبرعم وتواجه السلطة، تحت اسم وزعم تصفية التمرد وعملائه؟

ان حركة العدل والمساواة قد ارادت من الهجوم على امدرمان ان تكون هذه ضربة البداية لتاريخ سياسي جديد تظهر هي فيه بديلا عن كل الحركات الدارفورية، وممثلة لقوى الهامش، وشريكا رئيسيا في أي مفاوضات من اجل مستقبل السودان. لكن ما كان يميز حركة العدل والمساواة حتى الان قد كان هو تطرفها في معاداة السلطة، واطروحاتها في ضرورة التصدي لها والاطاحة بها. فهل تكون هجمة امدرمان بداية النهاية للحركة، بفقدان كل شعبية ممكنة لها في الوسط والشمال، بهذا الهجوم المفاجئ والفظير الذي لن يؤيده أي طرف في الساحة السودانية، والذي فتح ويفتح المجال للنظام للمزايدة باسم الدفاع عن السيادة الوطنية وأمن المواطنين؟؟ وهل ستكون تجربتها التفاوضية افضل من سابقتها، وعلى رأسهم الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تعاني الأمرين في الزام المؤتمر الوطني بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة معه، وهل يكون خليل ابراهيم الحوار الغلب شيوخته، أم سيكون ضحية جديدة لحسابات سياسية غير ناضجة، درج عليها الاسلاميون وهم في الحكم وهم في المعارضة؟

هذا ما ستكشف عنه الايام والشهور القادمة.

فجر 2008/5/11

## دور الحرية الاقتصادية في مستقبل نهضة دارفور

### مقدمة:

تحتل قضية دارفور اهتمام الجميع، ويدور الحوار حول أسبابها من سياسية واجتماعية وثقافية وعرقية، ولكن يغيب دائما العامل الاقتصادي في تحليل جذور الصراع، والدور الممكن لسيادة الحرية الاقتصادية في مستقبل تطور الإقليم على المدى الاستراتيجي، حيث لا تتفصل قضية دارفور عن قضية التخلف في السودان عموما ونزوع الحكومات المختلفة إلى تغييب آليات السوق لصالح الاقتصاد الجبائي تحت قيادة الدولة، كما لا ينفصل حلها عن ضرورة التوجه لاقتصاد السوق في السودان وفي الإقليم.

### اقتصاد الدولة الجبائي وانعكاسه على دارفور :

لقد تحدثنا عن الاقتصاد الجبائي ودوره في تدمير اقتصاديات السودان، مما يمكن الرجوع إليه في مصدره (الاقتصاد السوداني بين الدولة الجبائية وعلاقات السوق). ولكن ما يجب تلخيصه هنا هو أن الاقتصاد الجبائي - خلافا للاقتصاد الحر - يقوم على امتصاص الفائض الاقتصادي في القطاعين التقليدي والحديث، وذلك عن طريق جباية الضرائب والجمارك وسرقة الموارد، ثم توزيع الامتيازات الاقتصادية على المحسوبين، وتعطيل آليات السوق الحر عن طريق تدخل الدولة بسياسات المحاباة والفساد والحفاظ على العلاقات القديمة شبه الإقطاعية وبناء علاقات الاوليغارشية الجديدة الخ.

لقد كان القطاع التقليدي اي اقاليم الهامش هو الضحية الأولى لاقتصاد الدولة الجبائية، وكان هو البقرة الحلوب التي تعاش عليها الدولة الاستهلاكية وبيروقراطيتها المتعطلة الفمتبلة، ولكن تلك البقرة المسكينة قد أصبحت مع الأيام عجفاء، وبدلا من اللبن فان استمرار حلبها قد أدى لأن يحلب ثديها دما، وهذا ما كان : أن رشح الدم في السودان منطلقا من القطاع التقليدي ، وكان نصيب دارفور من هذا الدم هو الاوفر بعد الجنوب وجبال النوبة

لقد ادى هذا الاقتصاد الجبائي، والذي كان خفيف الوقع نسبيا في الزمن الاستعماري، وحيث كانت الكثافة السكانية ضعيفة، وكان القطاع التقليدي يتميز بالتوازن الأيكولوجي وقادرا على إطعام سكانه، إلى الوصول لمرحلة الازمة والانهيال حين توسع وتضخم الجهاز البيروقراطي للدولة الذي يجب الصرف عليه، وتساعد جشع ومتطلبات النخب الحاكمة، وبعد الانفجار الكبير في الزيادة السكانية في مناطق الهامش - ودارفور تحديدا-، وحين تدهورت الإمكانيات البيئية للقطاع التقليدي وتقلصت قدرته على إطعام سكانه.

أدى هذا لوصول القطاع التقليدي في السودان (الذي يشمل دارفور) إلى مرحلة النقطة الحرجة في التوازن البيئي، أي المرحلة التي تكون فيها الأرض والموارد غير قادرة على إطعام السكان، في ظل الإنتاج المعيشي القديم . منذ ذلك الوقت ابتدأت المجاعات والنزاعات المسلحة في القطاع التقليدي وفي دارفور، والتي وصلت إلى حدها الأقصى في مجاعة عام 1984، وفي الحرب الدائرة الآن، بينما الدولة مصرة على استنزاف ما لا يمكن استنزافه، في ظل ذهول كامل عن تطوير البدائل التي يمكن أن تحقق التنمية في تلك المناطق في القطاع التقليدي القديم وفي القطاع الحديث الصغير الذي تم إهماله هو الآخر.

أدى هذا إلى هجرات واسعة من مناطق شمال دارفور، من القبائل الرعوية، إلى مناطق وسط وجنوب دارفور، الأمر الذي أدى إلى تكديس سكاني كبير، في منطقة ذات إمكانيات بيئية وإنتاجية محدودة، فأدى هذا إلى تدهور مماثل في الموارد بتلك المناطق، نتج عن الإجهاد الرعوي والزراعي، والرعي الجائر وقطع الأخشاب وتدمير الغطاء النباتي، الخ.

في ظل هذا الوضع انفجرت الصراعات الاثنية والقبلية بين المجموعات المختلفة، طوال أعوام السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، والتي لم يمض عام دون أن تنفجر في تلك المنطقة أو تلك، من مناطق دارفور حيث يتم التماس والصراع علي موارد محدودة، بين مجموعات تبحث عن الماء والكأ والأرض لأفرادها وقطعائها.

في كل هذا لم تتخذ هذه الصراعات طابعا عنصريا، وإنما اقتصاديا بين المجموعات الرعوية والمجموعات الزراعية، أو بين مختلف المجموعات الرعوية، وكانت بنفس القدر الذي تدور به بين المجموعات الزنجية والعربية، تدور أيضا بين المجموعات العربية فيما بينها ، أو بين مجموعات زنجية مختلفة.

ضرورة خلق برنامج اقتصادي حرياتي لدارفور ضمن دولة محدودة:

الوضع الحالي يؤدي لضرورة التفكير في خلق برامج مستقبلية بديلة، بهدف القطع الجذري مع نموذج الدولة الجبائية القديم ونموذج الاقتصاد الاستهلاكي الطفيلي، عبر آليات السوق الحر وترشيد السياسات الاقتصادية والاعتماد على القوى المبادرة والقادرة والراغبة في الاستثمار والإنتاج، والعمل من جهة ثانية على تطوير الفائض الاقتصادي في مناطق الهامش وتدويره في الاقاليم التي يتكون بيها بدلا من سرقة من قبل المركز .

هذا يفترض التقليل الجذري لجهاز الدولة، وتخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد، والاعتماد على قوى واليات السوق كمحرك للتنمية، واعتماد اللامركزية الادارية والمالية. وفي نفس الوقت يجب أن يقوم جهاز الدولة البسيط والصغير والمرن والذي أعيدت هيكلته جذريا - في المركز- بمهامه الأساسية التي أهملها طوال عقود، وهي توفير الأمن وبناء البنى التحتية وتوفير الفرص المناسبة للنشاط الاقتصادي الحر والمبادرات الاقتصادية وتصفية العلاقات الإقطاعية والمتخلفة والتي تعوق نمو الاقتصاد

ستكون من مهام الدولة المحدودة بدارفور التركيز على بناء البنية التحتية باعتبارها العصب الأساسي لتحريك علاقات الانتاج في الاقليم ، ومن ذلك توفير الكهرباء والمياه وبناء الطرق وتوفير وسائل النقل. كما يجب الاهتمام بالتعدين بوصفه مصدرا للعملة الحرة للاقليم. إن الفائض المتوفر من بعض الموارد المعدنية المتوفرة في دارفور - بترول ، ذهب - نحاس - اورانيوم- الخ - وكذلك الدعم الأجنبي الخ ، ستكون كافية لبناء هذه البنية، وفي ظل نظام ديمقراطي فيدرالي وأنظمة عالية للمحاسبة والشفافية فان إمكانيات الفساد ستتقلص، كما إن هذا البناء سيكون في المرحلة الاولية و بعدها سيستقر الاقتصاد ويكتسب إمكانيات الدفع الذاتي.

ويجب ان تقوم الحكومة المحدودة بتشجيع النشاط الاقتصادي - الانتاجي والتبادلي - في دارفور عن طريق سن القوانين المشجعة، وخصوصا في مناطق الانتاج التقليدي، وذلك بتخفيف الضرائب أو إلغائها تماما، وتقديم التسهيلات الجمركية والبنكية الخ، مما سيدفع أس المال إلى الاستثمار في الاقليم ، وإلزامه بإعادة استثمار جزء من الأرباح في الاقليم، كما يجب ضمان نصيب دارفور من ثرواتها بأن تذهب 50% على الأقل من عوائد موارد دارفور لتنمية ذلك الإقليم، بما فيه تطوير البنية التحتية والصرف على الخدمات، أما ال 50% الباقية فستذهب إلى الميزانية المركزية حيث سيعاد توزيعها ليذهب النصيب الأوفر منها لتطوير البنية التحتية وتمويل الخدمات في الأقاليم الأكثر تخلفا

يوعلى مستوى الحكومة الاقليمية والتشريعات المحلية يجب تطوير علاقات السوق في دارفور عن طريق القوانين التي تشجع الملكية وتقننها، وخصوصا في إطار الانتقال من الملكية القبلية أو المشتركة أو ملكية الدولة ( للأرض ) إلى الملكية الفردية، وتشجيع الادخار والاستثمار، والتشجيع للدخول في الاقتصاد النقدي بالنسبة للزراعة والمزارعين التقليديين، كل ذلك عن طريق برامج تعليمية وعن طريق السياسات

المالية والضريبية وعن طريق القروض البنكية وتشجيع وتمويل الاستثمار الصغير الخ. أما في المناطق النائية والتي لا إمكانية لبروز نشاطات زراعية أو صناعية ذات شأن بها فيجب تحويلها إلى مناطق للتجارة الحرة حيث يمكن أن تكون هناك 3 مناطق كهذه على الأقل في دارفور في الحدود مع ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى - وربما دولة الجنوب القادمة -.

يجب أيضا الاهتمام بتوطين الرعاة الرحل، وذلك بتوفير المياه والخدمات الأساسية والأعلاف في مناطقهم، وتشجيع النشاطات الاقتصادية التحويلية والحرفية والمرتبطة بإنتاج الأعلاف والصناعات الغذائية. كذلك يجب دعم النشاطات الاقتصادية لمزارعي الإقليم، المتوجهة نحو الإنتاج التجاري، وذلك بتقديم القروض المسهلة لشراء مدخلات الإنتاج والآلات والتقنيات.

كما يجب تسهيل وتشجيع الاستثمار في إقليم دارفور، وذلك بتخفيض الضرائب أو إلغائها على المستثمرين، وتشجيع امتصاص فائض العمالة من قبل مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية بالإقليم والاهتمام بالمشاريع النموذجية التي قامت لتطوير المنطقة، مثل مشروع جبل مرة ومشروع تنمية غرب السافانا، ونقلها تدريجيا إلى إدارة وملكية مواطني المنطقة، بما يساهم في دخولها لحلبة النشاط الاقتصادي النقدي، وبناء مشاريع جديدة تتوزع على مختلف مناطق دارفور وتركز على ربط موارد ومواطني الإقليم وتحقيق اكتفائه الذاتي من الطاقة ومدخلات الإنتاج والمنتجات.

هذا كله لن يتحقق دون وجود نظام فيدرالي في السودان وحكم ذاتي للإقليم وسلطة ديمقراطية حديثة في دارفور تعتمد في نشاطها الاقتصادي على العلم والحداثة وتهدف لتمكين المواطنين وتنمية الثروة، وتحكم على أساس البرامج والولاء الدارفوري العام لا على أساس الولاءات القديمة أو القبلية أو الشعارات الثورية الفضاضة والعمالة

خاتمة:

إن كاتب هذه السطور يعد بالعمل مع مجموعة من الأفراد المتخصصين في قضايا التنمية وعدد من الخبراء والمنظمات المدنية العاملة في مجالات مختلفة بتقديم إطار عام لخطة تنموية في دارفور تسترشد بالآثار العام اعلاه، وتحاول أن تصوغ مشاريعا لمواجهة الاحتياجات السبعة الأساسية لمواطني الإقليم ( الماء، الغذاء، السكن، الطاقة، الطرق والمواصلات، التعليم والصحة، الخدمات المالية)، وهي الاحتياجات التي لم تتوفر من قبل وتدمرت براعمها المحلية من جراء الحرب، على أن تقوم هذه المشاريع الاعتماد على أفضل التقنيات المتوفرة والصدقية للبيئة

اغسطس 2010

نشرت في موقع سودانيز اونلاين كوم

## خليل ابراهيم : حياة عاصفة ونهاية مشرفة

نقلت مختلف الاخبار نبأ مقتل الدكتور خليل ابراهيم رئيس حركة العدل والمساواة السودانية فجر اليوم 25 ديسمبر 2011 ، وهو الخبر الذي لم تؤكد او تنفيه حركة العدل والمساواة بعد، ولا يزال الكثير من الغموض يلف تفاصيله.

احب هنا ان اقول انه اذا تأكد هذا الخبر، فإنه سيكون خبرا سيئا بكل المقاييس على اهل السودان، فالنظام الغاشم سيظن في غروره ونشوته بالقتل انه يمكن ان يواصل في الحسم العسكري للقضايا والازمات السودانية التي هي بطبيعتها سياسية واجتماعية، ومن الجانب الاخر ستحاول حركة العدل والمساواة الثأر لمقتل قائدها، مما سيعرض البلاد لمزيد من نزيف الدم، ويزيد من الطابع العنيف لمآلات الصراع في السودان.

هذا من الناحية العامة والسياسية. اما من الناحية الاجتماعية والاساتية، فإن فقد دكتور خليل سيصعب من اي جهود للسلام في السودان، وسيزيد من الشروخ الاجتماعية في الجسد السوداني، وفقده في ظل هذه الظروف الحرجة هو مثل فقد جون قرنق قبل ست سنوات ونيف .

لقد كان خليل ابراهيم واحدا من قيادات النظام الاسلامية، ولكنه تمرد عليه وانضم الى ركب الثورة. لقد شابت حياة الرجل الكثير من الشبهات والغموض، حول ولأنه لحسن الترابي وحول اجندته الاسلامية الخ، ولكنه ان اردنا او ابينا قد اصبح واحدا من قادة الرأي ومن المؤثرين على الحياة السياسية السودانية في العشر سنوات الفائتة، ولا يزال أوان تقييمه الكامل لم يأت بعد .

لقد تميز د. خليل ابراهيم بصفة نادرة الوجود في القيادات السودانية، وهي انه كان يتقدم جنوده ويخوض معهم المعارك بنفسه. كان هذا حاله في محاولة الهجوم على الخرطوم في مايو 2008 ، ويبدو ان هذا هو نفس الحال هذه المرة. وأذا صدقت الشهادات المتواترة ان الرجل قتل في ارض المعركة ، قصفا كان ذلك او اشتباكا، فسوف يضعه هذا في صف واحد مع الخليفة عبد الله التعايشي وابطل المهدي وعبد الفضيل الماظ الخ، ممن قضاوا بين جنودهم وفي ارض المعركة، ويحقق له نهاية مشرفة بعد حياة عاصفة.

في حياة الفقيد لم تنتفك معه كثيرا . لكن الآن يجب القول، أنه بغض النظر عن اختلافنا مع فكر ونهج وتاريخ د. خليل، وعن استخدامه اسلوب العمل المسلح الذي يرفضه حزبنا ، فقد كان الرجل صادقا في توجهاته، مخلصا لقضيته كما يراها، وكان رمزا للعديد من المقهورين من ظلم الدولة المركزية التي قهرت اهل الهوامش وعموم المواطنين لسنين وعقود وقرون.

باسمي الشخصي وباسم كل رفيقاتي ورفاقي، اتقدم بأحر العزاء لحركة العدل والمساواة السودانية في فقدها الكبير، ولأهلنا في دارفور ممن كانوا يتوقعون ان يلعب الفقيد دورا ايجابيا في مستقبل حياتهم، ولعموم الشعب السوداني الذي سيخسر اكثر بموت خليل ابراهيم، غص النظر عن شماتة الشامتين ونشوة الموتورين.

25-12-2011

نشرت في موقع الحزب الديمقراطي الليبرالي

## إستقلال دارفور – بين الحقيقة والخيال

صرخة :

((إذا لم يتوقف القتل والعذاب المسلط من المركز على أهل دارفور ، وإذا لم يتحد أهل السودان كلهم واحزابهم ونخبهم في اعتبار قضية دارفور قضية قومية وهي القضية الاولى قبل قضايا الخبز والسكر والبنزين، وإذا لم تتوقف العنصرية النيلية على أهل الغرب ، وإذا لم يكف التدخل العربي والاقليمي المستمر منذ 2003 لدعم دولة المركز على حساب دارفور واهلها، فمن الأفضل لأهل دارفور ان يجمعوا صفوفهم ويعملوا من أجل استقلالهم، عن هذه الدولة الظالمة لهم )) – عادل عبد العاطي

مقدمة :

بلغ الحال في اقليم دارفور المنكوب حدا لا يمكن احتماله، بعد 11 عاما من اندلاع الحرب هناك. يتمثل هذا الحال في اكثر من 100 الف من القتلى وضعفهم من الجرحى والمفقودين وتشرد عدة ملايين في نزوح داخلي وخارجي في الاقليم والاقليم المجاورة ودول الجوار، حتى وصفت الامم المتحدة الوضع في دارفور بأنه اكبر كارثة انسانية على وجه البسيطة.

لقد بذلت مساع كثيرة وعقدت جولات كثيرة للحوار، ووقعت العديد من الاتفاقات تحطمت كلها على صخرة الدولة المركزية السودانية وتعنت النظام الحاكم وتنصله من اتفاقاته وتعهداته. كما ان قيادات الحركات النشطة في الاقليم لم تصل نضجا سياسيا كافيا حيث تمزقت الحركات المسلحة التي بدأت بحركتين لتتناسل منها عشرات الحركات، كما ان الاحزاب السياسية في الاقليم وعلى مستوى المركز تعاني من عجزا مقيما عن تقديم ابسط المساعدات والخدمات لاهل الاقليم، ناهيك عن ان تقدم حلا سياسيا وافقا تنمويا لسكانه، وتفقد في اغليتها العظمى اي رؤي استراتيجية للمستقبل الاقليم والسودان، فهل يكون طرح استقلال دارفور هو الطرح القادم لمعالجة تعنت الدولة المركزية وانهاء عذابات سكان الاقليم؟

هل تملك دارفور مقومات الدولة المستقلة :

في اعتقادي إن دارفور تملك مقومات ان تكون دولة مستقلة ، فهي تمتلك مساحة ضخمة من الاراضي بلغ 510 الف كيلومتر، وهي اكبر بذلك من فرنسا واغلب الدول الاوربية ، وتأتي في مرتبة المساحات المتوسطة في افريقيا . كذلك تمتلك دارفور العديد من الموارد المادية الرعوية والزراعية والمعدنية والمائية . فدارفور تحتوى على ثروة حيوانية ضخمة تتراوح ما بين الابل في الشمال والغنم في الوسط والابقار في الجنوب ، كما تتميز بثروة زراعية كبيرة من الصمغ العربي والحبوب مثل الدخن والذرة والقمح ، كما تنتج الفواكة والتبغ والخضر وخصوصا في جبل مرة . وتتمتع دارفور بثروات كامنة تحت الارض من اهمها الذهب والنحاس والحديد واليورانيوم والبتروول ، كما تتمتع بثروة مائية ضخمة عبر الانهار في جنوبها والخيران ومياه الامطار والمساقط المائية في وسطها وشمالها و ثروة ضخمة من المياه الجوفية في بحيرة تعتبر الاكبر من ضمن تجمعات المياه الحوفية في افريقيا .

كذلك تعتمد دارفور على ثروة سكانية كبيرة ، فعدد سكانها يقارب الـ 8 مليون حسب اخر احصاء سكاني في 2008، وهو ما يتجاوز عدد سكان العديد من دول العالم وافريقيا، ويعتقد ان العدد الحقيقي للسكان يتجاوز الـ 10 مليون في دارفور نفسها، ناهيك عن ابنائها المهاجرين للاقاليم الاخرى ودول الجوار.

وسكان دارفور معروف عنهم حب العمل والانتاج ، وهم مهرة في الصناعات اليدوية وفي الزراعة والرعي، كما بهم مجموعات تخصصت في التجارة ، وقد اثبت تجار دارفور نجاحا سواء داخل السودان او خارجه في الدول المجاورة ، رغم عدم دعم الدولة لهم بل ومضايقتها اياهم . وفي العقود الاخيرة ورغم التهميش فقد تعلم الكثير من ابناء دارفور بالداخل والخارج وعملوا في المنظمات العالمية واغتربوا مما يؤهل دارفور لامتلاك جهاز اداري ونخبة من المتقنين والاداريين بأفضل مما هو متوفر لكثير من دول الساحل والقرن الافريقي التي تمتلك دولها المستقلة.

فضلا عن ذلك فإن دولة دارفور تملك مشروعيتها التاريخية في كون دارفور كانت دولة مستقلة - تحت اسم سلطنة دارفور - لمدة اربع قرون وذلك منذ القرن الخامس عشر وحتى بداية القرن العشرين، حيث احتلت وضمت للسودان في عام 1916 ، وبذلك فإن نوعا من الوعي القومي والاحساس بالدولة يوجد في دارفور اكثر مما يوجد في دولة ارتريا او جنوب السودان مثلا .

معوقات قيام الدولة في دارفور :

رغما عن وجود مقومات كثيرة لقيام دولة مستقلة في دارفور ، فإن هناك الكثير من المعوقات التي يمكن ان تعوق قيام الدولة في دارفور ، اذكر منها :

1. انغلاق الاقليم كمنطقة داخلية لا منفذ لها الى البحر ، مما يمكن ان يعطل نموها الاقتصادي في حالة قامت كدولة مستقلة ويعرضها للابتزاز من الدول التي يمكن ان تتجار عبرها - مثل السودان او تشاد - ليبيا . هذا الامر تعاني منه العديد من الدول في افريقيا والعالم وبعضها استطاع حله عبر سياسات متوازنة مع الجيران وبعضها فشل في ذلك .
2. قضية الخلافات على الحدود وما يمكن ان تشكله من عقبات في طريق قيام الدولة او استقرارها فيما بعد . ومن اهم هذه الخلافات الخلاف المحتمل على الحدود مع دولة السودان عبر الحدود مع الاقليم الشمالي حاليا، حيث يزعم العديد من الدارفوريين ان دارفور كان لها حدود مشتركة مع مصر ، وان اراضي ما بين دارفور ومصر تم ابتلاعها من قبل الاقليم الشمالي. هناك ايضا الخلافات الحدودية القائمة حاليا بين السودان وجمهورية جنوب السودان ، والتي ستورثها دارفور لا محالة في حالة قررت الاستقلال، وهي خلافات على مناطق مثل كافي كنجي حفرة النحاس وخلافات حول الحدود على نهر بحر العرب الخ ، وكذلك خلافات حدودية مع افريقيا الوسطى .
3. التمزق القبلي والجهوي في دارفور . ذلك ان دارفور تسكنها اثنيات مختلفة تختلف في انماط معيشتها وفي اصولها العرقية وامتداداتها الخارجية الخ ، وقد ادت سنوات من الصراع اضافة للحساسيات التاريخية الى وجود شروخات في التكوين الاجتماعي لاهل دارفور ، وفي ضعف الشعور القومي الواحد ، وهذا امر تعاني منه اغلب دول افريقيا ، ولكنه في دارفور قد يكون ابلغ اثرا في ظل حالة التوتر والصدمات القبلية والحشودات الحالية .
4. ضعف البني التحتية والاقتصاد الحديث - وذلك ان دارفور لم تشهد اي تطورا ماديا خلال العقود الحديثة بل تم تحطيم بناها التحتية البسيطة والموروثة من أزمنة غابرة.
5. الاستقطاب من طرف دول الجوار . حاليا لن تشكل ليبيا خطورة على دارفور ولن تحاول استقطابها كما كانت تفعل على عهد العقيد القذافي، بعد ان غرقت في مشاكلها الداخلية. لكن الاستقطاب الخارجي يمكن ان يتم من طرف ثلاثة دول هي السودان وجنوب السودان وتشاد ، فوفا عن الصراع على النفوذ ما بين الفرانكفون والانجلوفون في افريقيا والنفوذان الامريكي والفرنسي من جهة ، واحتمال دخول لاعبين جدد مثل روسيا والصين من الجهة الاخرى.
6. عدم الاستقرار الامني نسبة لانتشار السلاح وسيادة ثقافة العنف ، سواء الثقافة الراجعة لاصول تقليدية قديمة وكما تتبدى في الصراعات القبلية، او التي تراكمت خلال العقدين الاخيرين ونتاجت عن الحرب التشادية او لا ثم الحرب الاهلية الدائرة منذ 2003 في الاقليم .

7. ضعف القيادة السياسية وعدم وجود حركة غالبية وسط الدارفوريين يمكن ان تقود معركة الاستقلال كالجبهة الشعبية في ارتريا سابقا او الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان .
8. امكانية الخلاف حول تقسيم ممتلكات الدولة السودانية المشتركة (assets) والتزاماتها العالمية (الديون مثلا).

تأريخ المطالبة بالتححر السياسي لدارفور :

لم تكن المطالبة باستقلال دارفور عالية وواضحة، كما كان عليه الحال في التجربة الارترية منذ البدء او تجربة جنوب السودان على عهد الاتياتيا . مع ذلك نجد ان بعض الاصوات الخافتة كانت تدعو لذلك من حين لآخر. من ذلك حركة سوني او اللهب الاحمر في الستينات وهي حركة غامضة تم القضاء عليها في مهدها ووصفت بالعنصرية من قبل المركز، وتوجد معلومات قليلة عنها.

بعد ذلك تم تكوين تنظيم سياسي- مطلبى في الستينات تحت اسم جبهة نهضة دارفور. وقد كان تحالفا سياسيا ضم الكثيرين من ابناء دارفور على مختلف اتجاهاتهم ، فقد كان فيه مؤيدون لحزب الامة واخوان مسلمون ويساريون، وعمل تحت قيادة أحمد ابراهيم دريج، والذي ما لبث ان انضم لحزب الامة وترك التنظيم أو اهمله. وقد قامت محاولات من بعد لبعث التنظيم في الثمانينات والتسعينات ولكنها لم توفق . وعموما لم يطرح ذلك التنظيم قضية استقلال دارفور بل كان اقصى ما يطمح فيه هو تطوير دارفور وتمييزها وربما حكمها ذاتيا، ولكن تميزه يأتي في انه اول تنظيم حديث يجمع الدارفوريين على اساس انتمائهم لدارفور وليس انتمائهم السياسي او القبلي او المناطقي .

من جهة اخرى كانت انتفاضة دارفور في 1981 وانضمام دريج حاكم الاقليم لها ملمحا باروا في تكوين الوعي الدارفوري وفي لعب الدارفوريين دورا اكبر في الصراع السياسي في السودان . بينما عادت دارفور تقريبا للخضوع السياسي للمركز في فترة الثمانينات ، حيث فاز حزب الامة ب35 دائرة فيها والجبهة الاسلامية بثلاثة دوائر - بالخديجة - بينما حقق مرشح الحزب الشيوعي في جبل مرة نتيجة جيدة سيكون لها اثرها في الدفاع اليساري فيما بعد .

بعد انقلاب الانقاذ انضمت كثير من كوادر الحركة الاسلامية الدارفورية للنظام ، الا ان فترة التسعينات قد شهدت نشاطا كبيرا لقيادات دارفورية معارضة، كان من بينها انضمام الشهيد بولاد للحركة الشعبية لتحرير السودان ومحاولته فتح جبهة دارفورية ، وهي المحاولة التي بائت بالفشل وادت لتصفية الشهيد بولاد. اعقبها قيام كل من احمد ابراهيم دريج وشريف حرير بتكوين التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني في عامي 1993-1994 ، والذي انضم للتجمع فيما بعد وكانت له قوة عسكرية صغيرة ، الا انه فضل ان يعمل بالجبهة الشرقية بدلا من النشاط في دارفور . كما رفض دريج ان يحول تنظيمه الى تنظيم لابناء غرب السودان ، حينما دعاه لذلك شباب دارفوريون في المهجر في التسعينات .

بنهاية التسعينات كانت هناك مجهودات لفتح جبهة معارضة في دارفور ، كان يقودها الاستاذ صلاح ابو السرة واخرون ، لم تكلل بالنجاح . كما صدر في نفس الفترة "الكتاب الاسود" ، والذي من الواضح انه تمت كتابته من قبل كوادر دارفورية انقسمت عن النظام. وقد أتهم علي الحاج محمد بالوقوف وراءه، بينما ادعت حركة العدل والمساواة فيما بعد انه كتابها. وربما كان الكتاب الاسود اقوى وثيقة سياسية عبرت عن هموم غرب السودان وحضرت للثورة في دارفور.

العمل المسلح ومرحلة جديدة من النضال الدارفوري:

في عام 2002 تكونت في سرية تامة جبهة تحرير دارفور والتي وزعت منشورات وكاسيتات في اواخر ذلك العام وبدايات عام 2003 ، وقد كونها بعض اليساريون وبعض العائدون من ليبيا وبعض الكوادر

العسكرية ، ويعتقد انها الحاضنة لحركة تحرير السودان الحالية . وقد قامت الجبهة باولى العمليات في قولو في مطلع عام 2003 ، ورفعت علمها - علم دارفور - على الحامية ، كما اخرجت بيانا لها بنفس الاسم، الا انها سرعان ما غيرت اسمها وتحولت الى حركة تحرير السودان، تحت قيادة الثلاثي عبد الواحد نور ومنى اركو مناوي وعبد الله ابكر ، ويبدو ان تغيير الاسم والهدف جاء نتيجة لضغط من الحركة الشعبية لتحرير السودان وضغوط من بعض ناشطي دارفور وكذلك تخوف ان تكون الدعوة الانفصالية مدعاة لانصراف المؤيدين من السودانيين والخارج عن الحركة الوليدة .

فيما بعد طرح احد قادة العدل والمساواة المنشقين عنها، وهو ادريس ابراهيم ازرق شعار استقلال دارفور. وكان ازرق قد اعلن بعد فترة من تكوينه جناحا منشقا من العدل والمساواة ، عن تكوين جبهة استقلال دارفور/ جيش استقلال دارفور وذلك في اغسطس 2007 ، وهي جبهة لم تجد حظها لأن تصبح مؤثرة في الحراك الدارفوري . كما تأسس في نفس العام منبر دارفور الديمقراطي، وهو تنظيم صغير اسسه عدد من الديمقراطيين والليبراليين واليساريين الدارفوريين، بقيادة عبد المجيد صالح هرون ، دعا الى تقرير المصير لدارفور، وكان في الحقيقة تنفيذا لفكرة الشهيد محمد عبد الله ادم ، خريج جامعة جوبا والذي دعا الى تكوين تنظيم يساري علماني لغرب السودان ، بالضد من هيمنة الكيزان وتعالى الشيوعيين على طلاب دارفور حينها. كما طرحت الفكرة من قبل شخصيات وناشطين وتنظيمات صغيرة في الفضاء الدارفوري.

#### دور الحرب والثقافة في تكون الشعور القومي الدارفوري:

لعبت الحرب الدائرة منذ عشرة سنوات ونيف دورا كبيرا في تكون الشعور القومي الدارفوري. فعند بداية الحرب قامت مجموعات شبابية من عرب دارفور بمحاولة الانضمام لحركة تحرير السودان، والتي كانت في بدايتها تجمع قيادات تنتمي للفور والزغاوة والمساليات الخ .. كان من بين هذه المجموعات الشبابية مجموعة بقيادة انور خاطر وهو من شباب المحاميد ، كما كان حاضرا هناك المخضرم صلاح ابو السرة . لم تنجح تلك المحاولات واستطاع النظام سريعا شق الثورة بكسبه لمجموعة مقاتلة من شباب العناصر العربية كانت النواة لقيام مليشيات الجنجويد، وقد اطلق النظام سراح محكوم جنائي هو موسى هلال وساعد في تنصيبه زعيما قبليا كي يقود ويدعم مليشيات الجنجويد . كما قامت مخابرات النظام بدور كبير في شق حركة تحرير السودان، وخصوصا بعد استشهاد القائد عبد الله ابكر في 2004 ، والذي كان يدعو لاندماج عرب دارفور في الثورة .

وقد ادى تكوين الحركات المسلحة ، حركة تحرير السودان اولا ثم العدل والمساواة ثانيا، الى انسحاب كثير من الكوادر الدارفورية من تنظيماتها السياسية ، يمينا ويسارا، وقد كان اول ضحية لهذا التحول هو تنظيم التحالف الفيدرالي الذي رفض رئيسه ان يكون تنظيما لغرب السودان ، رغم ان قاعدته كلها كانت من دارفور وكردفان، ولعبت كوداره دورا كبيرا - سياسيا وعسكريا- في مسيرة حركة تحرير السودان . من جهتها انضمت اغلب كوادر المؤتمر الشعبي لحركة العدل والمساواة ، ولا يعلم ان كان هذا بموافقة تنظيمهم الام ام تمردا عليه. كما انضم كثير من الشيوعيين والبعثيين واعضاء اللجان الثورية للحركات الدارفورية ، واحتفظ فقط حزب المؤتمر السوداني بأغلب عضويته الدارفورية، فيما حقق الحزب الليبرالي السوداني (لاحقا الحزب الديمقراطي الليبرالي) اختراقات مهمة وسط المثقفين الدارفوريين، وخصوصا من كان لهم رأي سلبي في الحركات المسلحة او ادائها.

عموما مع اشتداد وتائر الصراع وتزايد القمع من قبل النظام للدارفوريين، وخصوصا بعد عملية الذراع الطويلة في 2008 ، فقد اعد الكثير من الناشطين الدارفوريين تقييم انتمائهم وهويتهم ، وشهدنا حتى وسط عرب دارفور المتهمين بالولاء للمركز تحولات في اتجاه هويتهم الدارفورية . على قاعدة هذا الوعي الجديد وقد تكونت جبهة القوى الشعبية الثورية بقيادة الزبيدي وابو السرة واخرون، كتعبير معارض عن ابناء القبائل العربية بدارفور. كانت علاقة هذه الجبهة جيدة عموما مع الحركات الاخرى المتهمه بأنها

تعبّر عن الكيانات الإفريقية في دارفور ، ولم تشهد الساحة أي صراع بينهما، بل كانت لهم عمليات مشتركة. وقد انتهى الحال بتلك الجبهة بعد استشهاد الزبيدي لدخول الجبهة الثورية وبصلاح أبو السرة للانضمام لحركة تحرير السودان قيادة عبد الواحد .

من ناحية أخرى فقد تكون جيل كبير من متعلمي دارفور غير المنتمين حزبيا، ولكنهم مع ذلك تفاعلوا مع معاناة أهلهم، فكونوا عشرات المنظمات المدنية والحقوقية لدعم مواطني دارفور ، كان من أهمها بالخرطوم هيئة محامي دارفور ، والتي تخصصت في الدفاع عن المتهمين والمطاردين من أبناء دارفور ، وكان من بينها بالخارج انخراط ناشطين في أكبر حملة دولية للتضامن مع دارفور ، وهي حملة Save Darfur ، وكذلك روابط دارفور بالجامعات وبيئات خارج، وتنظيمات مثل الجبهة الشعبية المتحدة التي أريد لها في البدء أن تكون معبرة عن كل طلاب دارفور، وانتهت لأن تكون الجناح الطلابي لحركة عبد الواحد، وعشرات من المنظمات الشبيهة . كل هذه المنظمات زادت في بلورة الشعور القومي الدارفوري.

كما لا ننسى الدور الذي لعبته الثقافة في صياغة هوية دارفورية تعي نفسها، ومن بين ذلك نشير إلى الدور الكبير الذي لعبته إذاعة راديو دبنقا ، ثم راديو عافية دارفور . وقد يكون الفنان عمر احساس لعب دورا كبيرا في بلورة الشعور الدارفوري، رغم أنه لم ينخرط في نشاط سياسي فاعل ، ولكنه لقي القبول من الكثير من أبناء دارفور ، كما كان لليوتوب ونشر تراث الحكامات فيه، دور في تحول النظرة عند الكثير من الشباب الدارفوري تجاه تراثهم، فما عاد تراث الحكامات تراثا سلبيا، وإنما واحد من مكونات تراث وثقافة دارفور ، يمكن الاحتفاء به والاعجاب به.

امكانية استقلال دارفور في ظل الظروف العالمية:

لفترة طويلة كان هناك اتفاق غير مكتوب في أفريقيا بقضية الحدود الموروثة منذ العهد الاستعماري ، وقد ساهم هذا في تصفية حركات انفصالية في كل من بيافرا وكاتانغا وغيرها ، وحافظ على دول ليس لها امكانية وجود مستقل مثل ليسوتو وسوازيلاند. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتغيرات الجيوسياسية فقد انكسرت هذه القاعدة ، حيث شهدت التسعينات قيام دولة ارتريا خصما على اثيوبيا ، وشهدت الالفية الجديدة قيام دولة جنوب السودان خصما على السودان ، وقد تم قبول الدولتين افريقيا ودوليا . إذن ليس هناك ما يمنع قيام دولة مستقلة في دارفور حسب القانون والعرف الدولي .

هذا من جهة ، من جهة أخرى فإن العذابات التي تعرضت لها دارفور قد ساهمت في قيام لوبي موالي لدارفور وخصوصا في الولايات المتحدة . هذا اللوبي في جزء منه هو استمرار للوبي الموالي للجنوبيين هناك والذي ساهم في قيام دولة الجنوب . كما أن هناك لوبيات اصغر موالية لدارفور ويمكن أن تدعم استقلالها في أوروبا وأفريقيا ، كما أن عددا من الدول المجاورة يمكن أن تدعم استقلال دارفور ، وخصوصا دولة تشاد وجمهورية جنوب السودان.

إلا أنه من الجهة الأخرى لا تزال هناك مخاوف وممانعات من جهات عالمية كثيرة تجاه انفصال إقليم جديدة في أفريقيا عن دولها المركزية، يتبدى ذلك في حالة كل من الصحراء الغربية ، وجمهورية أرض الصومال. كما أن استمرار عدم الاستقرار في دول الساحل وزيادة النشاطات الاصولية فيها ، والمشاكل التي تعاني منها دولة جنوب السودان الوليدة ، قد تشكل عوامل معاكسة تقف ضد دعم استقلال دارفور أو الاعتراف بها في حالة اعلنت استقلالها من طرف واحد. ولنتذكر أن استقلال ارتريا وجنوب السودان قد تما بسلاسة فقط لموافقة كل من ابيبا والخرطوم عليهما.

سيناريوهات محتملة:

في ظل الوضع الجاري حاليا ، والتفتت التدريجي للدولة السودانية من اطرافها، وسيطرة نظام لا توجد به اي درجة من العقلانية ، يجعل استمراره في الحكم فوق مصالح الوطن ، ومعارضة رثة في غالبها الاعظم ، تعاني من عيوب تكوينية جمة ، ومن ضعف بنيوي عن مواجهة استحقاقات بناء الدولة الوطنية الحديثة ، يبدو خيار استقلال دارفور واقعيا، فيما اذا وجدت القيادة التي تستطيع توحيد الدارفوريين حول هذا الهدف، او كنتيجة لتفكك غير المنظم للدولة ، كما تم في الصومال مثلا .

ان اشتداد وتيرة العنف في دارفور، وفقدان سيطرة الدولة على الوضع تدريجيا، وتعبئة مليشيات محلية واجنبية كي تحارب معركة النظام هناك، انما هو اللعبة الخطرة نفسها، اذا استعرتنا تعبير الروائي ابكر ادم اسماعيل. ولسخرية القدر فان المليشيات التي ينشئها النظام ويسلحها، قد تلعب دورا محوريا في محاولة الانفكاك بدارفور، ومحاولة حكمها بالأصالة لا بالوكالة ، كما تنبأ بذلك الاستاذ النور حمد في مقاله الاخير " دارفور في نزعها الأخير".

ان تفسخ النظام من جهة ، في نفس الوقت الذي تعزز فيه المعارضة التقليدية والعسكرية عن اسقاطه، وغياب وجود القيادة السياسية الملهمة والقادرة على توحيد الدارفوريين، من الجهة الاخرى، تجعل السيناريوهات مفتوحة في كل الاتجاهات. ويبدو من بين السيناريوهات الاكثر احتمالا هو سيناريو انهيار النظام نتيجة تناقضاته الداخلية في سقوط غير منظم ، قد تنتج عنه حالة اقرب للحالة الليبية . السيناريو الثاني هو استمرار النظام وتداعي الاقاليم في ظل حالة توازن الضعف الحالية ، وتفسخ الدولة والمجتمع تدريجيا. كما هناك سيناريو بروز قيادة جديدة في دارفور تستطيع انتزاعها من طريق التداعي الحالي. كما لا يزال مطلوبا وممكن سيناريو قيام حلف تاريخي بين قوى التغيير في المركز والهامش، يعيد تكوين الدولة السودانية على اسس جديدة تماما، تضمن ليس فقط بقاء دارفور كجزء من جسد السودان، وانما استمرار الاقاليم الاخرى داخل ما تبقي من دولة السودان .

ان هذا السيناريو الاخير يبدو الاقرب الى قلبي ووجداني، ووجدان اغلب القوى الديمقراطية والمدنية والاهلية في دارفور وعموم السودان، الا انه يبدو بعيدا عن التحقق في ظل التشظى القائم حاليا لقوى البديل، وغياب التنسيق بين القوى الثورية في دارفور وقوى التغيير الجذري في الوسط وبقيّة الاقاليم، بل وغياب الرؤية الوطنية الاستراتيجية في هموم اغلبها، وبعدها وانفصالها عن هموم المواطن . ان حديث القلب ينحو نحو الوحدة وبناء السودان العدل والمساواة ، ولكن حديث الواقع يقول ان السودان ماض في طريق سلبي، لم يكن انفصال الجنوب باسوا واخر احتمالاته.

ان تشظى الدولة السودانية وتفككها من اطرافها يبدو احتمالا كبيرا متوقعا، ولكن حجم المشاكل التي تكمن في كل اقليم، والتي تناولناها في باب المعوقات والمخاطر التي تعترض طريق وامكانية قيام دولة مستقلة في دارفور ، تجعل هذا الاحتمال خطرا وملينا بالتشاؤم، الامر الذي يدعو لتوحيد الجهود في خلال الساعة الاخيرة للبحث عن طريق جديد لحل الازمة السودانية ككل، وفي داخلها ازمة دارفور .

هذا لن يتحقق الا بجهد مشترك من قبل الشرفاء والهادبين، وفق منهج جذري يعالج اسباب المشاكل ويسعى لحلها كليا، سواء على مستوى بنية الدولة او هيكلها او رمزياتها ، حتى لا يجرفنا الطوفان . هذا لن يتم الا بتكثيف واعادة هيكلة الدولة السودانية على اسس جديدة، تجعل لمن همشوا طويلا، وعانوا من ويلات الحروب والتدمير ، دورا مركزيا في قيادة السودان المستقبل. هذا لن يتم الا بتقديم تنازلات جمة من قبل النخبة المهيمنة وتكويناتها السياسية وقياداتها، وكذلك اجراء مصالحة تاريخية تزيل غبن العقود.

خاتمة :

في النهاية اكرر ما قلته في صرخة البداية: إذا لم يتوقف القتل والعذاب المسلط من المركز على أهل دارفور ، وإذا لم يتحد أهل السودان كلهم واحزابهم ونخبهم في اعتبار قضية دارفور قضية قومية وهي القضية الاولى قبل قضايا الخبز والسكر والبنزين، وإذا لم تتوقف العنصرية النيلية على أهل الغرب ، وإذا لم يكف التدخل العربي والاقليمي المستمر منذ 2003 لدعم دولة المركز على حساب دارفور واهلها، فمن الأفضل لأهل دارفور ان يجمعوا صفوفهم ويعملوا من أجل استقلالهم، عن هذه الدولة الظالمة لهم .

الا هل بلغت؟؟ اللهم شعبي فأشهد .

2014/4/4

نشرت في العديد من المواقع على الشبكة العنكبوتية

## الجزء الثاني: الوثائق والشهادات

## حركة تحرير السودان / جيش تحرير السودان : الإعلان السياسي ( المانيفستو )

مقدمة:

كانت دارفور دولة مستقلة منذ القرن السادس عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين، عندما ضُمَّت قسراً للسودان الحالي. وكدولة مستقلة تمتعت دارفور باعتراف عالمي وكانت لديها سفارات في عواصم الإمبراطوريات الكبرى في ذلك الوقت. إذا كان يُنظر الى السودان باعتباره أفريقيا مصغرة، فإن دارفور سودان مصغر. إن التعايش السلمي ما بين القبائل الأفريقية والعربية، وما بين قبائل الرّحل والمقيمين (المزارعين المستوطنين) وبين المهاجرين من الشرق والغرب والسكان المحليين (الأصليين)، كان مصدر الإستقرار و الرفاهية والقوة .

مع ذلك، فإن الحكومات المتعاقبة بعد الإستقلال في الخرطوم، بنوعها المدنية والعسكرية، عمدت وتبنت وبطريقة منهجية تنفيذ سياسات التهميش، التمييز العنصري، الإبعاد، الإستغلال وإعمال الفرقة. دارفور جُعلت وماتزال مستودع من العمالة الرخيصة للمشاريع الزراعية والصناعية لوسط السودان، والمصدر الرئيسي للجنود ذوي الرتب الدنيا في الحرب الإستعلانية التي تشنها الخرطوم على جنوب السودان، النوبة، الفونج، البجة، الرشيدة والمناطق المهتمشة الأخرى، وأيضاً كلعبة لدى أحزاب وصفوة وسط السودان السياسية والساعين لتقديم مرشحين برلمانيين ليسو من المناطق في مقاعد مضمون الحصول عليها.

إن احتكار السلطة والثروة لدى السودان النيلي قد أفضى إلى تمكين سياسات الهيمنة لمؤسستهم السائدة. ولم تقتصر سياسات الهيمنة لديهم على احتكار السلطة فحسب بل تعدوا ذلك إلى تعزيزها بإذكاء وإشعال الحروب الإثنية والقبلية وبمساهمة حكومة الخرطوم في تسليح بعض القبائل العربية وتنظيمهم لمحاربة إختهم من القبائل غير العربية والذين عاشوا معهم بسلام لقرون. إن التصحر السريع، المجاعات وحركات السكان عبر الحدود من الدول المجاورة الى دارفور وفرت لنظام الخرطوم المزيد من الحجج لمواصلة سياساتها التقسيمية بين العرب وغير العرب، المقيمين والرّحل. هذه السياسات الشيطانية وصلت الى مداها على يد طغمة الجبهة الإسلامية القومية بعد انقلاب يونيو من العام 89 واستيلائهم على السلطة. إن الطغمة الحالية الحاكمة في الخرطوم، أسست إدارة على النمط (البنوتشتاني) لشنون القبائل مهمتها مراقبة تنفيذ سياسات فرق تسد الخرطومية وقناة للدعم الحكومي إلى حلفائها المحليين. هذه السياسات أدت الى إنتهاكات عديدة ومتكررة لحقوق الإنسان وصلت إلى حد التطهير العرقي والمذابح في بعض المناطق من ولايات دارفور الثلاثة.

إن الإضطهاد الوحشي، التطهير العرقي والمذابح المدعومة من قبل نظام الخرطوم تركت سكان دارفور بدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة الشعبية بجانيها السياسي والعسكري من أجل البقاء على قيد الحياة. هذه المقاومة الشعبية تبلورت الآن في شكل حركة سياسية بإسم حركة تحرير السودان وجناحها العسكري جيش تحرير السودان (SLM /SLA)، التي نسعد بإعلانها اليوم للشعب السوداني وللعالم أجمع.

هدف حركة تحرير السودان / جيش تحرير السودان:

على الرغم من أن نقطة إنطلاق الحركة هي دارفور بفعل الحاجة للرد على السياسات التطهيرية الوحشية من قبل نظام الجبهة في المنطقة ، إلا أننا نريد أن نؤكد ونعلن بأن حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان هي حركة وطنية تسعى بجانب القوى السياسية الأخرى ذات الفكر المشابه إلى مخاطبة المشاكل الأساسية لكل السودان والسعى لحلها. هدف حركة وجيش تحرير السودان هو تأسيس سودان ديموقراطي متحد على أسس جديدة تقوم على المساواة، الهيكلة الكاملة وتداول السلطة، تنمية متوازية متعادلة، تعددية سياسية وثقافية ورفاهية معنوية ومادية لكل السودانيين .

موقف حركة وجيش تحرير السودان من وحدة السودان:

إن وجهة نظر الحركة هي أن وحدة السودان من الأهمية بمكان، ولكن لا يمكن الحفاظ عليها ولن تكون حقيقة قابلة للتطبيق إلا إذا قامت على المساواة والعدل لكل الشعب السوداني. إن وحدة السودان يجب أن ترسو على أسس جديدة تأخذ في اعتبارها التعددية الإثنية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية. لذا فإن الوحدة القابلة للتطبيق يجب أن تقوم على مبدأ الحق في تقرير المصير والإرادة الحرة لمختلف الشعب السوداني. إن الأسس الحتمية للوحدة القابلة للتطبيق، هما نظام سياسي واقتصادي يعالج مشاكل التنمية غير المتوازنة التي ابتليت بها البلاد منذ الاستقلال، بحيث أن مصالح الأغلبية المهتمشة يتم السعى لتحقيقها ويتم تنميتهم لنفس مستوى الأقلية الحاكمة. إن حركة تحرير السودان / جيش تحرير السودان ستعمل مع كل القوى السياسية التي تنتسب وتصبو إلى هذه الرؤية.

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان من حقوق الإنسان والديمقراطية:  
إن حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان ستناضل من أجل التحقيق الكامل والإحترام التام لحقوق الإنسان والتعددية الديمقراطية وذلك بالتوافق مع المفاهيم العالمية التي تفود إلى تنمية متساوية والقضاء على التهميش الإقتصادي والسياسي.

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان من نظام الحكم:  
إن حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان ستناضل من أجل إقامة حكم لامركزي يقوم على حق مناطق السودان المختلفة في حكم نفسها ذاتياً عبر نظام فيدرالي أو كونفدرالي. في نفس الوقت فإن الحكومة المركزية يجب إعادة هيكلتها وإعادة سبكها حتى تعكس وبدقة التنوع الغني للسودان الممثل في مكونات مناطق المختلفة والتي هي بدورها حجر أساسه وحارسه.

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان من مسائل الهوية، الثقافة، السلطة والثروة:  
إن حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان ستناضل من أجل تحقيق نظام جديد من الحكم يحترم بشكل تام التنوع الثقافي في السودان وينشئ ظروف ديمقراطية جديدة للحوار الثقافي والتلاقح خالقة نظرة جديدة للهوية السودانية قائمة على السوينة. السوينة ستمنح كل السودانيين المساحة اللازمة، بغض النظر عن كونهم عرب أو أفارقة، مسيحيين أو مسلمين، غرابة أو من الشرق، جنوبيون أو شماليون، لخلق تماسك أقوى يركز على الحقيقة البسيطة وهي ان تكون سوداني. هذا يتطلب إعادة هيكله السلطة والقسمه العادلة والمتساوية للسلطة والثروة بكل ابعادهما .

موقف حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان من الدين:  
إن الدين هو مصدر إلهام روي ومعنوي لشعبنا وهو يخدم حاجة شعوبنا والإنسانية جمعاء في سعيها للتفاعل السلمي والإرتقاء الروحي والمعنوي. إن آلة الدولة هي ملك لكل السودانيين بغض النظر عن ديانتهم أو قيمهم الروحية ولذا فإنه يجب الحفاظ على حياد الدولة. إن الدين والسياسة ينتميان لمجالين مختلفين تماماً ويجب ان يُحفظ كل في خاص مجاله، حيث أن الدين ينتمي للمجال الشخصي بينما تنتمي الدولة للمجال العام، ذلك أن الدين ملك للفرد والدولة ملك لنا جميعاً. بهذا الشكل فإن الدين لا يمكن أن يكون مصدر صراع لمواطنين ينتمون لنفس البلد .

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان من الكفاح المسلح والمجموعات المعارضة المسلحة:

إن الكفاح المسلح هو واحد من وسائلنا لتحقيق أهدافنا المشروعة. إن الحركة ستناضل لتحقيق رؤية مشتركة وبرنامج للعمل والوحدة مابين مختلف جماعات السودان المعارضة المسلحة وبنفس القدر مع الجماعات السياسية غير المسلحة والتي تشاركها نفس الأهداف السياسية.

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان حيال القبائل والجماعات العربية في دارفور:

ان القبائل والجماعات العربية عنصر لا يتجزأ من عناصر النسيج الإجتماعى فى دارفور، وقد تم تهميشهم بنفس القدر وحرّموا من حقوقهم فى التنمية والمشاركة السياسية الحقيقية. إن حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان تعارض بشدة وتناضل ضد سياسات حكومة الخرطوم فى استخدام بعض القبائل العربية وتنظيم بعض التحالفات كالتجمع العربى وقريش لتحقيق وسائل الهيمنة التى تضر بكل من العرب وغير العرب معاً. نحن ندعوا اخوتنا المواطنين فى دارفور من ذوى الأصول العربية للالتحاق بالنضال ضد الخرطوم وسياستها الرامية إلى التفرقة، وإعادة تقاليدنا الراسخة فى القدم فى التعايش السلمى المشترك والقضاء على التهميش. إن المصالح الحقيقية للقبائل العربية فى دارفور هى مع حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان ودارفور وليس مع الحكومات القمعية المتعاقبة على السلطة فى الخرطوم .

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان من الحل السلمى للمشكل السودانى:  
إن التفاوض من أجل الحل السلمى للنزاع فى السودان هو إحدى أدواتنا فى النضال من أجل تحقيق أهدافنا شريطة أن يهدف هذا التفاوض إلى الوصول إلى سلام عادل شامل . يجب أن تُجرى المفاوضات فى جو من الثقة الجيدة مع وجوب أن تكف الحكومة عن ممارسة أساليب تفرقة التكتلات وتدمير القوى المعارضة .

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان من التجمع الوطنى الديمقراطى:  
إن الحركة ستسعى وتناضل لإيجاد تفاهم وأرضية مشتركة مع التجمع الوطنى الديمقراطى والقوى السياسية الأخرى بهدف الإطاحة بنظام الجبهة الديكتاتورى وإقامة نظام ديمقراطى ذى مرتكزات إدارة سياسية جديدة للحرية، العدل، احترام حقوق الإنسان والمساواة لكل السودانين. لذا فإن حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان ستتحرك لبناء جسور للتواصل والحوار مع التجمع الوطنى الديمقراطى والقوى السياسية الأخرى.

نداء حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان للدعم والتأييد:  
نحن ننادى أبناء وبنات دارفور فى داخل وخارج السودان والمهجر والشعب السودانى بشكل عام، لتقديم الدعم السياسى والمعنوى إلى حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان وعلى الرغم من فقرهم ومعاناتهم ندعوهم للعمل على الدعم المالى والعتادى للحركة لتحقيق أهدافها فى السودان حر وديموقراطى. نحن ننادى شعبنا فى المناطق الريفية بشقيهما الرعاة والمزارعين للالتفاف حول الحركة وإعطائها الدعم السياسى والمادى الكامل. كما وندعو إخوتنا فى القوات المسلحة و النظامية لترك النظام والانضمام لنا، وفى حالة عدم إمكانية الإلتزام لنا، عدم محاربتنا. كما ندعو الموجودين فى دواوين الحكومة المختلفة لإيجاد الطرق المختلفة لدعم الحركة. ندعو مثقفينا لإستخدام أقلامهم لدعم الحركة، ندعو رجال الأعمال للتبرع المالى. ندعو نساءنا للتنظيم وإيجاد طرق لدعم الحركة، ندعو شبابنا للإلتزام للحركة والمساهمة بنصيب جيلهم لتخليص شعبنا من هذه الدكتاتورية وإقامة سودان جديد يكون ملكاً لمواطنيه بالتساوى.

موقف حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان من الدول المجاورة والمجتمع الدولى:  
ن الحركة تسعى لبناء علاقات صداقة وشراكة مع الدول المجاورة حركة تحرير السودان /جيش تحرير السودان خاصة جمهورية شاد، الجماهيرية الليبية العظمى، مصر وجمهورية افريقيا الوسطى بالإضافة إلى جيران السودان الآخرين. الحركة ستبحث عن سبل لخلق علاقات صداقة مع المجتمع الدولى مما يساهم فى تعزيز السلام والإستقرار العالمى، بعيداً عن سياسات الخرطوم التى ساهمت فى عدم الإستقرار الإقليمى والدولى عبر تورطها المباشر فى ترويج ونشر الإرهاب المحلى، الإقليمى والدولى.

نداء حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان للمساعدة الإنسانية فى دارفور:

أخيراً ، باسم شعب دارفور نهبب المجتمع الدولي لمساعدة شعب دارفور وندعوه لمد يد العون لتدارك واصلاح الحالة الإنسانية الخطيرة والمتدهورة فى المنطقة. التطهير العرقى وأفعال المجازر الأخرى المدعومة من نظام الخرطوم أدت إلى نزوح مكثف ومعاناة فى كل ولايات دارفور الثلاث. بالإضافة إلى أن الجفاف والتصحر قد زادوا الحالة سوءاً. إن السكان فى حاجة ملحة إلى الطعام والأدوية البشرية والأمصال الحيوانية بالإضافة إلى الخدمات الأخرى غير الغذائية.

توقيع:

منى أركو مناوى

الأمين العام لحركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان

دارفور فى 2003/3/13

## موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان من التطورات في دارفور

تمثل الأحداث الجارية في دارفور معلماً للتطور التاريخي، الذي يأتي في لحظات حرجة من تاريخ البلاد. بوصفها قوة سياسية أساسية في السودان، فإنه من الواجب على الحركة الشعبية/ والجيش الشعبي لتحرير السودان أن يجعل موقفه من الأحداث الجارية في دارفور واضحاً بالنسبة للشعب السوداني عموماً ولأهل دارفور على وجه التخصيص، وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي ومن ثمَّ يجي هذا البيان.

منذ تأسيسها في 1983 وصدور وثقتها السياسية، المنفستو، أسست الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان رؤيتها القائمة على حقيقة ان جوهر ما أصبح يسمى بـ "مشكلة الجنوب" أو "المسألة الجنوبية" ليست في الواقع سوى "مشكلة سودانية" عامة تتمثل في التهميش السياسي والاقتصادي لغالبية الشعب السوداني المحرومين من الإسهام في ممارسة السلطة ومن امتلاك الثروة بالإضافة الى اخضاعهم لسيطرة ثقافية. ظل مشروع البناء الوطني السوداني مشروعاً قاصراً يقوم فقط على معياري العروبة والإسلام. لم يعترف المشروع مطلقاً لا بالتنوع التاريخي ولا بالتنوع المعاصر للسودان. ظلَّ المشروع يعمل على تقنين سيطرة أقلية ضئيلة في المركز عن طريق نظام حكم وادارة حكومية واستغلال اقتصادي للمناطق المستبعدة. منذ استهلالها دعت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الى إعادة تركيب السلطة، والى التوزيع المتساوي للثروة، والى التسامح الديني، والى الحوار الديمقراطي بين ثقافات المجموعات العرقية والثقافية المختلفة في السودان، والى خلق منظومة اجتماعية اقتصادية وثقافية، والتي نسميها السودان الجديد.

أولت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي منذ البداية الأولوية للعلاقة السياسية المتفاعلة مع أهل دارفور، أفراداً، ومجموعات، وقبائل. على امتداد هذه الفترة، انضم الى عضوية الحركة الكثيرين من أبناء وبنات دارفور. كان هناك تطور توعوي من حيث اهتمامنا بدارفور تجلى في ارسال الحركة لشهيدها المهندس داوود يحي بولاد الى دارفور في أغسطس 1991، نتيجة لحوار بين الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وأهل جبل مرة. لقد تمسكت الحركة دوماً بأن لأهل دارفور قضية عادلة وحقيقية غُض النظر عن خلفية أصولهم الأفريقية أو العربية. بالطبع فإنهم كلهم يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي وبناء على ذلك لهم مصلحة راسخة في إعادة تشكيل السلطة، والتطور المماثل والتوزيع المتساوي والعدل للثروة. تحقيق كل ذلك سيخدم مصلحة الجماهير في دارفور. لازال هذا هو موقف الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، اننا نعلن عن تضامننا الكامل مع أهل دارفور في نضالهم العادل لتحقيق العدالة والمساواة لأنفسهم ولكل السودانيين. الأحداث الحالية في دارفور تتسارع في الوقت الذي تفاوض فيه الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان للوصول الى السلام مع حكومة السودان من وراء ستار شبك خلفي لإمكانية انجاز سلام عادل ودائم. رغم مؤشرات واضحة دالة على عدم الجدية من جانب الحكومة فيما يتعلق باستمرار عملية مشاكوس، فإن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان مصممة الى الدفع بالحكومة الى حافة السلام وان الجبهة القومية الإسلامية ستكون هي الطرف الكاره كما هي الآن، وليس الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. إضافة، فإن أحداث دارفور تجري في الوقت الذي ننشغل فيه بمناقشة الحكومة حول مسألة مناطق الاشتباك الثلاث في جبال النوبا، ومنطقة الفونج في جنوب النيل الأزرق، وإقليم أبيي للدينكا نجوك. يتثبت هذا مرة أخرى صحة رؤيتنا، التي تتطلب حلاً شاملاً والحاجة الى ايجاد صيغة سياسية صحيحة وحقيقية لحكم السودان. بحل مسألة مناطق الاشتباك الثلاث يمكن الوصول الى صيغة صحيحة لمواجهة قضايا المناطق المهمشة الأخرى مثل دارفور وشرق السودان بطريقة فاعلة وإيجابية، وهو ما سيعطي بدوره فرصة جديدة لوحدة معاينة للبلاد ويعزز اجماع قومي لا يستبعد القوى السياسية الأخرى والمناطق المهمشة في السودان.

ان للنظام فرصة حقيقية للعمل مع الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لانجاح عملية مشاكوس والاعتراف بالمشاكل الأخرى مثل دارفور وحلها في إطار محتوى حل شامل ونظام سياسي سوداني جديد. تؤمن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وتظل ملتزمة بحل سلمي وتتوجه الى حكومة السودان بالتوقف عن السعي لتسوية عسكرية في دارفور، وهو نهج أثبت فشله الكامل كوصفة مدمرة في جنوب السودان، وجبال النوبا، وجنوب النيل الأزرق، وشرق السودان. كما يدل تاريخ حركتنا الشعبية/ جيشنا الشعبي لتحرير السودان، فإن أي سوء تشخيص لقضية دارفور بوصفها مشكلة أمنية أكثر منها سياسية سيؤدي الى وصفة عسكرية خاطئة وكارثية. فالعنف يولد العنف وسشعل الحل العسكري استجابات لن تجعل الموقف إلا أكثر سوءاً. لا بداً لحكومة الجبهة الإسلامية ان تقدر الحقيقة الساطعة بأنها لن تحقق نصراً عسكرياً في جنوب السودان، وجبال النوبا، وجنوب النيل الأزرق، وشرق السودان والآن في دارفور. الطريق الوحيد الى الأمام يكمن في الحوار الحقيقي بهدف الوصول الى تسوية سلمية نخاطب الأسباب الكامنة في جذور الانتفاضة السياسية في دارفور، كما يجب أن يكون الحال في كل المناطق المهمشة.

حاولت بعض الدوائر في الخرطوم ربط الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتطورات الجارية في دارفور. تود الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أن تعلن بصورة قطعية أنها لا علاقة لها اطلاقاً باشتعال الحرب في دارفور وهي حرب ترجع المسؤولية فيها كلياً لحكومة الجبهة القومية الإسلامية. الحكومة تعرف كيف تطور الوضع في دارفور، حيث ظلت توصفه "نهباً مسلحاً" على مدى السنوات العشر الأخيرة. كما ان الجبهة القومية الإسلامية تحرض النزاعات القبلية والعرقية في المنطقة لمحاربة ما تسميه النهب المسلح. الآن، جاءت الطيور الى مأواها لتعشعش. ما كانت الحكومة تسميه نهباً مسلحاً، والذي كان في الحقيقة مقاومة لسياسات الحكومة في المنطقة، تحول الى حركة سياسية، ولا يمكن توجيه اللوم للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على هذه العملية الدارفورية الأصلية. بعد تثبيت ذلك، تظل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تتضامن تضامناً سياسياً كاملاً مع أهل دارفور وقضيتهم العادلة، والتي يتوجب على الحكومة عدم تجاهلها أو التقليل منها. اهمال مثل تلك المشاكل كما حدث ذلك في الماضي في الجنوب، وجبال النوبا، والفونج، والبجة، والرشايدة يعمل فقط على تعميقها. تتطلب مسؤوليات الحكومة أن تأخذ العبر من أخطاء الماضي، لدى تعاملها مع مسألة دارفور. من بين مثل تلك الأخطاء، استغلال حكومة الجبهة القومية الإسلامية للتناقضات التي لا قيمة لها بين قبائل دارفور المختلفة بهدف اشعال الفتنة بينها لتقسيمها وحكمها. هذه السياسة مقترنة بمحاولات سحق الانتفاضة باستخدام القوة الغاشمة بدلاً عن الحوار هي المسؤولة عن التطورات الحالية في دارفور، كما كان هو الحال في مناطق أخرى.

إن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على قناعة بأن أهل دارفور، الذين حملوا السلاح الآن، لهم هدف عادل، والذي يحتاج الى مواجهته بصورة جادة. انه من الالزامي على الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحكومة الجبهة القومية الإسلامية بالإضافة الى بقية القوى السياسية الدخول في حوار جاد حول أفضل السبل وأنجعها لمواجهة الموقف في دارفور، والذي يشمل بالضرورة المحادثات، والتحادثات بنية طيبة، مع أولئك الذين يحملون السلاح في المنطقة. اهتمامنا وقلقنا بشأن الوضع في دارفور، أصبح أكثر وضوحاً، بفضل آفاق النجاح في عملية مشاكوس التي ستقود الى ترتيب سياسي جديد تشكل فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان جزءاً معتبراً. الوضع في دارفور سيكون له بالتأكيد تأثير، ايجابي أو سلبي، على الترتيب الجديد وبالتالي لا بد من أخذه بجديته. في حالة توصل عملية مشاكوس، على سبيل المثال، الى اتفاق سياسي وتشكيل حكومة جديدة (انتقالية) فإن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لن تكون جزءاً في مشروع لمحاربة أهل دارفور.

أخيراً، تدعو الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الشعب السوداني الى التضامن مع أهل دارفور والمطالبة بأن تسعى الحكومة الى حل سلمي للمشكلة في دارفور والمطالبة بالرفع الفوري

للحصار ومنع الخدمات عن أهل شمال دارفور وغربها. بالطبع، لا بدّ للحكومة من البحث عن تسوية سياسية شاملة تقوم على أساس نظام سياسي سوداني جديد يشمل كل السودانيين غرض النظر عن منطقتهم أو أصلهم، أو تركيبهم العرقي ومجموعاتهم الثقافية.

20 مارس 2003

د. سامسون ل. كواجي

المفوض الإعلامي للحركة الشعبية والمتحدث الرسمي باسم الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

## مشروع برنامج الحزب الديمقراطي الليبرالي

### إنهاء حرب دارفور وإعادة تعمير الإقليم والمناطق المتأثرة بالحروب

مقدمة:

وصلت الازمة السياسية والانسانية في إقليم دارفور في اقصى غرب السودان، الي مراحل خطيرة من تطورها، والتي تبدت في ارتفاع وتائر العمل المسلح، واستهدافه اساسا للمدنيين، مما ادي فيما ادي الي موت أكثر من 200 الف مواطن، ونزوح اكثر من مليون مواطن من سكان الاقليم الي المدن والى الدول المجاورة المجاورة، ووجودهم في معسكرات اللاجئين البانسة التي ملات صورها وسائط الاعلام المختلفة. وتبدو معاناة اللاجئين مفرعة، حيث يعيشون تحت ظل ظروف قاسية من انعدام ابسط الضروريات، بل يواجه العديد منهم وخصوص الاطفال والعجزة، خطر المجاعة وسوء التغذية والمرض، وكأنهم كانوا يهربوا من خطر الموت بالسيف، الي موت آخر بطئ بانعدام ما يسد الرمق.

كما تأكد بما لا يدع مجالاً للشك، تورط النظام القائم وحلفاؤه في ممارسات التطهير العرقي وحرب الابادة ضد أغلب سكان الاقليم. وعلى خلفية كل هذه المأساة، فقد بدأ التدخل الدولي، سعياً لحل المشكلة من قبل بعض الاطراف، او استغلالها لمصلحة بعض المتدخلين الآخرين. كل هذا فيما تبدو النخبة السياسية والاجتماعية للأقليم والسودان عاجزة عن التعامل مع هذه الازمة، والتي انفجرت وتصاعدت بقوة لم تكن في الحسبان.

ان هذه الازمة والتي افضت الي عذابات لا نهاية لها للمواطنين البسطاء من اهل الإقليم، تتعد وتستفحل أمام اعيننا، وتكاد تصل الي مأساة انسانية كاملة، وتشارف حدود الحرب الاهلية الشاملة، في ظل العجز الواضح والكامل للقوي السياسية السودانية الرئيسية في التعاطي الايجابي معها، وايجاد حلول واقعية وعادلة وجذرية لها.

في الفقرات التالية نقدم ما نراه مبادئ حاكمة لحزبنا الليبرالي الديمقراطي للتعامل مع الازمة في دارفور، وبرامجا سريعة ومتوسطة وطويلة الاجل لانهاء النزاع واعادة تعمير الاقليم.

المبادئ الحاكمة لنشاطنا لحل الازمة في دارفور:

في سبيل تقديم برنامج واقعي وعملي ومبدئي لحل الازمة في دارفور، يعتمد الحزب الديمقراطي الليبرالي علي مجموعة من المبادئ الحاكمة، وهي كالتالي:

- النظر للصراع في دارفور كصراع حول الموارد الشحيحة، وكنتيجة من نتائج الازمة البيئية والتخلف الاقتصادي للاقليم، والذي ساهمت الحكومات المركزية المختلفة في تعميقها ولم تبدل أي برامج للحد منها.
- رفض الطريق العسكري لحل الازمة في دارفور، وخصوصا طريق الاحتراب القبلي والتمترس الاثني، والدعوة الي الحل السلمي للنزاع، توافقا مع مصالح المواطنين في دارفور كافة، وبما يحافظ علي السلام الاجتماعي فيها.
- الدعوة لوحدة اهل دارفور، وحل الصراعات سلميا فيما بينهم، والتي تؤججها اطراف من خارج دارفور، في سبيل انقاذ واعمار الاقليم.
- الدعوة لحل الازمة في دارفور بمعالجة جذورها الاساسية، والمتمثلة في حالة التخلف الاقتصادي وضعف الموارد وانعدام البني التحتية والاقصاء عن السلطة المحلية والمركزية، ويربط ذلك

بتغيير كافة العلاقات الاجتماعية والسياسية في السودان، في اتجاه مدني وديمقراطي واهداف الي تعزيز حقوق ومصالح المواطن وتبسيط ولا مركزية سلطة الدولة.

- العمل علي ان يشمل الحل تطوير موارد الاقليم، وضمان حظه العادل في الميزانية العامة وفي السلطة المركزية، وتقوية وتمكين المواطنين في دارفور، ورفع حافزيتهم للانتاج والادخار والاستثمار، وتشجيع العلاقات النقدية واقتصاديات السوق في الاقليم وعموم السودان.
- حل الازمة في دارفور بالترايط مع حل الازمة السودانية عامة، ويشترط ذلك بتنفيذ اجراءات تؤدي الي تصفية النظام القائم الحالي، واستعادة الحريات والمؤسسات الدستورية والحقوق الاساسية والسلام الاجتماعي في كافة انحاء السودان.

البرنامج العاجل لايقاف الحرب واسعاف دارفور:

في سبيل وقف الحرب المدمرة باقليم دارفور، ومعالجة المأساة الانسانية للنازحين واللاجئين والمهجرين، يدعو الحزب الديمقراطي الليبرالي الي حزمة من الاجراءات العاجلة:

1. دعوة جميع ابناء وبنات دارفور، للارتفاع علي جراهم وتعميق ثقافة السلام واعادة العلاقات الاجتماعية الطيبة بين مختلف ابناء وتكوينات دارفور، وان تنخرط العناصر والشخصيات والقوي الدارفورية المختلفة في حوارات مباشرة فيما بينها فوراً، تفويتا لكارثة قيام حرب اهلية شاملة في الاقليم.
2. وقف اطلاق النار بصورة شاملة وفورية في كل مناطق دارفور، وتقيد مختلف الاطراف باتفاقات وقف اطلاق النار السابقة، وتحويل دارفور لمنطقة منزوعة السلاح، وخروج القوي المسلحة المختلفة بمعسكراتها لخارج دارفور، سواء كانت قوي الجيش النظامي او القوات والمليشيات التابعة لها، او قوي المعارضة المسلحة والمليشيات التابعة لها.
3. نشر قوات اقليمية ودولية مدربة ومتمرسه لمراقبة وقف اطلاق النار، ولحماية المدنيين، ترسلها مختلف دول العالم، وتمولها وتشرف عليها الامم المتحدة.
4. الاسراع بتنفيذ برامج غوث اللاجئين الداخليين والخارجيين في دارفور، وتوصيل الغذاء والادوية والمياه لهم، وذلك درءا لحالات الاوبئة والامراض والموت المسجلة في معسكرات اللاجئين.
5. تشجيع عودة اللاجئين والمهاجرين الي قراهم ومناطقهم، وذلك تحت ضمانات من كل القوي المسلحة، وبإشراف قوات المراقبة الدولية، وتوفير اساسيات المعيشة هناك، من اعادة تاهيل ابار المياه وتوفير الحبوب والبذور والادوية في تلك القري والمناطق، عن طريق الحكومة المركزية ودعم المجتمع العالمي.
6. تعويض المتضررين من الحرب في دارفور من المواطنين، تعويضات مالية مجزية تدفع من قبل الحكومة المركزية السودانية، وفق نظام الديات والتعويضات المعمول به في تراث المنطقة.
7. تكوين اللجنة القومية لاسعاف دارفور، والتي تتكون من ممثلي مختلف القوي السياسية والاجتماعية والاهلية بالاقليم، وتعمل تحت مراقبة دولية، والتي تكون فروعها في مختلف مناطق دارفور، وتشرف علي برامج اعادة واستقرار المهاجرين وتعويضهم.

البرنامج متوسط المدى لحل الازمة السياسية في دارفور:

في سبيل حل الازمة السياسية في دارفور، ندعو للتالي:

1. قيام مؤتمر قومي لحل الازمة في دارفور، تشارك فيه اطراف النزاع المسلحة، والقيادات القبيلية والاهلية، ومنظمات المجتمع المدني في دارفور وعموم السودان، والاحزاب السياسية السودانية كافة، بغرض الوصول الي حل سياسي وسلمي للنزاع.
2. يقوم المؤتمر القومي تحت رعاية اقليمية ودولية من قبل الاتحاد الافريقي ومنظمة الامم المتحدة، وتتخذ القرارات فيه بالاجماع والتراضي، وتكون قراراته ملزمة للجميع.
3. حل كافة المليشيات والتنظيمات المسلحة في دارفور، واستيعاب الراغبين من افرادها في القوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الاخرى، وذلك بعد نزع اسلحتهم وإعادة تاهيلهم.

4. محاسبة ومحاكمة كل من تورط في جرائم ضد المواطنين في دارفور، وخصوصا الجرائم ضد المدنيين، داخل السودان او خارجه، وتأييد عمل المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد. وتكوين لجنة سودانية للبحث عن الحقائق وتوثيقها، يعفي من المسؤولية الجنائية من يعترف امامها بجرائمه ويكشف كل تفاصيلها، علي غرار لجنة الحقيقة في جنوب افريقيا.
5. اعادة رسم حدود اقليم دارفور، بما يعيد اليه القسم الشمالي من الاقليم، والذي اقتطع واضيف الي الاقليم الشمالي، من قبل حكومة الانتقاذ.
6. الغاء التقسيم الحالي لاقليم دارفور، وتوحيد اقليم دارفور في حدوده القديمة، وذلك في ظل الرجوع الي التقسيم الاداري السابق للسودان، بأقاليمه السبعة.
7. ترك مسالة التقسيمات الادارية والمحلية داخل الاقليم لبرلمانات وحكومات الاقاليم المعنية، ويقف الحزب مع ابتداء تقسيم اداري في دارفور يراعي التراث التاريخي لديار القبائل في الاقليم.
8. تكوين حكومة محلية في دارفور تعبر عن مختلف القوي السياسية والاجتماعية في الاقليم، كما يمثل الاقليم بنسبة تماثل نسبة سكانه في الحكومة المركزية، بما فيها الوزارات السيادية والاستراتيجية، ويظل هذا ساريا ضمن اطار فترة انتقالية لا تتجاوز الثلاثة سنوات، حتي قيام اول انتخابات اقليمية ووطنية حرة في السودان.
9. تبني نظام الحكم الفيدرالي اللامركزي كنظام حكم في السودان، وان يقوم تحت ظل نظام ديمقراطي في كامل البلاد، يتم انجازه بتصفية النظام القائم، بوصفه احد العقبات الكوود امام حل مشاكل السودان، وذلك وفق مؤتمر قومي دستوري تشارك فيه القوي السياسية والاجتماعية السودانية وبإشراف ومراقبة دولية.
10. قيام رئاسة الدولة في السودان علي قاعدة مجلس رئاسة فيدرالي، تكون رئاسته دورية تتغير كل عام بين ممثلي الاقاليم المختلفة.

البرنامج الاستراتيجي لآعمار ونهضة دارفور:

يتبنى الحزب الديمقراطي الليبرالي البرنامج الاستراتيجي التالي، لاعادة اعمار وضممان نهضة دارفور، ويلتزم بالمناداة به والعمل من اجله في كل المحافل المحلية والاقليمية والعالمية المتعلقة بقضية دارفور ومواطنيها:

1. صياغة مشروع قومي لمواجهة التدهور البيئي في دارفور، وانشاء مركز قومي لدراسات البنية يكون مقره دارفور، واعادة تاهيل المؤسسات المشرفة علي هذه المواجهة وانشاء مؤسسات اخري جديدة، وتوفير كل الموارد لها.
2. تخصيص نسبة متوازنة من الخزينة العامة لميزانية الاقليم تتناسب مع عدد السكان واسهام الاقليم في الدخل القومي، وتخصيص 50 من عوائد البترول المستخرج بالاقليم لصالح الاقليم.
3. الاهتمام بتوفير المياة في مناطق الاقليم المختلفة، وذلك باقامة السدود والحفائر ومقابض المياة، وبما يوفر الهدر المائي الهائل في الاقليم، وذلك في وجود موارد مائية كبيرة في وسط وجنوب دارفور.
4. تاليس ودعم الاستثمار المركزي والاقليمي في بناء وتاهيل البنية التحتية في الاقليم، من بناء الطرق والجسور ومحطات الطاقة والاتصالات وغيرها، واستجلاب الدعم الاجنبي للمساعدة في تمويل تلك المشاريع.
5. اكمال الطريق الغربي، ومحاسبة كل من تورط في الفساد في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ المشروع، وان يمول الطريق عن الحكومة المركزية والدعم الاجنبي.
6. الوصول الي اتفاقات ترعاها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بين القبائل المختلفة، تقوم علي ضمان ملكية الارض بالنسبة لمالكيها، والسماح باستخدامها وفق شروط ميسرة للجانبين للقبائل الرعوية والمترحلة.
7. حل مشكلة الارض في دارفور، بما يؤدي الي تثبيت الملكية الموثقة للارض والانتقال من نظام ملكية القبيلة الي نظم اكثر دقة وجدوي اقتصادية.

8. الاهتمام بتوطين الرعاة الرحل، وذلك بتوفير المياه والخدمات الأساسية في مناطقهم، وتشجيع الدولة للنشاطات الاقتصادية التحويلية والحرفية والمرتبطة بإنتاج الأعلاف والصناعات الغذائية في مناطقهم.
9. دعم النشاطات الاقتصادية لمزارعي الإقليم، المتوجهة نحو الإنتاج التجاري، وذلك بتقديم القروض المسهلة لشراء مدخلات الإنتاج والآلات والتقنيات.
10. تسهيل وتشجيع الاستثمار في إقليم دارفور، وذلك بتخفيض الضرائب أو الإعفاء على المستثمرين في قطاعات إنتاجية بعينها، وتشجيع امتصاص فائض العمالة من قبل مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية بالإقليم.
11. الاهتمام بالمشاريع النموذجية التي قامت لتطوير المنطقة، مثل مشروع جبل مرة ومشروع تنمية غرب السافانا، ونقلها تدريجياً إلى إدارة وملكية مواطني المنطقة، بما يساهم في دخولها لحلبة النشاط الاقتصادي النقدي.
12. بناء مناطق التجارة الحرة في الإقليم وعلي الحدود مع الدول المختلفة، ومن ذلك إنشاء المنطقة الحرة الشمالية (في الحدود مع ليبيا)، والمنطقة الحرة الوسطى (في الجنيبة مع تشاد)، والمنطقة الحرة الجنوبية (في الحدود مع أفريقيا الوسطى)، وإفناع الدول المجاورة بالانخراط فيها.
13. الاهتمام بالخدمات الصحية والبيطرية وتحفيز العاملين فيها بالإقليم، وتطوير التعليم في المنطقة وإنشاء الكليات الزراعية والمختصة بالإنتاج الحيواني ودراسات البيئة وغيرها من الدراسات المهمة لتطور اقتصاديات الإقليم.
14. دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات حماية البنية والتعليم وثقافة السلام وتطوير الموارد وتدريب المواطنين ورفع قدراتهم وتقوية وتمكين المرأة في دارفور.

إعادة البناء في المناطق المتأثرة بالحروب وتصفية بقايا النزاعات المسلحة:

أدراكاً من الحزب الديمقراطي الليبرالي، بأن الحروب الأهلية التي دارت في السودان قد كانت مصدر خراب وتدمير للموارد البشرية والمادية والطبيعية لا يوصف، ومعرفة منه بأثارها السياسية والاجتماعية والنفسية المدمرة للبلاد ولمجمل المواطنين وللعناصر المشتركة فيها، فإن حزبنا يؤيد وقف تلك الحروب الأهلية، ويعمل بكل قواه لعدم اشتعالها، ويتبنى برامج سريعة لإعادة تأهيل الخدمات والمرافق الأساسية، في مناطق الجنوب والشرق وجبال النوبة والنيل الأزرق وغيرها.

ولما كانت قضية نزع جذور الحروب، قضية تحتاج إلى حلول مستقبلية ودائمة، والتي مناخ من إعادة الثقة وبنائها، ولما كان مستقبل تطور الدولة السودانية، وضمان وحدتها أو الانفصال السلمي لبعض مكوناتها، أمور مصيرية يجب أن تخضع لإرادة المواطنين، فإن حلولها تأتي ضمن قضايا إصلاح النظام السياسي، وفي ظل الدستورية، وترتبط ارتباطاً لا فكاك منه بضرورة إعادة ترتيب العلاقات السياسية والاجتماعية في السودان.

بناءً على ذلك، فإن الحزب الديمقراطي الليبرالي، أذ يؤيد كل الجهود التي أدت وتؤدي لإنهاء الحروب، تمهيداً لحل المشكلة جذرياً عن طريق إصلاح وإعادة بناء النظام السياسي للدولة السودانية، يطرح المهام العاجلة التالية لإعادة تأهيل المناطق التي دمرتها الحرب في مختلف أجزاء السودان:

1. وضع برامج عاجلة للإغاثة وتوفير الغذاء والرعاية الصحية في المناطق المتأثرة بالمجاعة أو المهتدة بالمجاعة في المناطق التي تأثرت بالحرب أو لا تزال تعاني من أثارها.
2. وضع برنامج سريع وعاجل لإعادة تأهيل المرافق والخدمات الأساسية والخدمة المدنية في المناطق التي تأثرت بالحرب أو لا تزال تعاني من أثارها.
3. إعادة توطين النازحين والمهجرين والمهاجرين إلى مناطقهم، وخصوصاً من دول الجوار التي داخل البلاد، وضمان تعويضهم تعويضاً عادلاً عما فقدوه من مقدرات وممتلكات.
4. استقطاب الدعم الإقليمي والعالمي، السياسي والمعنوي والمادي والفني العاجل، لتثبيت أسس السلام وإعادة التأهيل في المناطق التي تأثرت بالحرب أو لا تزال تعاني من أثارها.

5. فتح المجال لكل المنظمات المدنية والمبادرات الاهلية، للمساهمة في التعمير واعادة التاهيل، وبناء ثقافة السلام.
6. فضح كل القوى والمؤسست التي ترفع خطاب العودة للحرب او تهدد بالحرب او تمارس الممارسات المؤججة للحرب والمعادية للعملية السلمية.
7. العمل علي تصفية كل التشكيلات السياسية والحزبية المسلحة، واصلاح قوام القوات المسلحة والنظامية، بما يحقق حل هذه التشكيلات المسلحة، وينزع الصفة العقائدية عن الجيش الحكومي، وبناء جيش قومي وقوات نظامية قومية ملتزمة بالديمقراطية.
8. تثبيت مبدأ الحلول السياسية للنزاعات القائمة في تلك المناطق، تاخذ في الاعتبار مطالب مختلف المواطنين فيها، واشباع حاجاتهم التنموية وتفكيك فتائل الانفجار ومواجهة ثقافة الحرب، واستصحاب المشورة الشعبية والجهد الأهلي والشبابي لحل النزاعات.
9. إصدار برامج خاصة بتلك المناطق لاعادة البناء والتعمير.

الحزب الديمقراطي الليبرالي  
2008

## مشروع دعوة أمان دارفور المقدم من الحزب الديمقراطي الليبرالي

(دعوة للسلام ومقترحات عملية لانتهاء الحرب في دارفور)

### مقدمة الى القوى الوطنية والديمقراطية والى جماهير الشعب السوداني والمجتمع الدولي

- :: دارفور منطقة منزوعة السلاح ::
- :: تنظيم مؤتمر قومي لسلام دارفور::
- :: تكوين حكومة قومية انتقالية تنهض بمهام السلام وتحضر لانتخابات نزيهة ::

### ديباجة:

التزاما بمواقفها المعلنة من تحقيق العدالة في السودان، واخرها الدعوة للتعامل الايجابي مع اتهامات المدعي العام للمحكمة الجنائية ضد رأس الحكم، والتزاما بواجبها في حماية الوطن من الاخطار والتمزق، وتمسكا بضرورة الحلول السلمية والعدالة للقضايا السودانية، وردا على المجزرة البشعة التي نفذتها قوات النظام الحاكم في الخرطوم في معسكر كلمة للاجئين، واستمرار انتهاكات حقوق المواطنين في حل الاقليم واستمرار التدهور الامني والعسكري فيه، ولعدم قناعتها بجدية حزب المؤتمر الوطني في حل الازمة، بل كونه اصبح أحد العوائق تجاه حلها، فان القوى الوطنية والشخصيات والقيادات التالية وبعد اطلاعها على مختلف المبادرات والمواقف السياسية المطروحة، ورغبة منها في توحيد مواقف القوى الديمقراطية والوطنية، تتقدم اليها والى جماهير الشعب السوداني بالدعوة التالية، لإنهاء الحرب في دارفور وحل الازمة الوطنية:

## دعوة أمان دارفور

### المبادئ:

ننطلق من المبادئ التالية في طرح الدعوة :

1. التأكيد على التعامل مع ازمة دارفور على انها ازمة كل السودان وليست اشكالا يخص ابناء دارفور فقط، أي انها نتاج طبيعي لازمة الحكم في السودان وتغييب الديمقراطية والحرية و العدالة، كما نؤكد على ان قضية دارفور قضية سياسية مرتبطة بمطالب شرعية و عادلة، ونرفض كل الدعاوى التي تصفها على انها صراعات قبلية او اثنية.
2. الإلتزام بحقوق المواطنين الملحة وفي قلبها حق الحياة وحق الأمن، وضرورة توفر هذا الحق لمواطني دارفور بعد كل العذابات التي تعرضوا لها.
3. التسليم بالغين التاريخي الواقع على أهل دارفور خصوصا ومناطق الهامش عموما من قبل الدولة المركزية، و ضرورة تبني العدالة كمعادل طبيعي للحرية لأن الوطن غير الحر والذي لا تتوفر فيه العدالة يصبح مصدر خطر لأهله وجيرانه والعالم أجمع.
4. ضرورة حماية السودان من التمزق والاحتراب وأخطار التدخل الأجنبي والحفاظ على وحدة الدولة السودانية والنسيج الاجتماعي الذي تهدده الحرب وآثارها.
5. رفض ثقافة العنف والدمار وضرورة اعتماد مبدأ الحل السلمي للخلافات السياسية والاشكاليات العرقية وانتهاج هذا الطريق سبيلا وحيدا لمعالجة الأزمات العمل على إيقاف النزعات المسلحة و ايجاد حلول دائمة لجذورها الصراعات الكامنة في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية وعرقية.

6. الالتزام بالحق المدني لكل القوى السياسية السودانية في التداول السلمي للسلطة مراعين للمبادئ الديمقراطية في اتاحة الفرصة لكل قطاعات المجتمع في المشاركة في العملية السياسية وبناء المجتمع والتعايش السلمي.
7. إعتبار ما يسمى ب"مبادرة اهل السودان" هي حوار مع الذات لا غير اذ ان اهم الاطراف المعنية غائبة عنها، وهم أهل دارفور والحركات المسلحة. ونرفض حتى التسمية التي اعتبرت المشاركين هم اهل السودان وغيرهم ليسوا بأهله، في تعبير صارخ عن ذهنية الاقصاء ومنطق التهميش الذي يصر عليه النظام.
8. ان يكون الحل بيد اهل السودان وقواه الوطنية والديمقراطية عبر الحوار السلمي والتفاوض والنشاط المشترك جنباً الى جنب مع المجتمع الدولي وقبول الدعم العالمي واستيعاب وتفعيل المبادرات الدولية لحل الازمة وخصوصاً قرارات الامم المتحدة ومجلس الامم والمحكمة الجنائية الدولية.
9. ضرورة الرجوع الي رأي النازحين والمشردين في دارفور باعتبارهم واطني الجمرة وضمان مشاركة النساء الكاملة في العملية السلمية باعتبارهن الأكثر تضرراً والأكثر حرصاً على السلام وضرورة المشاورة الواسعة مع القيادات الاهلية في دارفور واشراكها في حل النزاع.

### المهام:

ان المهام الاساسية لهذه الدعوة تتلخص في التالي:

- أ- إنهاء الحرب في دارفور وضمان الامن فيها وعودة المهجرين الى مناطقهم .
- ب- بناء حكومة وحدة وطنية انتقالية تقوم بتنفيذ السلام وضمانته وتعالج وتزيل آثار الحرب.
- ت- التحضير لانتخابات نزيهة والاشراف على قيامها عن طريق الحكومة الانتقالية وبرقابة اقليمية ودولية.

### الآليات:

يتم تنفيذ هذه الدعوة عن طريق آليات الاتفاق السياسي بين القوى السياسية الفاعلة في السودان، وخصوصاً القوى الديمقراطية والحركات المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأجازتها وتفعيلها تجاه حزب المؤتمر الوطني عن طريق آليات الحراك المدني والمعارضة السلمية بما فيها تنفيذ العصيان المدني، وعبر دعم المجتمع الدولي، حسب التصورات التالية :

#### 1. دارفور منطقة منزوعة السلاح :

لا بد من نزع السلاح من الاطراف المتصارعة وسحبه من دارفور، وفي اولها قوات النظام وقوات الجنجويد، وتحديد حمل السلاح في قوات حفظ السلام الدولية والافريقية حصرياً. وذلك لما يشكله السلاح من خطر على المواطنين وذلك لعشوائية استعماله كما يتجلى في القصف الجوي وفي الهجوم على الاسواق واخيراً كما تجلى في - مجزرة معسكر كلمة. كما ان وجود السلاح يهدد العملية السلمية ويهدد بالانفلات الامني ولا يساعد على خلق جو معافي من التوتر، ونزعه يسمح بوجود اكبر قدر من المنظمات الانسانية لكيما تعمل في ذلك بضمان الامن لنشاطها لتحقيق مهامها التنموية والانسانية، ويجبر الفرقاء على الدخول في المفاوضات وذلك لأنه لا يكون عندهم وسائل الحرب. ولنزع السلاح يتم تنفيذ التالي :

1. انسحاب القوى المتصارعة بقواعدها العسكرية خارج دارفور .
2. نزع السلاح الاختياري وحماية القوى التي تسلم سلاحها اختياريًا من قبل المجتمع الدولي.
3. نزع السلاح وجمعه بالقوة من الاطراف التي ترفض تسليمه اختياريًا من قبل القوى المشتركة عبر قرار بذلك من مجلس الامن .
4. اصدار قرار من مجلس الامن بتحريم العمليات العسكرية في دارفور من طرف النظام وفرض حظر على الطيران فيه وتنفيذ هذا القرار من قبل القوات المشتركة.

5. حماية الحدود الخارجية وحدود دارفور الداخلية مع الاقاليم الاخرى ومحاربة تهريب السلاح من قبل القوى المشتركة.
6. المساهمة في اجراء الصلح على المستوى الاهلي وجذب مساهمة الزعامات القبلية والاهلية والسياسية في عملية السلام.
7. محاربة ثقافة حمل السلاح عبر جهود تعليمية وثقافية .

## 2.تنظيم مؤتمر للسلام:

- يتم تنظيم مؤتمر للسلام تبادر به وتشرف عليه القوى الوطنية والديمقراطية المساهمة في الدعوة ، بمشاركة حركات دارفور السياسية والمسلحة، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، يجيز وفقا شاملا لاطلاق النار، ويقر مشاركة دارفور في السلطة الانتقالية، ويجيز ضرورة التعاون مع المجتمع الدولي لبسط الأمن واعادة الاستقرار في دارفور وتحقيق العدالة، وذلك عبر الاطر التالية:
1. ضرورة تمثيل كل الكيانات السياسية والاجتماعية في دارفور في هذا المؤتمر، وبقيّة القوى السودانية الا من يرفض منها ويتعنت، والتزام كافة القوى الديمقراطية والوطنية بنتائج المؤتمر.
  2. التزام الحركات الثورية المقاتلة في دارفور بوقف اطلاق النار والتوقف عن العمليات الهجومية، وذلك لخلق المناخ الوطني المناسب لعملية السلام.
  3. التزام كل القوى الوطنية والديمقراطية بمبدأ العدالة وضرورة التعاون مع المجتمع الدولي لمحاسبة مجرمي الحرب مهما علوا، واعتبار ذلك شرطا اساسيا لأي حل ناجح لقضية الحرب في دارفور.
  4. ضرورة اجازة برامج التأهيل واعادة التعمير وحصر الانتهاكات ورصد التعويض لضحايا الحرب، في المؤتمر المشهود، والتعاون مع المجتمع الدولي في ذلك، عبر اقرار وقيام الهيئة القومية لاعادة تعمير دارفور كجسم تنفيذي يقوم بهذه المهمة وبناء الصندوق القومي لاعادة تعمير دارفور لتمويل تلك المهمة.
  5. تكوين حكومة وحدة وطنية على خاتمة المؤتمر تقوم بتنفيذ قراراته.

## 3. بناء حكومة وحدة وطنية انتقالية:

- يتم تكوين هذه الحكومة في مؤتمر مصغر يُعقد بعد انتهاء مؤتمر سلام دارفور، وتأخذ شرعيتها بالتزام القوى السياسية والدستورية المشاركة في المؤتمر فيها، وبمباركة الشعب السوداني والمجتمع الدولي لها، وذلك على الوجه التالي:
1. تشارك في الحكومة كل القوى السياسية والعسكرية الفاعلة، باستبعاد المتهمين بجرائم الحرب، على ان يرأسها النائب الاول لرئيس الجمهورية او مرشح مستقل من دارفور .
  2. التعاون مع أي جناح في حزب المؤتمر الوطني مستعد للمشاركة لتكوين هذه الحكومة، شرط قبوله مبدأ ابعاد كل من وجهت له اتهامات بممارسة جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية من قوامها.
  3. تمثل الحركات المقاتلة في دارفور في هذه الحكومة بمواقع جوهرية، من بينها حاكم دارفور الكبرى ووزير الدفاع ووزير العدل خاصة في حالة كان رئيس الحكومة من غير دارفور.
  4. تكون أولى مهام الحكومة الانتقالية انهاء الحرب تماما في دارفور بتنفيذ قرارات المؤتمر، واستعادة الامن فيها، وبدء برامج عاجلة لمصلحة المهجرين واللاجئين في دارفور ومن اجل عودتهم الى مناطقهم.

## 4. التحضير لانتخابات نزيهة

- تكون المهمة العاجلة الثانية للحكومة الانتقالية هي التحضير لاقامة انتخابات نزيهة تحقق النقل السلمي للسلطة لممثلي الشعب، ويتم ذلك بانجاز التالي:

1. تصفية كل آثار الحرب باعتبارها تشكل نقيصة اساسية في أي شرعية ديمقراطية، وعودة المواطنين الى اماكن سكنهم.
2. تفكيك الارتباط القائم بين اجهزة الدولة وبعض الاحزاب، وتحديدًا حزب المؤتمر الوطني، واستعادة اموال الدولة ومقدراتها منه.
3. تمهيد الجو الديمقراطي وذلك بالغاء كل القوانين المقيدة للحريات واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وضمان الحريات العامة كافة.
4. اجازة قانون ديمقراطي للأحزاب يهدف لتوسيع المشاركة السياسية، لا حصرها، واجازة قانون ديمقراطي للانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية، يحفظ حق كل السودانيين فيالمشاركة العادلة، بما فيهم سودانيي المهجر.
5. إقامة الانتخابات بعد عام من تكوين حكومة الوحدة الوطنية برقابة اقليمية ودولية فاعلة.

الحزب الديمقراطي الليبرالي

21 اكتوبر 2008

## مقترح استقلال دارفور في الذكرى الوداشر لقيام ثورة الغرابة\*

العزیز عادل عبد العاطي  
تحياتي

نحو امبراطورية كوشية لا دويلات:

كنا قد ناقشنا مع سجالة افريكانيين سودانيين ومن الدول المجاورة للسودان ، من ارتيريا وجنوب السودان ، وافريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ، واتفقنا على ان هذه الدول يمكن ان تكون جزء من السودان مستقبلا ، لنبني حضارة موحدة. فهذه الدول اي منها فشلت او هي في طريق فشلها كدولة بالمعيار الواقعي وان تكون قانونيا هي دول وذلك منذ خروج مستعمرها الاوربي. طبعا السودان دولة فاشلة بلا شك الا ان فشلها ليست بمستوى او درجة فشل هذه الدويلات الافريقية .

لاحقا في هذا الاتحاد يمكن النقاش حول انضمام اقليم النوبة في صعيد مصر واقليم فزان الليبي الى هذه الامبراطورية الافريقية التي تعيد مجد كوش وعظمة اباطرتها في وجه جديد تبني للسلام والعلم. وقد نتفق مع اثيوبيا لاتحاد اكبر في الوصول الى الصومال وجيبوتي شرقا والسيطرة على القرن الافريقي وملم البحر الاحمر والمحيط الهندي . كذلك قد ننجح في الوصول غربا الى المحيط الاطلس بالاتحاد مع مالي وموريتانيا ، علما ان الدويلات الافريقية الاحد عشر في غرب افريقيا والناطق غالبها بالفرنسية قد تتوحد في دولة واحدة.

حلم عودة كوش في شكل امبراطورية افريقية معاصرة قوية منطلقا من السودان الحالي، بكونه منبت الحضارة الافريقية امر سيعيد للامم الزنجية انسانيته وكرامتها والثقة في ذاتها ، بعد قرون من الضياع مروراً بقرون العبودية وتجارة الرقيق ، ثم حقبة الاستعمار الاسيوي والاوربي ثم شيوع النظرة العنصرية على السود في العالم. وقد نسهم في الحضارة الانسانية القائمة اليوم باسهامات مذهلة جديدة تقدم للانسانية.

في دارفور يقولون الشجرة تثمر حين تعود الحياة لجذورها "شجرة بلد كم عرقيتو خضرت". ويقولون "كم قبلتي ام ورا ورا واديتي قرن جبتك تقدر تنطي لشوك ."

تستفزني مساحة الاتحاد الروسي ، ودول مثل الصين ، والهند ، البرازيل ، وانا مهموم بضرورة توحيد افريقيا في دولة او في خمس او ست دول ، بروية الشيخ انتا ديوب ، هو حراك لا حرب ولا معاداة بل اتحادات طواعية من اجل سلام وامن عالمي .

الهند نموذج جيد لنا في السودان . فبالرغم من تعدد اللغات والثقافات الا ان الجميع هم امم زنجية ويمكنها خلق ديمقراطية حقيقية وتقدم اقتصادي كما الهند ، ويهذه الوضعية تتعزز قوتنا اقتصاديا وتقدم علميا وعسكريا ونرتفع من قدرنا الانساني.

امكانيات وصعوبات التفكير في الاستقلال:

لا اعتقد ان استقلال سكان اقليم دارفور حل للسودان الحالي بمشاكله ، فاستقلال الامم الزنجية في الجنوب من استعمار الجلابي بالرغم من انهم غير مشاركين في سكنهم بمجموعات تعتبر نفسها عربية كمال الحال في دارفور لم تستقر، لان اسباب عدم الاستقرار لا تكمن حلها في الانفصالات او التقوقع الى وحدات صغيرة. ولن تحل الازمة بين النوير والدينكا باعلان كل منهما دولة في حاكورتها، بل تزيد الامر تعقيدا. اذ لا بد من النظر الى الاسباب الحقيقية وراء الحروب وعدم الاستقرار وهي دولة الجلابي .

الازمة اذن هي دولة الجلابي وعقلية متفقيها المخاصمة للديمقراطية وحقوق الانسان من جهة ونكرانها وعداوتها غير المبررة للذات الافريقية من جهة اخرى وادعاء هوية لا تناسبها ، و بل والسعي لفرض هذه الهوية على الكل بالسودان. وبين هذا وذاك تستمر تطمس معالم الحضارة الافريقية القديمة، وبالرجالة كدة ولغاية الرياء وامشو شوفوني. وهكذا لا يكون التفكير منصبا في نهضة الانسان في هذه الدولة بغرض

الاسهام في الحضارة الانسانية ودعم الامن والسلم الدوليين. هنا يكون التفكير منصبا في الاستحواذ غير المشروع وحرمان الاخر ، ولا بد من تولد صراعات في دولة دارفور او في السودان او في وحدة اصغر .

اذا استقلت دارفور ، ودارفور اكبر اقاليم السودان ، وعدد سكانه يفوق الـ18 مليون، واني اشك في الاحصائيات التقديرية التي تقدمها دولة الجلابي في كل عهودها . سكان جبال مرة ، وجبال اتشامرا وجبل مون وجبل الميدوب والجبال السود فقط يفوقون الـ8 مليون، واعتقد ان سكان جبل مرة قد يتعدون الثلاث مليون .

ودارفور اسم منسوب لشعب الفور الا انه في الاساس اتحاد فرضه سلاطين الفور المسلمين من عهد السلطان موسى ود سليمان في (1446) بالتقريب ، على مجموعة القبائل نوبية الاصل والمستقلة، و صاحبة ارض ونظام سلطاني 10 منها غير مسلمة، 13 عشر مسلمة. والمجموعة الاخيرة هي الدواجو (حبوية القبائل 333 ف اي هذا تقدير ) ثم الفور والقمر (1293) والبيقو ثم المساليت كاحداث سلطنة مقارنة بالبقية (1868)، لكل من هذه سلطان وارض ونظام سلطاني. وهناك ثلاث منها في تشاد هما البرقو والتاما والحجر .ثم هناك التنجور (604 ف بالتقريب في حقب المسيحية في اثيوبية) ، والبرتي والميدوب والبرقد والزغاوة لكل من هذه الشعوب ملك وارض ونظام اداري ، باستثناء الزغاوة التي حاولت بناء سلطنة في القرن العشرين وهناك الارينقا والجبل المراريت والميميا الذين هم موزعين بين الفور (وهم بقايا القمري في حقبه نوكات بتعبير نختيجال) .

ثم المجموعات الجنوبية (يسمونها المجوس لكونها غير مسلمة) الرونقا والبنقا والقلا وسلا ، والسوا والموا والكريج والفوروقي والبنئلة والسنجان ، وهي تسكن جنوب و جنوب غرب جبل مرة الى كفيما قنجي. ارضها في جنوب دارفور الان تم توزيعها بكل وحشية لصالح المجموعات المعروفة بالعربية ، وخضعت للاسترقاق وسرقة الاطفال بحيث صاروا هبانية او بني هلبة او تعلقشة او قمر غالبا ، على راس كل منها سلطان . خضعت هذه المجموعات لسلطنة الكيرا في حقبه (طرة).

تملك جميع هذه المجموعات ارضها وما يمكن ان تعتبرها دولة ، وهي ملكية ذات اهمية غاية في الحساسية. في الاراضي الواقعة حول جبل مرة نجح سلاطين الفور في تنظيم الارض وتوزيعها وفق رؤيتهم وولانهم ، ودخل سلاطين الفور في حروب متعددة مع البرقو والقمر منذ القرن السابع عشر ، وتعد هي الانشريس، ومع المساليت في اول القرن العشرين . ولم يتحقق النجاح الكامل حتى دخل الانكليز فحسموا المسألة بتقسيم تراب دارفور مع فرنسا فوقع اقليم ابشي داخل تشاد ومعه سلطنات البرقو والتاما والحجر وداجو سلا . ووقعت القلا والسلا في افريقيا الوسطى. وخرجت كردفان كاقليم للرعاة البقارة ونوبة جبال التروج .

توجد مجموعات اخرى البرنو والبديات والقرعان والكالميو والفلاتة والهوسة والتكارير والكنين وهي مجموعات كانت جزء من الدولة في عهد التنجور حقبتي (أوري وعين سرو) حيث امتد اقليم التنجور حتى كاتم شرق نيجيريا وتخوم النيجر. وهذه المجموعات تتمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها السكان الاصليين. ويعتبر البرنو والبرقو انهم من اصل التنجور ، فيما يعتبر الفلاتة انهم اثيوبيون موطنهم التاريخي هي الهضبة الحبشية ومنطقة القرن الافريقي. ويعتبر القرعان انهم صوماليون وان لهم صلة عميقة بالبجا في الشرق. ومجموعات الزغاوة تخلط بالتوبو في صعيد ليبيا وللتوبو روابط ثقافية وعرقية بشعوب الامازيق وشعوب المور في شمال غرب القارة.

غرب الفاشر تسكن الكنين والتكرور وهي مجموعات من مالي والسنغال . تجد ادعاء القواسمة في الشرق الجنوبي ان اصولهم تنجور . وفي هذه التداخلات تعيش بالفاشر مجموعات من فزانة من ليبيا ، واولاد الريف من صعيد مصر وهوارة، وعائلات من الجلابية (شوايقة ودناقلة وجعلين)

جميع هذه المجموعات التي ذكرت اعلاه توجد العديد منها ضمن سكان جبال التروج التي تعرف بجبال النوبة وفي منطقة الانقسنا ، حيث يعتبر البرنو الفونج فرع منهم ويوجد اعداد كبيرة من البرنو والفلاتة في مناطق كفياقنجي وحفرة الناس في المنطقة الحدودية بين السودان و افريقيا الوسطى والجنوب .

وفي اقليم دارفور توجد مجموعات عربية وزنجية تعتبر نفسها عربية ، ولها ادارات باسم النظارت واخرى عموديات وتتبع غالبها لسلطان الفور وجزء لسلطنتي القمر والمساليت وهي : الرزيقات ثم

المعاليا ، والهباتية، التعليشة، والبنبي هلبة ، . ولكل منها ناظر وحاكورة محددة من قبل سلطان الفور والناظر مسوول امام مقدوم الصعيد في نجالا . اليوم هناك الترجم والسلامات والمسيرية والصعدة لكل منها ناظر بدل ما كان عمدة.

وتوجد البني حسين في شمال دارفور ، ولها نظارة اما المهادي واولاد مانا والحوطية وبقية بطون الرزيقات فلها بين عموديات ومشايخ ولكل مجموعة حاكورة محددة بمعالم مثل الاودية والتلال ، وتعيش محترمة بعضها البعض وواعية بحقوق بعضها البعض .

لكن الامر اختل اليوم بظهور منصب الامير الذي ابتدعه النظام للرفع من مكانة القبائل العربية على حساب السكان الاصليين .

جميع هذه المجموعات تنظر الى الارض كثروة وكرامة وفيما لا يوجد قانون ولا مرجعية ولا دولة واعية مثلت حقوق الارض احد اركان الاحتراب ويمكن ان يمثل كذلك اسباب اساسية لفترة اطول وهي نموذج لحالات عديدة في كل اقاليم السودان.

مثلما ان للنوبة البربر في شمال السودان المحس والحفاويين والدناقلة اصل عرقي وثقافي بالامازيق سكان الساحل شمال القارة اقوى من ارتباطهم بنوبة صعيد مصر الذين هم اقرب الى نوبة غرب السودان فهناك ترابط بين شعوب القارة الافريقية في السودان الافريقي بشكل لا يمكن محوه او تفكيكه .

كما تتداخل قبائل الجنوبية مثل الزاندي والجور مع سكان الكنغو كذلك تجد مجموعات القموز و الانجواك والنوير تجدها في اثيوبيا.

واعرف هذه الجماعات يمكن ان تشكل طاقة كبيرة للبناء والتعمير اذا قامت دولة وضعت اولويتها العلم والمعرفة للسكان ، ويمكن ان تتقدم في اقتصادها بشكل مدهل لتكون قوة اقتصادية حقيقة تعادل في الجنوب قوة الهند والبرازيل والصين .

ففي تقديري ان العدد الحقيقي لسكان السودان الحالي يتعدى ال60 مليون اذا جرى احصاء سكاني دقيق شمل سكان الجبال والغابات والودية البعيدة عن الحواضر.

وما يميز هذه المجموعات كلها انها تعيش في تعاون وسلام وتعرف حقوقها وتحترما وتمتلك استعدادات نفسية عالية للتعاون والبناء والتسامح فيما بينها فقط اذا وجدت نظام دولة حقيقة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان.

#### اشكالية الحدود:

لم تتكون سلطنة واحدة مستقرة معروف لها سلطة مركزية في دارفور كمرجعية يمكن الرجوع اليها في التاريخ.

في دارفور ، رغم قوة سلاطين عائلة الكيرة من الفور ، كانت هناك مجموعة سلطانات زنجية بينها حروب مستمرة حتى ياتي التدخل الاجنبي ، ومناطق مثل جبال الميدوب (مسقط راس خاليوت ابن بعانخي ملك النوبة العظيم)، والنوبة المقصود هنا كل الشعوب السوداء في النيل والصحراء والجنوب، وهي وسكانها لم تخضع لحكم سلطان الفاشر مباشرة.

لكن حقيقة لا تعرف بشكل دقيق في تقديري حدود لاقليم دارفور، في وقت لم يكن هناك سلطانات على النيل او الجنوب اقوى منها ، لكن من المؤكد انها كانت على اتصال بمصر عبر درب الاربعين ، والمنطقة لم تكن تتبع للشمالية بالتأكيد ، كما لسلطنة الفور والقولا سلطة حتى منطقة البحيرات الجنوبية بعد بلدة راجا اليوم. وفاقت سلطة سلطان الفاشر كردفان الى النيل وحتى شمال امدرمان وخضعت شندي والمتمة لحكم سلطنة الفور حتى نهر عطبرة . وامدرمان الحالية كله غرب السودان .

وفي التحالف التاريخي بين قبائل الغرب اثناء ثورة المهدي وهو من الشمال خلقت ارتباط بين شعب البجا في الشرق واهل دارفور بحيث خلقت ثقة عميقة اكبر مما هو بين الشمال الجلابي واي من تلك الطرفين. فاذا يكون هناك ثمة عجز للشمال الجلابي من خلق علاقات مستقبلا مع الغرب فان الغرب والشرق على استعداد للتوحد ، وهذا ما يعني ان السودان المتبقي للشمال النيلي لن يكون سوى شريط نيلي ضيق قد يبادر اهلها لان يكونوا بوابين لمصر بعد الانضمام اليها وهو تفكير لا بد انه غبي .

للمصديق ادريس ازرق نظرية حول مستقبل السودان ، اسمينها في مركز السودان بالنموذج الازرق

ضمناها في دراسة باسم " اربعة مستقبليات سودانية " صدرت سابقا ، ناقشت مركز الدراسات امكانية ثلاث دول وذلك لانه لا يمكن ان تستقل اقليم دارفور في معزل عن كردفان ، ولا يمكن ان يستقل الغرب بعيدا عن سكان الفلاحين الزنوج الغرابة سكان الينا في الاقليم الاوسط والفلاحيين الزنج في القصارف والرهد وسنار وحلفا .

اشكالية اموال دارفور لدى الجلابية:

في حالة استقلال دارفور او في حالة وحدتها ، فان حقوق اهل دارفور المالية تظل حق يطالب بها .

اولا المعادلة الساخرة لسرق عرق ودم اهل دارفور .

الغريب ان الجلابية يعيشون بشكل حر في مدن دارفور نيالا والفاشر والجنينة وحتى في زانجي والضعين ، وينقلون عوائد استثماراتهم الى الشمال ويعتبرون كما لو انهم مغتربون . هؤلاء تجار وملاك مثل موظفي الدولة الجلابية ، وفي نيالا يملكون كل الدكاكين والابنية في وسط المدينة وكل تجارة الجملة في ايديهم ، ويعيشون كسكان من الدرجة الاولى ، والدولة تثق فيهم اكثر من سكان الدولة . بينما يعيش عيال دارفور في الشمالية والخرطوم كضيوف وفي عطبرة يعيشون كزاحين في احياء الصفيح ويفرض عليهم ضرائب على اعمالهم كغساليين ومكوجية وتجار صاعوت ، ويعتبرون كعبيد فما لا تجد هذه الشكل من التعامل معهم في الغرب .

فهناك العديد من الاموال التي تنهب من دارفور الى الشمال ، وهناك الطاقات والجهود العالية التي يبذلها ابناء الغرب للشمال ، هذه المسألة تبين المعادلة الساخرة في دولة الجلابي ، على اعتبار الغرابة ايدي عاملة رخيصة او مجانية لبناء اقتصاديات الاسر والرجال ، فهل يتم تعويض دارفور لهذا التبادل والمعاملة غير المنصفة ؟ .

ثانيا : ثروة الغرب المنهوب من دولة الجلابي :

اهل غرب السودان هم الفلاحين والعمال واصحاب الثروة الحيوانية بنسبة 80% . ويمثل دارفور 80% من الغرب هذه ، وطوال 60 سنة من دولة الجلابي خدم شغيلة الغرابة الجنقوجورو والابزقلك لخلق 80% من اقتصاد الدولة السودانية التي تبلغ اليوم 93 مليار دولار ، هم يستحقون 80% من هذا المبلغ بجانب اموال ملكهم تم نهبها منهم في ست مشاريع اقتصادية ، هي طريق الكفرة الفاشر ، مشروع ساق النعام ، مشروع غزالة جاوزت ، اليات ومعدات مشروع جبل مرة ، مشروع مشروع غرب السافنا ، طريق الغرب .

ثالثا : ذهب دارفور:

بجانب ذلك فانه في سنة 1916 ف ذكر ان هناك كميات كبيرة من الذهب سرق من الفاشر تقيم اليوم بنحو مئة مليار دولار سرقت بين مجموعات ثلاث ، المستعمرين الانكليزي والمصري وجزء بقي للجلابي . في سنة 1956 ف كانت كميات من هذا الذهب في بنك السودان المركزي كاحتياط نقدي ، ذهب دارفور حتى الان هو الموجود في اسفل بنك السودان .

اشكاليات ممتلكات الدولة

اسهم ابناء دارفور كجنود لحماية الدولة الجلابية ، وفي اقتصاد الدولة كما وضحا اعلاه ، وكل الطعام منتوج من دارفور وبابدي دارفور حتى التميالك الذي ياكله الجلابية بنهم . السودان لا ثقافة له لو جردنا السودان من دارفور ، من تراثه فلكوره واخلاقه ونظامه الاجتماعي . والشخص التاريخيين الذين بنوا حضارة وادي النيل هم في دارفور النوبة في الجبال والفونج ، فقط الشماليين يسكنون في منطقة الاثار ورغم انهم من اصل نوبي لكنهم لا يشعرون بالانتماء اليه ، وهناك تشابه حقيقي بين تماثيل كاشتا وشبتاكا وبانغي وتهارقة تجدهم في شخص اهل دارفور . الجغرافية التي تبقى للشماليين هي شريط النيل الرقيق حتى الشمال وهي لا تسوي جبرائة جدي عطرون

في دارداجو .

فحقيقة يبقى السؤال في هذه الحالة من ينفصل عن من ؟ من هو الاصل ومن هو الجزء ؟  
انوه ان دراسة عبد العاطي لم تذكر لفظ الانفصال ، ولم تجرد اهل دارفور حقوقهم ، الا ان نقاش هذه النقاط مهم لان الانفصال تثار حالة يتم نقاش مسألة الإستقلال.

حياة الانسان وكرامته هي الالم:

مع اني اقر بان حق تقرير المصير يجب ان يتضمن في الدستور السوداني الناتج من الحراك الثوري ، وذلك من منطلق ايماني ان المهم ليست الوحدة او الانقسام الى عدة دويلات في هذا السودان ، المهم هو ان يختار جميع السكان ، والاخص الامم الزنجية التي عانت لفترات طويلة ، يختارون الوضع الذي يجدون فيه انسانيتهم وحقوقهم الاساسية.

على اي حالة يبقى النضال لاجل حياة كريمة لجميع السودانيين حق وواجب اخلاقي وانساني ووطني للجميع ، في دولة موحدة او دويلات متعددة.

اسباب اساسية لوصول اهل دارفور الى النيل:

بجانب اخلاقية النضال لتحقيق وضع انساني للجميع الامم الزنجية سكان الكنابو والفلاحين السود والاحزمة السوداء في كل المدن في الشمال ، يبقى من المهم ان نشير الى ان هناك اسباب كثيرة يدفع اهل دارفور الموجودين في الشمال.

فلاجل اسباب تاريخية وروحية يجب ان تصل اجيال من اقليم دارفور الى جبل البركل ، المعبد المقدس للاله امون ، وشواطئ النيل تضم اثار الحضارة الافريقية الاولى وهو حق معنوي للامم الزنجية في دارفور وغيرها ، فاذا حقا وقعا انفصال بمفاهيم السياسية فيظل الجيل السوداني من دارفور او الجنوب او الشرق يقاتل من اجل تحقيق احلامه وتطلعاته ، غدا او بعد غد.

خلاصة التحليل :

عودة على البدء كل ما ورد في هذا السرد من تفاصيل يفيد في فهم طبيعة الصراع في السودان عامة وفي دارفور على الاخص. الا ان السودان ليس بدعا في هذه المنطقة الافريقية الوسطى من القرن الافريقي الى المحيط الاطلسي غربا ، كما ان دارفور مع تاريخها وخصوصيتها فان طبيعة اختلاف مكوناتها الداخلية شبيهة باقاليم كثيرة منها الشمال والشرق والوسط ونوبة الجبال وشمال وجنوب النيل الازرق . هذا في الشمال الذي يقدم للعالم كمنطقة نفوذ المسلمين وانفصل الجنوب المسيحي .

ففي افريقيا الوسطى تنشب صراعات بين المسلمين والمسيحيين في افريقيا الوسطى وشمال نيجيريا ، وهي نسخة من صراع المسلمين الزنوج في السودان تحت قيادة اقلية الجلابي مع اشقائهم في الاقليم الجنوبية التي اعلنت استقلالها بعد صراعات مريرة. كما تقع في الصومال صراع بين قوميات كلها مسلمة وتتحدث لغة مشتركة ولها تاريخ مشترك ، وهو صراع شبيه بطبيعة الحرب بين المسيحيين انفسهم في طبيعة الحرب الاريتريا الاثيوبية ، وهم من ثقافة متقاربة لبعضها البعض.

في ارتيريا والسودان خاصة في جزءه الغربي دارفور وكذلك وتشاد ومالي النيجر وشرق مالي وموريتانيا والجزء النوبي من مصر واقليم فزان في ليبيا ، تتحكم مجموعات عربية مسلحة تمارس العنصرية على مجموعات السكان الاصليين تتدرج من حرب الابداء في السودان الى الاتجار بالبشر في موريتانيا ، وتستمد الجماعات العنصرية قوتها من المركزية العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. حيث في شمال افريقيا يمارس اضطهادا حقيقيا وتميزا اشد على شعوب المور السود والامازيغ في جبال الاطلس ، وهي مسألة تكون ضمن مشروع امبراطورية كوش للتحريير القارة مستقبلا .

رايت كل هذه التقاطعات في سردنا السابق داخل السودان وخارجه حيث يمكننا ان نتوصل الى نتيجة واحدة هي ان هذه المنطقة بها عدو مشترك يجب الاتحاد للتخلص منه وهي العقلية الشوفونية الاسلامية العربية ، بعد الامية والجهل ، ثم الفقر والمرض ، التي تعد ازمة في طريق التطور .

مقدمة ابن خلدون المفكر الاجتماعي في وصفه للجماعات المخاصمة للحضارة ركزت في وصف

المجموعات العربية الاسلامية في شمال القارة الافريقية ، وثمة تاريخ طويل من الاذى الجسيم تكبدتها البشرية والحضارة والثقافة الانسانية في القارة من جراء هذه العناصر. وتمثل الحالة في اقليم دارفور في صيغة التحالف الجلابي الجمجويتي مثال حي لهذه الفوضى والخصومة. ولهذا وضعنا الشوفونية العربية الاسلامية العدو الاول للقارة ، وهي ذاتها في موصوفة الارهاب العالمي تشكل العدو الاول للحضارة الانسانية وللعالم .

ثمة اقتراحين ارسلناهما في وقت سابق يتعلق بالوجود العربي ومن يعتبرون انفسهم عربا بعقليتهم الشوفونية في القارة الافريقية. وهي اما ان يبقوا في القارة تحت شروط وحكم سكانها الاصليين بنموذج الحال لحالة ابرتهيد جنوب افريقيا ، او ان يرحلوا الى موطنهم التاريخي في غرب اسيا كما فعلت اوربا ، حيث استقبلتهم بعد ذلك وفق شروطها المعاصرة .

بامكاننا في الدولة الكوشية الكبيرة من وسط القارة الافريقية ان نقضي على كل المشاكل الاخرى بعد الامية والشوفونية العربية ، الفقر ، والامراض المنتشرة ، وهذا يلزمنا عمل دؤوب يقوم على مبادئ اساسيين هما :

1. الاستنارة والوعي، وحملة معرفة من نحن وما هو دورنا كأمة في المجتمع الانساني.
2. السلام ، داخليا وخارجيا، وحملة القضاء على الكراهية بناء التسامح ولاخاء ، وخاصة في كل انحاء افريقيا .
3. ثورة التعليم وحملة القضاء على الامية والامراض.
4. ثورة العمل والاعمار وحملة القضاء على الفقر .

هذه المنطقة الممتدة من المحيط الهندي الى المحيط الاطلسي اهم خصوصياتها حضارة وادي النيل التي تعتبر منبت الحضارة الافريقية الاولى وهي ام الحضارات العالمية وكانت منطلقا من السودان النيلي. وحضارة نهر النيجر في مالي والسنغال وهي الحضارة الافريقية الثانية التي استنتها بلاد السودان الغربي. وحضارة نهر النيجر تعد امتدادا لحضارة وادي النيل. و شعوب هذه المنطقة كمجموعات مشتركة لها ما يجمعها فهي اثيوبية اي كوشية، ولها ذاكرة جماعية مشتركة وثقافة مشتركة في تاريخها المشترك ، ولا تزال تشعر بان اسلافها التي اسهمت في بناء الحضارات بامكانها هي ان تسهم من جديد في تقديم اسهام مشترك في حضارة جديدة .

تدفقت عروق الامم الزنجية بالتقريب جميعها غربا وجنوبا مبتعدة من النيل وسيطرت على هذا الشريط الافريقي منذ بداية تفكك دولة كوش وتفكك الدويلات الصغيرة على مجرى نهر النيل ، بين 525ق.ف الى عام 332ق.ف وهي فترة غزو الفرس بزعامة قميز شمال الدلتا الى فترة دخول الاسكندر المقدوني منطقة الدلتا. ونهاية استقلال كميته . ومنذ ذلك التاريخ بداء تدفق المهاجرون والغزاة الاسيويون والاوربيون على من الشمال نحو منابع النيل.

اقامت العديد من الامم الزنجية وهي مبتعدة من النيل ممالك وسلطنات في الشريط الجغرافي المشار اليه منذ ذلك التاريخ وقد اشرنا الى السلطنات النوبية في اقليم دارفور كأكبر واقدم منطقة حضارية ، بدا بسلطنة الداو انتهاء بسلطنات الفور والقمر والمساليب. وتواصلت هذه الامم الزنجية شرقا مع علوديا واكسوم وغربا مع ممالك سكتو والسنغاي والتكرور والهوسا ووالمادينقا والفلاتة والبرنو ، وممالك واوات في منطقة البحيرات، واثيوبيا في الهضبة الشرقية ،خلقت هذه التواصلات العديدة من العلاقات السياسية .

وهكذا كما اشرنا فهي تتقاطع في قواسم كثيرة ، اولها انها قبائل متشابكة ومتداخلة ، وثانيها هي تواجه تحديات مشتركة اشرنا اليها ويمكن التغلب عليها وتواجهها مشتركا وتطلعات مشتركة نحو التقدم . هذا التحليل مشابه له حالة اقسام القارة الافريقية الاخرى وشعوبها في الجنوب والشرق والجنوب الغربي.

هكذا يا اخي يمكننا ان نتوحد ، وفي حجم اكبر بدل ان نتجزء الى دويلات صغيرة تتناحر وتتفصل وتتفاضل على بعضها. وكثير مما كتبناه كحق تاريخي لللاثنيات والمجموعات في اقليم دارفور يمكن للعديد من سكان الاقاليم الاخرى والدويلات الاخرى ان تقولها كحق ، ويمكن ان يفتعل صراع حولها لامد بعيد ولن يكون هناك نتيجة غير خسارة اعداد كبيرة من البشر وهدر الموارد الاقتصادية وتدمير القيم

والتاريخ والاخلاق والثقافات. لنكون في نهاية المطاف جماعات متعددة ضعيفة تبحث عن طعام من الامم والشعوب الاخرى في الغرب والشرق او يقتلها الجوع ، بل يصل بنا الحال يوما ان نسير كما الحيوانات تاكل بعضها .

القلب الذي وضعته لدارفور كدولة مستقلة مع عدم التطرق للدوافع الاخلاقية السامية التي دفعتك لها والتي اتفق معها تماما انه يجب علينا ان نعمل شيئا لوقف نزيف الدم المتدفق في كل صباح مساء بشكل يتفطر لها قلوب الانسانية ، غير انه اعتقد ان المقال يصلح لتقييم امكانية اقامة دولة كبيرة في المساحة التي اشرنا اليها هنا :

المقدمة ، مقومات الدولة ، المعوقات لقيام دولة، تاريخ التفكير في تكوين دولة كوشية ، او دولة واحدة او خمس دول على صعيد القارة ، الشعور الكوشي القومي لشعوب منطقة السودان ، امكانية تحقيق وحدة مشتركة بين الدول الافريقية في ظل الظروف العالية الراهنة ، واخيرا السيناريوهات المحتملة ازاء هكذا المقترح.

هناك احتمال ان نكون امة قوية متحضرة ومساهمة في الحضارة الانسانية وفاعلة في المجتمع الانساني ، بدل التقزم في دويلات وافكار محلية ، وان الطريق الى ذلك لا بد من المرور بالاتي :

1. ازالة دويلة الجلابي وتفكيك رواسب عقليتها وثقافتها المضرة بالانسانية .
2. بناء دولة ديمقراطية في السودان الحالي بحدودها القائمة، وبناء دستور وطني جيد.
3. القضاء على كافة اشكال الحروب والتمايز ، وبناء نظام اداري ونظام قانوني جيد ، وبناء علاقات التسامح.
4. التركيز على التنوير والتقدم في العلم والمعرفة .
5. التركيز على العمل وبناء اقتصاد دولة يتعدى التريلون دولار .
6. بناء جيش قوي وطني بمعايير ومواصفات جيوش العظيم تهاركة الملك الكوشي العظيم.
7. بناء علاقات واسعة مع كل شعوب الارض قائمة على مبداء الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع وتعزيز السلام والامن.
8. التحالف والتعاون والحوار مع القوى المعاصرة في الدول المجاورة للسودان، وعلاقات جديدة مع كل افريقيا قائمة على مبداء الوحدة والاتحادات على اساس النقاط الست اعلاه.

هكذا ترتفع مكاتنا بين امم الارض ، ونسهم في الحضارة الانسانية بتقديم علماء للانسانية في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والاحياء والاداب والفنون مثل كل الامم. سننتهي فصول صعبة لامنا الزنجية في صفحات التاريخ ، وتتقوى الاجيال بطاقات معنوية جديدة للبناء والانتاج ، ونقدم من انفسنا نموذجا لشعوبنا في شرق وجنوب القارة الافريقية ، ووبلا شك سنضع امنا على خارطة الجغرافية البشرية.

ختاما:

من حقت ان تحدث وتكتب مقترحات عن دارفور ، ليس بصفة ثانوية لانك ليس من دارفور ، بل بكونك سوداني بكل ما تحمله الكلمة من معنى وطالما قدمت نفسك وطنيا يتكلم عن جميع قضايا الوطن. فانت دارفوري اصيل مثلما انت شرقي او شمالي او جنوبي ، اذا لازمك شعور ان دارفور ليست قضيتك الاولى فان هذا يعني اننا لم نقتدم كثيرا نحو بناء وطن ديمقراطي ، مجهوداتك تستحق التقدير.

دوافع دراستك ومقترحك اخلاقية ، وقف شلالات الدم المتدفق في دارفور ، واثق انه ليست منطلق من فكرة "افصلوا الناس ديل وريحونا من السرطان " الجلابية في العشر الاوائل من القرن الحادي والعشرين ، او "انتو الجنوبيين دايرين شو؟ وما الدينكم كل حاجة دايرنها " الجلابية في مؤتمر المائدة المستديرة .

ان الجهود التي نبذلها من انشاء حملة للاقناع والمناداة باستقلال دارفور مع منطقية الدعوة واخلاقية الدوافع الا انها يجب ان نستمر في توظيفها لاجل تفكيك دويلة الجلابي وتفكيك عقلية متفهيها وبناء مفاهيم مدنية تقوم على احترام حقوق الانسان والديمقراطية ، وابرار دور اسلافنا واسهامهم في الحضارة الانسانية كي نخلق طاقة معنوية للاجيال السودانية للتقدم في العلم والمعرفة والاسهام مرة اخرى في

## الحضارة الانسانية الحالية.

تخريمة:

اثمن دعوتك يا عادل ، وان اعتبر البعض ان بعض الاراء الواردة في نصكم او نصنا شاذة ، فيجب الانتباه الى ان جميع الاراء والافكار اليوم كانت شاذة وقت طرحها لأول مرة ، لكنها صارت طبيعية بمرور الوقت.

منعم سليمان عطرون  
افريل 2014ف.06

*\* (هذا النص تعليقا على دراسة ومقترح عادل عبد العاطي رئيس المكتب السياسي للحزب الليبرالي بعنوان : استقلال دارفور)*

## عن المؤلف:

- ✓ عادل محمد عبد العاطي .
- ✓ ولد بمدينة عطبرة العمالية في شمال السودان في 4 / 2 / 1966 وترعرع فيها ودرس بها المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وبدأ فيها نشاطه الادبي والسياسي.
- ✓ درس القانون بجامعة القاهرة فرع الخرطوم في السنوات 1985-1988
- ✓ درس الصحافة والعلوم السياسية بجامعة وارسو ومدرسة الصحافة العليا بوارسو
- ✓ كان ناشطاً بالحركة الطلابية الديمقراطية السودانية منذ 1982 وحتى عام 1994 وشغل مناصباً عديدة فيها وفي الاتحادات الطلابية بالسودان وبولندا.
- ✓ ناشط في الحركة الأدبية والثقافية السودانية ومن مؤسسي وناشطي ومدوني الانترنت السوداني .
- ✓ كان عضواً في الحزب الشيوعي السوداني في أعوام 1983-1996 واستقال منه رفضاً للجمود والاستالينية والسياسات اليمينية لقيادة ذلك الحزب.
- ✓ كان عضواً في تنظيم قوات التحالف السودانية في السنوات 1997-2003 حيث استقال من التنظيم بسبب انتهاك - المؤسسة والديمقراطية الداخلية من طرف قيادة التنظيم
- ✓ منذ العام 2003 ناشط في الحركة الليبرالية السودانية حيث كان عضواً مؤسساً لكل من الحزب الليبرالي السوداني ثم الحزب الديمقراطي الليبرالي وقيادي فيهما
- ✓ نشط في عدد من المنظمات المدنية والحقوقية السودانية مثل الجمعية السودانية لحقوق الإنسان ومنبر نشطاء حقوق الإنسان السودانيين وشبكة المناصرة لحقوق الإنسان والديمقراطية (هاند) ومركز الفكر الحر ومركز علي عبد اللطيف للثقافة ودراسات التنمية الخ
- ✓ ناشط في الحركة الحقوقية والسياسية العالمية حيث هو عضو بمنظمة الشفافية العالمية ومؤسس ومدير مؤسسة الديمقراطية والتنمية بوارسو وممثل السودان في تحالف

الديمقراطيين العالمي (روما) ويشغل منصب نائب الرئيس للشبكة الليبرالية الافريقية  
وعضو مجلس وسام الابتسامة العالمي.

✓ عمل بمجالات التعليم والصحافة والإعلام والنشر والترجمة والبحوث.

✓ نشرت له الصحف والدوريات ومواقع الانترنت مئات المقالات السياسية والثقافية  
والتاريخية والفكرية وله عدد من الكتب المخطوطة والمطبوعة.

✓ متزوج وله ابنة واحدة (آماليا عبد العاطي)